مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

برامج التسلح في الخليج والجوار

عبد الجليل زيد المرهون



أوراق الجزيرة
ALJAZEERA PAPERS
25

برامج التسلح
في الخليج والجوار

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 25

برامج التسلح في الخليج والجوار

عبد الجليل زيد المرهون



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

ردمك 978-614-01-0356-6



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة.. 13

1 - نطاق البحث.. 14

أ - النطاق الزمني... 14

ب - النطاق الجغرافي....................................... 15

2 - أهداف البحث.. 24

3 - منهجية البحث 26

4 - مصادر البحث.. 27

5 - المصطلحات والمفاهيم 28

أولا: برامج التسلح في دول مجلس التعاون الخليجي

1 - الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي...................... 35

2 - الواردات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي 39

3 - التركيب الهيكلي للقوة العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي........ 43

4 - التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي 44

أ - مجموع دول المجلس 44

ب - البحرين.. 44

ج - الكويت 45

د - سلطنة عمان 46

هـ - قطر 46
و - السعودية.. 47
ز - دولة الإمارات 49
5 - المبيعات العسكرية الأميركية لدول مجلس التعاون الخليجي............. 51
أ - المبيعات العسكرية الأميركية للسعودية 52
ب - المبيعات العسكرية الأميركية للإمارات 53
ج - المبيعات العسكرية الأميركية للكويت 54
6 - المبيعات العسكرية الأوروبية لدول مجلس التعاون الخليجي 63
أ - السعودية تستلم مقاتلات يوروفايتر 63
ب - قاعدة السلام الفرنسية في الإمارات.................................. 65
7 - التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي 69
أ - الصناعات العسكرية السعودية 71
ب - الصناعات العسكرية الإماراتية.. 71

ثانيا: التسلح والإنفاق العسكري في العراق

1 - الإنفاق العسكري العراقي 81
2 - التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية العراقية 81
3 - التركيب الهيكلي للقوة العسكرية العراقية 85
4 - المبيعات العسكرية الأميركية للعراق 87

ثالثا: التسلح والإنفاق العسكري في إيران

1 - الإنفاق العسكري الإيراني 95
2 - التركيب الهيكلي للقوة العسكرية الإيرانية.............................. 98
3 - التصنيع العسكري الإيراني 102

رابعا: التسلح والإنفاق العسكري في اليمن

1 – الإنفاق العسكري اليمني.. 107

2 – التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية اليمنية 107

3 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية اليمنية.............................. 112

4 – العودة الروسية لليمن 114

خامسا: التسلح والإنفاق العسكري في الهند

1 – الإنفاق العسكري الهندي 121

2 – التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية الهندية......................... 121

3 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية الهندية 125

4 – القوة الصاروخية الهندية 126

5 – القوة الجوية الهندية 129

6 – القوة البرية الهندية.. 133

7 – القوة البحرية الهندية 136

سادسا: التسلح والإنفاق العسكري في باكستان

1 – الإنفاق العسكري الباكستاني..................................... 141

2 – الواردات العسكرية الباكستانية 141

3 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية الباكستانية.......................... 146

4 – القوة الصاروخية الباكستانية 146

5 – القوة الجوية الباكستانية 151

سابعا: التسلح والإنفاق العسكري في إسرائيل

1 – الإنفاق العسكري الإسرائيلي 157

2 – الواردات العسكرية الإسرائيلية.. 159

3 – القوة الجوية الإسرائيلية.. 161

4 – القوة الصاروخية الإسرائيلية 166

5 – القوة البرية الإسرائيلية.. 169

6 – القوة البحرية الإسرائيلية 170

خلاصة البحث.. 173

التعريف بالكاتب 176

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي الإجمالي في دول مختارة في الفترة 2003-2008 38
الجدول رقم (2): واردات السعودية العسكرية في الفترة 2004-2009 41
الجدول رقم (3) واردات الإمارات العسكرية في الفترة 2004-2009 42
الجدول رقم (4): جغرافية الواردات العسكرية السعودية في الفترة 2004-2009 48
الجدول رقم (5): جغرافية الواردات العسكرية الإماراتية في الفترة 2004-2009 50
الجدول رقم (6): صادرات الأسلحة الأميركية للكويت والإمارات في العام 2009............................ 56
الجدول رقم (7): المبيعات الأميركية للعراق والإمارات عام 2008 62
الجدول رقم (8): الإنفاق العسكري العراقي في الفترة 2004-2010 82
الجدول رقم (9): واردات العراق العسكرية في الفترة 2004-2009 83
الجدول رقم (10): جغرافية الواردات العسكرية العراقية في الفترة 2004-2009 84

الجدول رقم (11): الإنفاق العسكري الإيراني في الفترة
2008-1988 96
الجدول رقم (12): واردات إيران العسكرية في الفترة
2009-2004 97
الجدول رقم (13): جغرافية الواردات العسكرية الإيرانية في الفترة
2009-2004 97
الجدول رقم (14):القدرات الصاروخية الإيرانية 104
الجدول رقم (15): الإنفاق العسكري اليمني في الفترة
2008-1988 108
الجدول رقم (16): واردات اليمن العسكرية في الفترة
1999-2009 109
الجدول رقم (17): جغرافية الواردات العسكرية اليمنية في الفترة
2008-1999 111
الجدول رقم (18): الإنفاق العسكري الهندي في الفترة
2010-1988 122
الجدول رقم (19): واردات الهند العسكرية في الفترة
2009-2004 123
الجدول رقم (20): جغرافية الواردات العسكرية الهندية في الفترة
2009-2004 124
الجدول رقم (21): القدرات الصاروخية الهندية 128
الجدول رقم (22): الإنفاق العسكري الباكستاني في الفترة
2010-1988 142
الجدول رقم (23): واردات باكستان العسكرية في الفترة
2009-2004 144

الجدول رقم (24): جغرافية الواردات العسكرية الباكستانية
في الفترة 2004–2009.................... 145
الجدول رقم (25): القدرات الصاروخية الباكستانية............ 150
الجدول رقم (26): الإنفاق العسكري الإسرائيلي في الفترة
1988–2010 158
الجدول رقم (27): واردات إسرائيل العسكرية في الفترة
2004–2009 160
الجدول رقم (28): جغرافية الواردات العسكرية الإسرائيلية
في الفترة 2004–2009.................... 160
الجدول رقم (29): القدرات الصاروخية الإسرائيلية 169

مقدمة

هذا البحث هو محاولة لاستشراف واقع وآفاق برامج التسلح في الخليج العربي، وجواره الإقليمي، المتأثر بهذه البرامج أو المؤثر فيها، ورغم طابعه التقني تبقى خلاصات هذا البحث ودلالاته سياسية في التحليل الأخير.

شهدت منطقة الخليج العربي وجوارها في السنوات العشر الماضية حركة تسليح نشطة، استقبلت خلالها دولها الكثير من السلاح والعتاد، من أجيال وصنوف مختلفة، ومن مصادر توريد عديدة، أوروبية وأميركية، في الأعم الأغلب.

وشهدت دول المنطقة، في الوقت نفسه، مستويات متفاوتة من التصنيع العسكري. وعلى النحو الذي يمكن رؤيته اليوم، بلغت الدول الخليجية مستويات عالية من الإنفاق العسكري، سواء بالأرقام المطلقة، أو قياسا إلى الناتج القومي الإجمالي. وعلى مستوى برامج التسليح، يمكن ملاحظة أن الطيران الحربي والأسلحة المرتبطة به قد استحوذ على الجزء الأعظم من الواردات العسكرية لدول المنطقة، في السنوات العشر الماضية، لا سيما الخمس الأخيرة منها، تلت ذلك بمسافات الأسلحة البرية، وتحديدا الدبابات والآليات العسكرية.

ورغم ذلك، ثمة تطور حدث في الخليج العربي، في هذه الفترة، تمثل في حصول إحدى دوله، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، على أنظمة الدفاع ضد الصواريخ على الارتفاعات العالية (Thaad).

من ناحيته، شهد العراق بدايات هامة على طريق إعادة بناء قدراته العسكرية، واستطاع، في وقت قياسي، رفع عديد قواته المسلحة إلى نحو 200 ألف جندي. واتجهت حركته التسلحية بصورة أساسية إلى قوته البرية، في حين ظلت قدراته الجوية تمثل ثغرة أساسية في أمنه القومي، وكذلك الحال بالنسبة لقدراته على مستوى الدفاع الجوي.

وفي جوار المنطقة، تمكنت الهند من تعظيم قدراتها الجوية والبحرية على نحو كبير، وعززت بذلك من تفوقها التقليدي على باكستان. بيد أن هذه الأخيرة تمكنت، وفقا لبعض التقديرات، من التقدم على الهند على صعيد ترسانتها النووية. ورغم ذلك يبقى توازن القوى الهندي الباكستاني توازنا غير مستقر.

في إسرائيل، تمثل التطور الأبرز، في هذه الفترة، في دخول المزيد من الغواصات الحديثة إلى سلاحها البحري، خاصة في السنوات الخمس الأخيرة، وكذلك انتهاؤها في العام 2011 من إعداد منظومة (arrow) المضادة للصواريخ متوسطة المدى، وحصولها المرتقب في أفق العام 2015 على المقاتلة الأميركية (F-35)، وستشكل هذه الصفقة أول دخول للطائرات الحربية من فئة الجيل الخامس للمنطقة.

1 – نطاق البحث

أ – النطاق الزمني

يعنى هذا البحث بدراسة برامج التسلح في دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني، واليمن والهند وباكستان وإسرائيل. وذلك في الفترة بين العامين 2000 و2010. وقد تم تحديد هذه الفترة باعتبارها آخر عقد مكتمل تتوافر بشأنه البيانات المعتمدة من المؤسسات الدولية.

وقد اعتادت مؤسسات البحث الدولية، المعنية بقضايا الدفاع والتسلح، تحديد خمس سنوات فترة لقراءة معدلات التغير في مؤشرات الدولة أو المنطقة موضع الدراسة، وتصدر هذه المؤسسات الدراسات والكتب سنويا على هذا الأساس.

ب - النطاق الجغرافي

على صعيد النطاق الجغرافي، يدرس البحث، كما سبقت الإشارة، برامج التسلح في 12 دولة، هي: دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني، واليمن والهند وباكستان وإسرائيل.

دول الخليج

إن المقصودة بدول النظام الإقليمي الخليجي هي أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست (دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) والعراق وإيران. ودراسة برامج التسلح في دول النظام الإقليمي الخليجي سوية تفرضها وحدة التفاعلات الأمنية والسياسية في هذا النظام، وتداخلها على نحو وثيق، هذه التفاعلات قد تكون سالبة أو موجبة الاتجاه، إلا أن تداخلها يعود إلى وحدة الإطار الجغرافي للمنطقة، ووحدة موروثها السياسي التاريخي، وتماثل و/أو تعايش بناها الاجتماعية طويل الأمد. والروابط الاقتصادية والتجارية الوثيقة بين دول ومدن المنطقة، سواء تلك الدائرة في الإطار الرسمي، أم القائمة بفعل الأمر الواقع الاجتماعي، الذي تفرضه الحياة اليومية للناس.

وإضافة للنسق الإقليمي الناظم للتفاعلات، والمؤثر في اتجاهاتها ومضامينها، يواجه النظام الإقليمي الخليجي نمطا بنيويا متماثلا على

صعيد معضلات الأمن، إن على المستويات الوطنية، أو البيئة الإقليمية المحلية، أو الخيارات الدولية التقليدية، ذات الصلة بمفاعيل الثروة النفطية والممرات الإستراتيجية.

كل ذلك، يجعل من دراسة أمن الخليج كأمن إقليمي ضرورة منهجية لا غنى عنها. وفي هذا الإطار، يمكن مقاربة كل من سياسات الدفاع، ونظم التسليح، وبرامج التسلح. وهذا الشق الأخير هو حصرا الذي يعنى به هذا البحث.

دول بحر العرب

الدول الأخرى الداخلة في هذه الدراسة هي ثلاث من دول بحر العرب، إضافة إلى إسرائيل. ما هي دول بحر العرب؟

تمثل دول بحر العرب نظاما إقليميا فرعيا من نظام أوسع، إقليمي، فوق قاري، هو المحيط الهندي، الذي ينتمي إليه كذلك النظام الإقليمي الخليجي.

ومصطلح دول بحر العرب هو مصطلح معروف ومتداول لدى المؤسسات البحثية المعنية بمنطقة المحيط الهندي.

وهناك اليوم بعض من الدراسات الإستراتيجية الغنية، التي تناولت أمن المحيط، بمجموعاته الإقليمية الفرعية، بما فيها منطقة بحر العرب. وتعود غالبية هذه الدراسات إلى العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي. وقد جاء أغلبها من ثلاث مؤسسات في الإقليم، هي: معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في نيودلهي (IDSA)، ومعهد دراسات جنوب شرق آسيا في سنغافورة (ISEAS)، ومركز دراسات آسيا والباسفيك في جامعة أستراليا الوطنية (RSPAS).

يتداخل النظام الإقليمي، الخاص بدول منطقة بحر العرب، مع أربعة نظم إقليمية فرعية، هي: النظام الإقليمي الخليجي، والنظام الإقليمي شبه الجزيري، والنظام الإقليمي (القاري) الأفريقي، والنظام الإقليمي الهندي، شبه القاري.

وتضم دول بحر العرب كلا من إيران وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (من النظام الإقليمي الخليجي) واليمن (من النظام الإقليمي شبه الجزيري) والصومال (من النظام الأفريقي)، وباكستان والهند وسريلانكا وجزر المالديف وبنغلاديش (من النظام الإقليمي الهندي شبه القاري).

إن علاقة منطقة بحر العرب بالخليج العربي هي علاقة عضوية بالمدلول الجيوسياسي المباشر، فالمنطقتان تنتميان إلى إطار إقليمي واحد، هو المحيط الهندي، وتتداخلان على نحو وثيق على مستوى الممرات الإستراتيجية، وخطوط الملاحة البحرية. بل إن أمن الطاقة النفطية، واستتباعا الأمن القومي لدول الخليج العربي لا يمكن مقاربته دون مقاربة حالة الأمن في منطقة بحر العرب. ولا يرتبط هذا الأمر بخطر القرصنة البحرية وحسب، بل كذلك بمعضلات الأمن في المدن والأقاليم الواقعة على الخط الملاحي الممتد بين مضيقي هرمز وملقا. والخط الملاحي الأقصر بين هرمز وباب المندب.

أيا يكن الأمر، فإن منطقة بحر العرب تمثل الجوار الأكثر تداخلا مع النظام الإقليمي الخليجي بمعيار تفاعلات الأمن، ضمن بعدين أساسيين: الأول أمن الملاحة البحرية، واستتباعا أمن الطاقة. والثاني، الأمن النووي، حيث تحكم معادلة ردع نووي غير مستقر العلاقات الهندية الباكستانية، وترمي بظلالها المباشرة على أي مقاربة يمكن اعتمادها لأمن الخليج.

في هذا البحث جرى، كما سبقت الإشارة، اختيار ثلاث من دول بحر العرب لتكون ضمن دول الجوار المعنية بتفاعلات الأمن في الخليج العربي، على مستوى برامج التسلح. وهذه الدول هي: اليمن والهند وباكستان.

فيما يتعلق باليمن، يتمثل مبرر وجوده في هذا البحث كونه جزءا من شبه الجزيرة العربية. وهو، رغم عدم إطلالته على الخليج العربي، يعد جزءا من البناء التاريخي والثقافي لهذه المنطقة.

ويرتبط اليمن بمنطقة الخليج العربي على مستوى التداخل البشري والتفاعلات الاقتصادية والثقافية.

ومن الناحية الإستراتيجية، فإن تحكم اليمن بمضيق باب المندب، يجعله جزءا أصيلا من معادلة الأمن في الخليج.

وعلى الصعيد الأمني، ترمي الأوضاع في اليمن بتداعياتها المباشرة على الداخل الخليجي، بفعل عاملين أساسيين، الأول تقليدي يرتبط بالصلات الجغرافية والاجتماعية، والثاني أمني يتعلق بمجموعات العنف السياسي، التي تعمل على نحو منسق وموحد في الخليج العربي واليمن على نحو سواء.

وعلى نحو مجمل، يصعب بناء أي مقاربة لأمن الخليج بمعزل عن اليمن، وبيئته الأمنية والدفاعية، بما في ذلك برامج التسلح القائمة فيه.

فيما يتعلق بالهند وباكستان، فإن مبرر وجودهما في هذا البحث يفرضه عنصرا الترابط الجيوسياسي، ومتضمنات بيئة الأمن الإقليمي أو بتعبير جامع: البيئة الجيوسياسية.

وبمعيار التوصيف الجيوسياسي العام، تعد باكستان دولة مجاورة بريا (إضافة للجوار البحري) لإحدى دول النظام الإقليمي الخليجي وهي إيران، بل إن جزءا من إقليم بلوشستان يقع في الأراضي

الباكستانية بينما يقع جزؤه الآخر في الأراضي الإيرانية، مع وجود جزء صغير في أفغانستان.

ولا يمكن فصل حالة الأمن في هرمز عن الظروف السائدة في بلوشستان، وهذا ما أثبتته خاصة أحداث العقدين السابع والثامن من القرن العشرين.

وبصفة عامة، هناك ترابط على مستوى الممرات البحرية الدولية بين الخليج العربي وبحر العرب، وحيث تقع كل من صلالة العمانية وكراتشي الباكستانية وبومباي الهندية، على نفس الامتداد.

وتمثل منطقة جنوب آسيا نقطة التقاء بين الخليج وجنوب شرق آسيا وأستراليا، وتمر عبرها ناقلات النفط، والكثير من السلع المتحركة بين المنطقة والشرق الأقصى.

وتعكس حالة الأمن في الجنوب الآسيوي نفسها بالضرورة على أمن الممرات الدولية المعنية بالتجارة والطاقة الخليجية، وأي اضطراب في هذا الأمن من شأنه أن يعكس نفسه على شكل أضرار مباشرة على تجارة الخليج العربي الدولية.

على صعيد آخر، تتداخل تفاعلات الأمن بين الخليج العربي وجنوب آسيا بسبب احتضان الدول الخليجية العربية لكتلة ديموغرافية كبيرة منتمية لبلدان شبه القارة الهندية، يمثلها ملايين العمال الوافدين.

ورغم ذلك، فإن الأمر الأكثر تجليا بالمعايير الإستراتيجية هو أن بيئة الأمن النووي في جنوب آسيا تضع أمن الخليج أمام تحد كبير، فهذه البيئة لا تعكس نفسها فقط على الأمن الخليجي، بل إن صياغة أمن الخليج العربي تستوجب بالضرورة مقاربة حالة الأمن النووي هناك.

ومن هنا، يبدو من المشروع، بل من الضرورة، إدراج كل من الهند وباكستان في أي مقاربة تستهدف التعريف ببرامج التسلح في الجوار الخليجي.

إسرائيل

فيما يرتبط بإدراج إسرائيل في هذا البحث، فإن مبرر ذلك يعود إلى كونها أكثر المعنيين الإقليميين ببرامج التسلح الجارية في الخليج العربي، كما أن هذه البرامج تجد إحدى خلفياتها، الضمنية أو الصريحة، في التسلح الإسرائيلي نفسه.

في التأصيل الإستراتيجي، يمكن القول إن إسرائيل ترتبط بأمن الخليج ضمن ثلاثة أبعاد، هي: الجغرافيا والنفط والخيار الدولي.

وفي حين بدت معطيات البعدين الأول والثاني ضاغطة على المقاربة الإسرائيلية، فإن البعد الثالث ما برح عصيا على الترجيح، هذا إن لم نقل إشكاليا في إيحاءاته ودلالاته.

ورغم ذلك، فإن السياق الكلي للمعادلة الحاكمة لعلاقة إسرائيل بأمن الخليج تجب قراءته في ضوء كم كثيف من المتغيرات الإقليمية والدولية وقبل ذلك متغيرات البيئتين الخليجية والإسرائيلية.

على صعيد محددات الجغرافيا والنفط، يمكن ملاحظة أنه بعد احتلالها لقرية أم الرشراش المصرية (أو الفلسطينية حسب بعض الوثائق)، التي تغير اسمها إلى إيلات، أصبحت إسرائيل على مسافة خطوة واحدة لأن تصبح مشاطئة لمنطقة الخليج العربي، أو لنقل لشبه الجزيرة العربية. واليوم، يمكن مشاهدة منازل ومصابيح إيلات من بعض مدن وأحياء المنطقة. على أن المغزى هنا هو مغزى إستراتيجي بالدرجة الأولى، فإسرائيل تداخلت بعمق مع

أمن البحر الأحمر، المتداخل بدوره مع أمن الخليج، على نحو عضوي ومباشر.

ولا يرتبط الأمر هنا بالجغرافيا وحسب، بل بالتفاعلات السياسية والحضور الأمني والعسكري، فالسياسة الإسرائيلية حاضرة في هذا البحر منذ أكثر من نصف قرن. وقد أوضحت حربا 1967 و1973 حساسية هذا الحضور.

وبعد انتصار الثورة الإريترية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، اتضح ما لم يكن في الحسبان، حيث تكشف وجود إسرائيلي متقدم في مصوع وأرخبيل فاطمة. ورغم أهمية كل ذلك، فإن للمعطى الجغرافي بعدا أكثر مركزية، يرتبط بتوازنات القوى، أو لنقل بالميزان الإستراتيجي، وقضايا الدفاع والتسلح بالمنطقة.

يتجلى البعد الثالث للمعطى الجغرافي، في علاقة دول الخليج بما يعرف بدول الطوق العربي، حيث بدت التفاعلات بين الجانبين خاضعة على نحو مباشر لهذا المعطى، رغم كل ما يمكن قوله عن سياقها القومي والتاريخي العام. بيد أن تجليات البعد الجغرافي لا تبدو متساوية أو متماثلة بالنسبة للدول المعنية، وهذا أمر مفهوم في ضوء تفاوت الخيارات السياسية والأيديولوجية. وقد يكون الأردن اليوم أكثر المعنيين بهذه المقولة، رغم كونه مرتبطا باتفاقية سلام مع إسرائيل منذ العام 1994. وهنا، تداخلت اعتبارات عديدة، منها الأيديولوجية السياسية للدولة الأردنية، ونمط خياراتها العربية والدولية، وطبيعة ارتباطها الاقتصادي بمنطقة الخليج العربي، هذا فضلا عن تداخل الأردن الاجتماعي الكثيف بهذه المنطقة.

وسيبدو الأمر أكثر تجليا في حال دخل الأردن مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من جهته، بدا النفط حاضرا في علاقة إسرائيل بأمن الخليج، وقبل ذلك بموقع الخليجيين في معادلة النزاع العربي الإسرائيلي. وربما تجلى هذا الأمر على نحو واضح للعيان في قرار الحظر النفطي عام 1973، إلا أن بعده الأكثر دلالة قد تمثل في الدعم المالي الخليجي الذي كان قائما لدول الطوق العربية. وتمثل قبل ذلك في تعزيزه للمكانة الجيوبوليتيكية لدول الخليج العربي، وتاليا لموقعها في الساحة الدولية. وهذا العنصر الأخير من المعادلة قد لا يبدو واضحا تماما في مقاربة النزاع العربي الإسرائيلي، لكنه يبقى قائما على أية حال.

على صعيد الخيار الدولي لأقطار الخليج العربي، وتحديدا أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلاقته بالنزاع العربي الإسرائيلي، يمكن ملاحظة أن هذا الخيار بدا محافظا بوجه عام. وهذه مقولة إشكالية، لكننا نرى ثمة مشروعية في الأخذ بها. ونحن هنا لا نطلق حكما قيميا أو معياريا، بل نشير إلى حالة قائمة، مع الإقرار سلفا بأن هذا المصطلح يختزن بالضرورة بعدا أيديولوجيا.

ويمكن القول إن تطور العلاقات الأميركية بأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يضر إسرائيل، لكنها ظلت تنظر إلى هذه العلاقات بعين ملؤها الشك والريبة، فقد اعتقد الإسرائيليون أن مزيدا من التطور في علاقات واشنطن بهذه الدول سوف يكون على حساب مكانتهم في المدرك الإستراتيجي للحليف الأميركي، ويدفع تاليا باتجاه إضعاف فكرة "الذخر" التي بنيت عليها العلاقات الأميركية الإسرائيلية. ومن هنا، لم تنظر تل أبيب بارتياح لمبدأ كارتر، الذي أسس في مطلع العام 1980 للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، والأمر نفسه تكرر عندما جرى تشكيل القيادة

المركزية الأميركية (السنتكوم) في يناير/كانون الثاني 1983. أما تعاظم حضور واشنطن الأمني بعد حرب الخليج الثانية فنظر إليه في تل أبيب على أنه تهديد مباشر لدور إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية.

كذلك، نظر الإسرائيليون بارتياب لصفقات التسليح الأميركية لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورأوا فيها خطرا على أمنهم القومي. وفي مطلع الثمانينيات، دخلوا في معركة طويلة لوقف صفقة الطائرة المزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا (AWACS) للمملكة العربية السعودية. وحدثت ضجة أخرى في العام 2007 عند الإعلان عن عزم واشنطن تزويد دول الخليج العربي بتكنولوجيا "ذخائر الهجوم المباشر المشترك"، أو ما يعرف بالقنابل الذكية، المعروفة علميا باسم (JDAM)، وهي في الأصل عبارة عن قنبلة "حرة السقوط" من طائرة قاذفة، دمج بديلها "مجموعة توجيه (Guidance Kite) لتعطيها القدرة على السير نحو الهدف، مستعينة بنظام تحديد المواقع العالمي.

وللقفز على واقع العلاقات الأميركية الخليجية الوثيقة، تعمدت إسرائيل على نحو متكرر القول باحتمال وقوع هذه الأسلحة بيد قوى راديكالية، أو تغير الظروف في الخليج العربي على نحو يجعلها في مواجهة مباشرة معها.

وقد نجحت إسرائيل في تجريد كثير من الأسلحة الأميركية للخليج العربي من طابعها الهجومي، ونجحت على نحو حاسم في منع وصول عدد من الأنظمة الدفاعية للمنطقة، واستطاعت تشكيل حظر أميركي ضمني على تزويد دول الخليج العربي بصواريخ قادرة على الوصول إلى التخوم الإسرائيلية.

وأيا يكن الأمر، فإننا بصدد وحدة ربط لا يطولها الشك بين برامج التسلح القائمة في الخليج وتلك الجارية في إسرائيل. ومن هنا، بدا مشروعا إدراج إسرائيل في مقاربة البرامج التسليحية الجارية في الجوار الخليجي، بل إن ذلك يدخل في إطار الأولويات، دون ريب.

أما لماذا لم يجر إدراج دول عربية وإقليمية أخرى في سياق تناول برامج التسلح في الجوار الخليجي، فذلك يعود لأحد سببين: الأول، أن مستوى التفاعلات القائمة بينها وبين الدول الخليجية ليست على صلة عضوية ببيئة الأمن الإقليمي، سواء على صعيد التفاعل الإيجابي (التعاون) أو السلبي (التهديدات والمخاطر).

السبب الثاني أن الدول الأخرى غير الواردة هنا لا ترتبط بعلاقة محاكاة مع أي من دول النظام الإقليمي الخليجي، على مستوى البرامج التسليحية، ناهيك عن سباق التسلح.

2 - أهداف البحث

كما سبقت الإشارة، فإن هذا البحث يستهدف دراسة "برامج التسلح" في دول النظام الإقليمي الخليجي، وثلاث من دول بحر العرب، وإسرائيل.

ولتوضيح ماهية الهدف المطلوب من هذا البحث، من المفيد أن نشير بداية إلى الاتجاهات الرئيسية الثلاثة للدراسات الدفاعية المعاصرة.

الاتجاه الأول، هو ذلك الذي يعنى بدراسة النظريات العسكرية، والعناصر التي تتكون منها النظرية الأمنية للدولة أو الإقليم.

كما يعنى هذا الاتجاه بمفاهيم الحرب، بأنواعها المحلية والإقليمية والواسعة (أو الشاملة)، وبشقيها التقليدي والنووي.

كما يجري في السياق نفسه دراسة المفاهيم الكلاسيكية، من قبيل توازن القوى والردع وسباق التسلح، والأفكار والتطورات التي طرأت على هذه المفاهيم، سواء بالاستناد إلى تجارب الحروب أو تطور التكنولوجيا العسكرية، أو الأمرين معا.

الاتجاه الثاني، هو ذلك الذي يعنى بالسياسات الدفاعية للدول أو الأحلاف أو المجموعات الإقليمية.

يدرس هذا الاتجاه، بصفة أساسية، النظرية الأمنية للدولة، التي يجري إعدادها استنادا إلى تحليل البيئة الجيوسياسية. وفي إطار هذه النظرية يجري تحديد مصادر الخطر، والعقيدة العسكرية، واستتباعا حجم الجيش، وطريقة توزيع وحداته البرية والبحرية والجوية ووحدات الدفاع الجوي، وحجم كل من هذه الوحدات. كما يجري في إطار هذه النظرية تحديد نظم التدريب والتعليم العسكري، وأولويات التصنيع الحربي واستيراد السلاح.

الاتجاه الثالث، هو ذلك الذي يعنى ببرامج التسلح. ويجري في إطاره دراسة ما تقوم به الدولة، أو مجموع الدول، على صعيد خيارات الإنفاق العسكري، وتطوير حجم القوات العسكرية العاملة، واستيراد أسلحة ومعدات حربية، من مصنعين محليين أو خارجيين.

هذا الاتجاه من الدراسات لا يعنى بالنظريات العسكرية، ولا بسياسات الدفاع، بل ببرامج البناء العسكري.

وهناك ثلاث مؤسسات رئيسية، على الصعيد الدولي، تصدر دراسات خاصة ببرامج التسلح، على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وهذه المؤسسات هي: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن (CSIS)، والمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن (IISS)، ومعهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

وتحلل هذه الدراسات الإنفاق العسكري، ونسب التغير فيه، واتجاه الواردات العسكرية، ونسبة حضور المصدرين الدوليين فيها، وحجم القوات، وتوزيعها القطاعي، وأهم الأسلحة المتاحة للدولة، وتصنيف هذه الأسلحة من حيث درجة حداثتها.

وبهذا المعنى، تعرف هذه الدراسات بالدراسات المسحية، كونها تعرض المعطيات ذات الصلة، وتحلل مؤشراتها تحليلا رياضيا.

هذا النوع من الدراسات هو تحديدا ما يعنى به هذا البحث، في الإطار الجغرافي الذي سبقت الإشارة إليه.

3 – منهجية البحث

في دراسته لبرامج التسلح في الخليج والجوار، اعتمد هذا البحث منهجا توليفيا من ثلاثة مناهج، قليلة التباين، معتمدة في الدراسات الصادرة عن كل من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، ومعهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، على أنه أقرب لمنهج المؤسستين الأخيرتين.

إن هذا البحث يقدم دراسة مسحية لبرامج التسلح في دول الخليج العربي والجوار، وذلك في الفترة بين العامين 2000 و2010، وتتناول العناصر التالية:

أ – الإنفاق العسكري

يشمل الإنفاق العسكري ما تنفقه الدولة على مشتريات الأسلحة ورواتب الجنود والبنية التحتية العسكرية والتدريب والتعليم

والبحث العلمي العسكري، ويتناول البحث في إطار هذا البند قضايا عديدة، من بينها حجم الإنفاق، ومستويات التغير فيه، وحصة الفرد منه، ونسبته إلى الناتج القومي الإجمالي.

ب – واردات السلاح

يجري في هذا البند دراسة واردات الأسلحة والمعدات العسكرية، من حيث قيمتها المالية، وتوزيعها الجغرافي، وتركيبها الهيكلي، أي نوعية الأسلحة والمعدات المستقدمة.

ج – التركيب القطاعي للقوات

يجري في إطار هذا البند دراسة بنية الجيوش في الدول المعنية، من حيث تعدادها، وتوزيعها القطاعي، البري والبحري والجوي، وأهم الأسلحة التي بحوزة كل منها.

د – صفقات التسلح

يجري في هذا البند تناول أهم صفقات التسلح للدول المعنية، خاصة تلك التي جرت في الفترة بين 2005 و2010، وقيمتها المالية، والإشارة إلى دلالاتها الدفاعية، متى تطلب الأمر ذلك.

وقد قام الباحث بعرض بياناته المسحية في 29 جدولا مصنفا، كما جرى تضمين البحث صورا فوتوغرافية لبعض الأسلحة الوارد ذكرها.

4 – مصادر البحث

اعتمد هذا البحث على نوعين رئيسيين من المصادر المتخصصة في قضايا الدفاع والتسلح، والمعتمدة على صعيد عالمي.

النوع الأول، هو قاعدة بيانات خمسة مراكز بحثية، هي: المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن ومعهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام وفدرالية العلماء الأميركيين (FAS) والجمعية الأميركية للسيطرة على التسلح (ACA).

النوع الثاني، هو أرشيف عدد من المواقع الإلكترونية الدولية، المعنية بقضايا الدفاع، والمعتمدة من قبل معاهد الأبحاث العالمية، خاصة المواقع الأربعة التالية: (globalsecurity.org) و(defenseworld.net) و(missilethreat.com) و(f-16.net).

إضافة إلى ذلك، اعتمد البحث على الأرشيف الإلكتروني لصحيفتي (The New York Times) و(The Christian Science Monitor).

واستفاد البحث كذلك من المصادر المحلية، متى كان ذلك متاحا، وحدث هذا، على وجه الخصوص، في المعطيات المتعلقة ببعض بيانات التسلح في كل من الهند وباكستان. وهناك موقعان بارزان على مستوى أخبار الدفاع في المنطقة، تكرر الرجوع إليهما، وهما: (india-defence.com) و(defence.pk). وهذان الموقعان معتمدان من قبل الباحثين المحليين في كل من الهند وباكستان.

5 – المصطلحات والمفاهيم

تعد الدراسات الخاصة ببرامج التسلح من أكثر الدراسات الإستراتيجية تعقيدا، وذلك لسببين: أولهما منهجي، والآخر مضموني.

فعلى الصعيد المنهجي ليس ثمة اتفاق بين الدارسين على الكثير من المفاهيم والتعريفات.

ومن ذلك مفاهيم الإنفاق العسكري، وموقعه في الدورة الاقتصادية، وكذا موقع التصنيع الحربي في هذه الدورة.

وليس هناك من اتفاق حول النسب المفترضة للإنفاق العسكري، قياسا بالناتج القومي الإجمالي للدول، ومتى يجب رفع هذه النسب أو خفضها، وما المعايير والمحددات التي يمكن اعتمادها من البلدان المختلفة لوضع لوائح أو أنظمة في هذا الشأن.

والأهم من ذلك، ليس ثمة طرق ووسائل مجمع عليها عالميا لحساب حجم الإنفاق العسكري للدول، وما طبيعة البنود التي يجب أن يشملها. وغالبا يكون هناك خلط بين الإنفاق الدفاعي العسكري، والإنفاق الأمني العام، الذي يشمل كذلك الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي. وهناك بعض الدراسات التي تأخذ بالأمرين معا، في حين تنأى بعض المعاهد والمؤسسات البحثية عن فكرة الجمع هذه.

وحتى في حالة الاتفاق على طبيعة البنود والقطاعات التي يشملها تعريف الإنفاق العسكري، فإن مسألة المصادر الواجب اعتمادها لهذا الغرض، وكيفية التأكد من معلوماتها تبقى موضع إشكال آخر. وغالبا يقود التفاوت في المصادر إلى تفاوت في تحديد الأرقام، وبالتالي تفاوت في الاستنتاجات التقنية والنظرية على حد سواء.

يضاف إلى ذلك أن هناك سوقا سوداء مزدهرة لتجارة السلاح الدولية، وما يجري بيعه أو شراؤه عبر هذه السوق غالبا يظل طي الكتمان، وفي أقل تقدير لا يمكن التأكد من حجمه وسعره الحقيقي.

وهناك أيضا ما يعرف "بالهدايا"، التي تقدمها الدول المصنعة لبعض الدول الفقيرة أو النامية، ولا تدخل في حساب الفاتورة النهائية لمشتريات السلاح، وأحيانا لا يعلن عنها نهائيا، وتبقى بالتالي خارج عمليات التحليل والاستنتاج.

كذلك، ليس هناك من تعريف متفق عليه عالميا لمصطلح "الأسلحة"، كما تتفاوت تقييمات الدول والمنظمات المختلفة في تحديد ماهية السلع مزدوجة الاستخدام.

وليس هناك أيضا اتفاق حول نوع النشاط الذي يمكن تعريفه على أنه تجارة سلاح.

وهناك خلاف حول ما إذا كانت تجارة الأسلحة تتضمن الأسلحة المؤجرة إلى الدول الأخرى، ونقل التكنولوجيا لإنتاج الأسلحة والأجهزة العسكرية، والتطويرات التي تدخل على الأسلحة الموجودة، وخدمات نقل الأسلحة والذخائر العسكرية.

ويشكل سباق التسلح العامل الأكثر دفعا باتجاه تنامي الإنفاق العسكري وصعود مؤشراته الكلية، ورغم ذلك لا يرتبط هذا الإنفاق ارتباطا شرطيا بسباق التسلح، بل يدخل في إطار مقاربات أوسع مدى للأمن القومي للدول المختلفة، وما قد يتعرض له هذا الأمن من تهديدات وأخطار.

من جهة أخرى، لا يوجد اتفاق بين الدارسين حول مفهوم توازن القوى، الذي عادة يهدف الإنفاق العسكري للوصول إليه، فهل هو توازن حسابي، أي تعادل في عدد الجنود وحجم السلاح والعتاد، أم أن هذا التوازن هو بالضرورة نوعي لا صلة له بالأحجام؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما ماهية النوع نفسه؟ ثم هل

يمكن النظر إلى توازن القوى باعتباره مصطلحا رديفا للتوازن العسكري، أم أنه يتسع ليشمل الأبعاد الأخرى للقوة في الدولة، ماديا ومعنويا؟

بطبيعة الحال، قد يكون المعنى الآخر هو الأكثر تداولا بين الدارسين، غير أنه ليس موضع اتفاق عام، كما أن هذا المفهوم لم يصمد أمام التجارب العالمية، خاصة في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

وبصفة عامة، قد يأخذ توازن القوى، وفقا للمفاهيم السائدة، صورة التوازن غير الحقيقي، أو غير المستقر، نتيجة للتفاوت النسبي فيما تمتلكه القوى المعنية من مقدرات القوة العسكرية، فتسعى لتعويض ذلك بعناصر القوة غير العسكرية، أو بالتوليف بين الأدوات السابقة، لتقترب من وضع التوازن المستقر، حيث يكون التوازن حقيقيا ومستقرا متى غاب ذلك التفاوت وكان الردع فعالا.

وإضافة إلى ذلك يجري التمييز بين نوعين من التوازن، توازن القوى التقليدي الذي يرتكز على التعادل الحسابي للقوة غير الإستراتيجية، وتوازن القوى النووي، الذي يفترض التعادل الحسابي بين ما تمتلكه من أسلحة غير تقليدية كأسلحة الدمار الشامل، خاصة الرؤوس النووية، والصواريخ الحاملة لها.

ويرتبط بمفهوم توازن القوى مفهوما سباق التسلح والردع، فنظرا لانعدام الثقة بين القوى ذات المصالح المتصارعة، تتجه كل منها لزيادة قوتها العسكرية، على نحو يفضي إلى ما يعرف بمعضلة الأمن (Security Dilemma)، حيث لا يكون أي منها قادرا على تحديد مستوى التسلح اللازم لردع القوى الأخرى.

أما الردع فينظر إليه باعتباره مفهوما متفرعا عن توازن القوى، ويقاس نجاح الردع بعدم الحاجة للجوء للاستخدام الفعلي للقوة العسكرية للحفاظ على وضع التوازن القائم في النظام.

أخيرا، يمكن القول إنه في المقاربة الأبعد مدى للقوة العسكرية للدول، فإن هذه القوة ينظر إليها غالبا باعتبارها أداة من أدوات تعزيز المكانة الجيوسياسية، وتوطيد دور الدولة في المحيطين الإقليمي والدولي. وفي نهاية المطاف، فإن هذا البحث يسعى للإضاءة على جانب يعد من بين القضايا الأكثر حساسية في الخليج وجواره، ويرتبط بمستقبل الاستقرار فيه، والمطلوب من دول المنطقة أن تقارب قضايا الإنفاق العسكري والتسلح على نحو يدفع باتجاه تعزيز فرص الأمن والسلام.

أولا: برامج التسلح
في دول مجلس التعاون الخليجي

خريطة الخليج والشرق الأوسط



1 – الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي

على صعيد برامج التسلح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، يمكن ملاحظة أن واردات السلاح وصيانته وبرامج التدريب المتعلقة به قد استحوذت على جزء هام من الإنفاق العسكري في هذه الأقطار.

ويحدد حجم الإنفاق العسكري ما تخصصه الدول من ناتجها القومي الإجمالي لمجال الدفاع والأمن، سواء لاستيراد الأسلحة من الخارج، أو تصنيعها محليا، وللتطوير والبحث العلمي من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا العسكرية، كما أنه يحدد مدى إدراكها لوجود تهديد خارجي لأمنها القومي وما تتكبده من تكلفة مالية على نشاطها العسكري، وهذه التكلفة هي بمنزلة مدخلات للقطاع العسكري، ولذا لا تفيد بمفردها في تقدير القوة الأمنية أو العسكرية، والتي هي مخرجات لذلك القطاع، فتلك القوة بشقيها، تتوقف على التوازن بين فئات الإنفاق المختلفة ضمن ميزانية الدفاع، والتكلفة، ومستوى التكنولوجيا والتدريب، وعلى العقيدة العسكرية. ولذلك فإن ميزانية الدفاع الإجمالية قد تؤدي إلى مستويات مختلفة من الأمن أو التهديد تبعا لكيفية الإنفاق[1].

---

(1) الكتاب السنوي الصادر عن معهد أستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية (مترجمان)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير 2004)، ص 444.

وقد ارتفع الإنفاق العسكري في أقطار مجلس التعاون لـــدول الخليج العربية، مدفوعا بصفقات عسكرية، طالت مختلف فـــروع القوات المسلحة. وفي العام 2007، بلغ إجمالي الإنفاق العســـكري لدول المجلس 64.5 مليار دولار. وكان نصيب الســـعودية منـــه 38.94 مليار دولار. ولا توجد أرقام مكتملة عن العـــامين 2008 و2009[1].

ورغم ذلك، يمكن أن نشير إلى أن هذا الإنفاق قد ارتفـــع، في الفترة بين 1988 و2009، في عمان من 2.11 إلى 4 مليارات دولار، وفي الكويت من 3.31 إلى 4.58 مليارات دولار، وفي السعودية من 17.83 إلى 39.25 مليار دولار[2].

كذلك سجلت أقطار مجلس التعاون مستويات متقدمـــة علـــى صعيد نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي. واحتلـــت سلطنة عمان في العام 2007 المرتبة الأولى بين هذه الـــدول، حيـــث بلغت النسبة فيها 10.4%. وبلغت هذه النسبة في العـــام نفســـه في الكويت 3.8%، وفي قطر 2.5%، وفي السعودية 9.2% وفي الإمارات 5.9%. وفي العام 2008 جاءت النسبة في الكويت 3.2%، وفي عمان 7.7% وفي السعودية 8.2%[3].

---

(1) Military expenditure, SIPRI database, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2010, at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

(2) Ibid.

(3) Military expenditure as a share of GDP: SIPRI Yearbook 2010, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Appendix 5A, table 5A.4;Income group: World Development Indicators 2010, at: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/resultoutput/milex_gdp/?searchterm=Military Expenditure-%GDP

وعلى مستوى حصة الفرد السنوية من الإنفــاق العســكري، كانت هناك، في العام 2008، أربع دول خليجية بين الدول الـــ 15 الأولى عالميا على هذا الصعيد، فقد حلت عمان في المرتبـــة الثالثـــة عالميا، بعد كل من إسرائيل والولايات المتحدة على التوالي، بواقـــع 1650 دولارا للفرد. وجاءت الكويت في المرتبة الخامسة عالميا، بعد سنغافورة، بواقع 1600 دولار للفرد. أما السعودية فكانت السادسة عالميا، بواقع 1500 دولار للفرد[1].

(1) *Military Statistics > personnel (per capita) (most recent) by country*, ***World Development Indicators database***, at: http://www.nationmaster.com/graph/mil_per_percap-military-personnel-per-capita

الجدول رقم (1): نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي الإجمالي في دول مختارة في الفترة 2003-2008

الدولة	3200	4200	5200	6200	2007 - 2008	
أنغولا	4.8	4.0	4.7	4.6	3.6	3.0
بوروندي	7.3	6.6	6.2	4.7	4.9	4.0
تشاد	1.5	1.1	0.9	. .	5.5	6.6
جيبوتي	6.7	5.6	6.3	[6.4]	4.1	3.7
إريتريا	20.9	..	..	..	..	..
موريتانيا	4.9	4.7	3.6	3.0	..	3.7
السودان	2.3	5.8	4.4	4.4	..	..
زيمبابوي	2.5	5.5	2.3	1.9	..	..
الولايات المتحدة	3.8	4.0	4.0	3.9	4.0	4.3
بروناي	5.1	3.6	3.9	3.8	3.9	3.9
سنغافورة	5.1	4.6	4.5	4.2	3.9	4.1
تيمور ليست	. .	. .	2.5	5.2	6.0	4.7
جورجيا	1.1	1.4	3.3	5.2	9.2	8.5
روسيا	[4.3]	[3.8]	[3.7]	[3.6]	[3.5]	[3.5]
البحرين	4.8	4.3	3.6	3.4	3.2	3.3
العراق	. .	1.9	2.6	2.7	2.9	5.4
إسرائيل	8.6	7.8	7.6	7.6	7.2	7.0
الأردن	6.0	5.1	4.8	4.8	6.1	5.9
الكويت	6.5	5.8	4.3	3.6	3.8	3.2
لبنان	6.6	4.4	4.4	4.5	4.6	3.9
عمان	12.2	12.1	11.8	11.0	10.4	
قطر	4.0	2.9	2.5	2.2	2.5	
السعودية	8.7	8.4	8.0	8.3	9.2	8.2
سوريا	6.3	5.6	5.1	4.4	4.1	3.4
الإمارات	7.9	7.4	5.6	5.9	5.9	. .
اليمن	6.6	5.1	4.6	3.9	4.4	4.2

Sources: Military expenditure as a share of GDP: SIPRI Yearbook 2010, Appendix 5A, table 5A.4;Income group: World Development Indicators 2010M at: http://www.sipri.org/research/armaments/milex/resultoutput/milex_gdp/?searchterm=Military Expenditure - %GDP

2 - الواردات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي

على صعيد واردات أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأسلحة والمعدات العسكرية، بلغت القيمة الإجمالية لهذه الواردات، في الفترة بين 1999 و2009، ما نسبته 7% من قيمة الواردات العالمية الكلية على هذا الصعيد[1].

وعند مقارنة حجم الواردات العسكرية لدول مجلس التعاون، في هذه الفترة، بحجم إنفاقها العسكري الإجمالي، يتضح أن الجزء الأعظم من هذا الإنفاق قد ذهب خارج عمليات التسليح[2].

وفي إطار واردات الأسلحة نفسها، استحوذت الأسلحة الجوية على الجزء الأكبر من هذه الواردات، في الفترة بين 1999 و2009. وقد استوردت الكويت طائرات عسكرية بقيمة 247 مليون دولار، وعمان 537 مليون دولار، وقطر 320 مليون دولار، والسعودية 1959 مليون دولار والإمارات العربية المتحدة 6283 مليون دولار[3].

على صعيد الآليات العسكرية (بما في ذلك آليات المشاة وناقلات الجند)، بلغت قيمة الواردات، في الفترة نفسها، بالنسبة للكويت 55 مليون دولار، وعمان 120 مليون دولار، والسعودية 294 مليون دولار والإمارات 927 مليون دولار[4].

---

(1) TIV of arms imports to all, 1999-2009, SIPRI Arms Transfers Database, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2010, at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

وعلى صعيد السفن الحربية، بلغت قيمة الواردات، في الفترة نفسها، في الكويت 340 مليون دولار، وفي السعودية 1042 مليون دولار، وفي الإمارات 55 مليون دولار[1].

(1) Ibid.

الجدول رقم (2): واردات السعودية العسكرية في الفترة 2004-2009

	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**المجموع**
الطائرات الحربية	220	10	7			444	681
أنظمة الدفاع الجوي					5	25	30
الآليات المدرعة	55	31	47	17	29	15	195
المدفعية	8				36	37	81
المحركات	4	1	1	2	6	74	87
الصواريخ	134	106	110	18	18	10	396
أسلحة أخرى	47		20	26	15	5	114
السينسور					5	15	20
السفن الحربية	695						695
المجموع	**1161**	**148**	**185**	**64**	**115**	**626**	**2298**

Source: TIV of arms exports to Saudi Arabia, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (3) واردات الإمارات العسكرية

في الفترة 2004-2009

	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**المجموع**
الطائرات الحربية	918	1719	1436	527	668	422	5689
أنظمة الدفاع الجوي						88	88
الآليات المدرعة	12	9	40	3	9	30	104
المدفعية		5	5	5	7	1	24
المحركات	5	4	9		0	10	28
الصواريخ	311	440	470	382	64	54	1721
السينسور		20	21	21			62
السفن الحربية			44				44
المجموع	**1246**	**2198**	**2026**	**938**	**748**	**604**	**7760**

Source: TIV of arms exports to UAE, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

3 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي

وفي التركيب الهيكلي للأسلحة والمعدات العسكرية، ووفقا لمؤشرات العام 2010، يبلغ إجمالي عدد دبابات القتال الرئيسية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2076 دبابة. وتمتلك هذه الدول مجتمعة 629 طائرة حربية ثابتة الجناح، و240 مروحية عسكرية.

وأبرز الطائرات الحربية لدى دول المجلس هي: (Typhoon) و(Tornado ADV) و(Tornado IDS) و(Mirage 2000) و(F-18) و(F-16)[1].

على صعيد تعداد القوات، ووفقا لمؤشرات العام 2010، يبلغ إجمالي عدد القوات العسكرية العاملة في دول المجلس 600362 عنصراً. ويعمل في القوات البحرية وحدها 24700 عنصراً، والقوات الجوية 35 ألف عنصراً، والقوات البرية 169000 عنصراً. وهناك قوات عاملة في الدفاع الجوي، وفروع عسكرية أخرى[2].

---

(1) Anthony H. Cordesman And Aram Nerguizian, THE GULF MILITAR BALANCE IN 2010, ***Center for strategic and international studies***, Washington 2010.

(2) Ibid.

4 – التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي

أ – مجموع دول المجلس

وقد تواصل الاتجاه التقليدي لجغرافية الواردات العسكرية الخليجية، في الفترة الممتدة بين 1999 و2009. وتناوبت الولايات المتحدة وأوروبا على صدارة الموردين الدوليين للأسلحة والعتاد العسكري، لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ورغم أن هذه الدول قد استوردت سلاحها، في هذه الفترة، من حوالي عشرين دولة. فإن الجزء الأعظم منه جاء من ثلاث دول، هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

لقد استحوذت دول المجلس، في الفترة بين 1999 و2009، على 10.6% من إجمالي الصادرات العسكرية الأميركية، و35.4% من الصادرات الفرنسية، و7.3% من الصادرات البريطانية، و0.69% من الصادرات الألمانية، وكانت الولايات المتحدة مسؤولة في هذه الفترة عن 32.4% من إجمالي صادرات الأسلحة العالمية، وألمانيا عن 8.58% منها، وفرنسا 7.7% وبريطانيا 4.8%[1].

ب – البحرين

في الفترة بين 1999 و2009، استوردت البحرين أسلحة ومعدات عسكرية من ست دول، هي: بلجيكا ومالطا وعمان

(1) TIV of arms imports to all, 1999-2009, SIPRI Arms Transfers Database, op. cit.

وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وقد شكلت الأسلحة والمعدات البريطانية ما نسبته 15.45% والبلجيكية 2.72%.

وتحقق أدنى حضور أميركي في واردات البحرين العسكرية في العام 2006، حيث كانت هذه النسبة 4.74%، وكانت النسبة صفرا في العام 2004. أما بريطانيا فحققت أعلى حضور لها في واردات البحرين العسكرية في العام 2006، بواقع 95.23% من إجمالي هذه الواردات، وهو أعلى حضور بالأرقام المطلقة أيضا[1].

ج - الكويت

استوردت الكويت أسلحة ومعدات عسكرية، في الفترة بين 1999 و2009، من ثماني دول، هي: أستراليا والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة. وشكلت الأسلحة والمعدات الفرنسية ما نسبته 39.4% من القيمة الإجمالية لهذه الواردات، في حين استحوذت الواردات الأميركية على 34.07% منها، والصينية 10.98%، والبريطانية 4.88%. وقد سجلت أعلى نسبة للحضور الأميركي في الواردات العسكرية الكويتية في العام 2007، حيث وصلت إلى 100% من هذه الواردات. وكانت هذه النسبة صفرا في العامين 2008 و2009. ومن جهتها، حققت فرنسا أعلى نسبة حضور لها في هذه الواردات عام 1999، بواقع 81.48%. كما شهد العام نفسه أعلى حضور فرنسي، في هذه الفترة، بالأرقام المطلقة[2].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

د – سلطنة عمان

على صعيد الواردات العمانية من الأسلحة والمعدات العسكرية، في الفترة بين 1999 و2009، جاءت هذه الواردات من عشر دول، هي: كندا والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وباكستان وسويسرا والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة. وشكلت الأسلحة والمعدات الأميركية ما نسبته 57.83% من القيمة الإجمالية لهذه الواردات، وشكلت البريطانية 21.08% والفرنسية 14.28%. وفي العام 2007، سجلت أعلى نسبة حضور أميركي في واردات عمان العسكرية، حيث بلغت 100% من إجمالي هذه الواردات. وفي العام 2008 جاءت هذه النسبة 93.93%. وانخفضت في العام 2009 إلى 2.15%. وفي العام 2006 كان هناك أعلى حضور أميركي بالأرقام المطلقة. وبدورها، سجلت بريطانيا أعلى نسبة حضور في واردات عمان العسكرية في العام 2000، بواقع 83.33%. كما شهد العام نفسه أعلى حضور بريطاني بالأرقام المطلقة، أما أعلى حضور فرنسي فقد حدث في العام 2009، بواقع 97.84% من إجمالي الواردات العسكرية العمانية[1].

هـ – قطر

على مستوى واردات قطر العسكرية، في الفترة بين 1999 و2009، جاءت هذه الواردات من خمس دول، هي: بلجيكا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة. وقد شكلت الأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية ما نسبته 68.62% من هذه الواردات، والفرنسية 27.45%، والبلجيكية 1.96%. وحققت الولايات المتحدة أعلى

---

(1) Ibid.

حضور في واردات قطر العسكرية في العام 2009، بواقع 98.24%. وكان هذا أيضا أعلى حضور بالأرقام المطلقة. وفي المقابل، تحققت أعلى نسبة حضور فرنسي في هذه الواردات في الأعوام 2000 إلى 2003، بواقع 100%. أما العام 1999 فقد شهد أعلى حضور لفرنسا بالأرقام المطلقة[1].

و - السعودية

على صعيد الواردات السعودية من الأسلحة والمعدات العسكرية، في الفترة بين 1999 و2009، جاءت هذه الواردات من 12 دولة، هي: بلجيكا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وباكستان وجنوب أفريقيا وسويسرا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة[2].

---

(1) Ibid.
(2) Ibid.

الجدول رقم (4): جغرافية الواردات العسكرية السعودية
في الفترة 2004–2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
بلجيكا	47		7				54
كندا	13		6	9	8	3	40
الصين					36	36	73
فرنسا	768	1	4	11	10	16	810
ألمانيا	1	1					2
إيطاليا	6				5	10	21
باكستان		3					3
جنوب أفريقيا			5	5			10
سويسرا					5	25	30
تركيا	10			2			12
بريطانيا					21	453	474
الولايات المتحدة	316	143	163	37	29	83	771
المجموع	**1161**	**148**	**185**	**64**	**115**	**626**	**2298**

Source: TIV of arms exports to Saudi Arabia, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

وقد شكلت الأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية ما نسبته 49.31% من هذه الواردات، في حين شكلت الفرنسية 29.51%، والبريطانية 11.83%. وحققت الولايات المتحدة أعلى حضور نسبي في الواردات العسكرية السعودية في العام 2005، بواقع 96.62% من إجمالي هذه الواردات. وحققت أعلى حضور بالأرقام المطلقة في الأعوام 1999 و2004 و2009، على التوالي. ومن ناحيتها سجلت فرنسا أعلى حضور نسبي في الواردات العسكرية السعودية في العام 2002، بنسبة قدرها 68.82% من إجمالي هذه الواردات. وسجل هذا العام أيضا أعلى حضور فرنسي بالأرقام المطلقة. أما بريطانيا فقد حققت أعلى حضور نسبي، كما بالأرقام المطلقة، في هذه الواردات في العام 2009، بواقع 72.36%[1].

ز – دولة الإمارات

على صعيد واردات دولة الإمارات من الأسلحة والمعدات العسكرية، في الفترة بين 1999 و2009، جاءت هذه الواردات من 17 دولة، هي: أستراليا وبلغاريا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وليبيا وهولندا ورومانيا وروسيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا والسويد وتركيا وبريطانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة[2].

(1) Ibid.
(2) Ibid.

الجدول رقم (5): جغرافية الواردات العسكرية الإماراتية

في الفترة 2004-2009

	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**المجموع**
النمسا			1	5	2		8
فنلندا					1	1	2
فرنسا	843	913	938	377	58	23	3152
ألمانيا	5	4	46	3	3	5	66
إيطاليا				30			30
ليبيا			12			12	24
رومانيا			8	32			40
روسيا						124	124
سنغافورة					1	1	2
جنوب أفريقيا			4		4	4	11
السويد					0	1	1
تركيا		7	5	5	5		23
بريطانيا	2						2
الولايات المتحدة	396	1274	1011	487	673	434	4276
المجموع	**1246**	**2198**	**2026**	**938**	**748**	**604**	**7760**

Source: TIV of arms exports to UAE, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

5 – المبيعات العسكرية الأميركية لدول مجلس التعاون الخليجي

استنادا إلى وكالة المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) التابعة للبنتاغون، بلغت قيمة المبيعات العسكرية الأميركية الحكومية لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في العام 2009، 210. مليارات، منها 3.83 مليارات دولار للكويت، و3.43 مليارات دولار للإمارات، و2.2 مليار دولار للسعودية. ويمثل هذا المبلغ نحو ثلث إجمالي قيمة المبيعات العسكرية الأميركية في ذلك العام، والبالغة 39 مليار دولار[1].

وينص قانون مبيعات الأسلحة الأميركي على أن الخدمات الدفاعية الأميركية يجب أن تباع فقط لحلفاء واشنطن من أجل استخدامها في خمسة أغراض رئيسية، وهي: تعزيز الأمن الداخلي، والدفاع الشرعي عن النفس، وتمكين الدول المستقبلة لهذه الخدمات من المشاركة في التدابير الجماعية المطروحة من الجانب الأميركي للحفاظ على الأمن والسلم العالميين، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الحليفة. ويمنع القانون الأميركي بيع الأسلحة الأميركية لأي دولة عربية تقاطع السلع الإسرائيلية. غير أن تلك المادة لا تطبق على دول مجلس التعاون الخليجي بناء على موافقة سنوية من الكونغرس.

---

(1) Proposed U.S. Arms Export Agreements From January 1, 2009 to December 31, 2009, ***Arm Control Association***, March 2010, at: http://www.armscontrol.org/factsheets/2009ArmsExports

أ – المبيعات العسكرية الأميركية للسعودية

وفي أيلول/سبتمبر 2010، أعلن في الولايات المتحدة أن الإدارة الأميركية تقترب من توقيع صفقة تسليح تاريخية مع المملكة العربية السعودية. وقد وصفت الصفقة بالتاريخية لكونها الكبرى من نوعها من حيث القيمة المالية، حيث قدرت بـ 60 مليار دولار، مع إمكانية تضمينها عقدا إضافيا ليصبح إجمالي المبلغ 90 مليار دولار. وهذا رقم لم تبلغه أي صفقة أخرى بين الولايات المتحدة ودولة أجنبية[1].

وتشتمل صفقة الأسلحة على 85 مقاتلة متعددة المهام من طراز (F-15)، وتحديث 70 مقاتلة مماثلة، موجودة لدى الرياض منذ مطلع التسعينيات. وتتضمن الصفقة كذلك ثلاثة أنواع من المروحيات، هي: 70 مروحية من طراز (Apaches)، و72 من طراز (Black Hawk-UH-60)، و36 من طراز (Little Birds). ومن بين مكونات الصفقة أيضا أنظمة محاكاة طيران (flight simulators)، وقطع غيار، ودعم بعيد المدى للطائرات والمروحيات المباعة. وسوف تستغرق فترة إنجاز الصفقة كاملة بين سبع سنوات وعشر سنوات. وتقدر قيمة الجزء الأول منها 30 مليار دولار.

كذلك، رجح توقيع عقد إضافي يهدف إلى تحديث أنظمة الرادار والصواريخ، وتطوير الأسطول البحري السعودي في المنطقة الشرقية، حيث الخليج العربي. وأشارت التقارير، في الوقت نفسه، إلى أن هناك تشجيعا أميركيا للرياض على اقتناء منظومات مضادة

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، صفقة الأسلحة الأميركية للسعودية من منظور إقليمي، مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

للصواريخ، للدفاع على الارتفاعات العالية (THAAD)، التي تعد أول نظام يصمم للدفاع ضد الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى، داخل الغلاف الجوي وخارجه. ويكمل هذا النظام أنظمة باتريوت، المصممة للدفاع على علو منخفض (lower-aimed)، بما في ذلك النسخة الأكثر حداثة من الباتريوت، وهي (PAC-3)[1].

ب - المبيعات العسكرية الأميركية للإمارات

وفي تفاصيل الصفقات الأميركية الخليجية الأخرى، تعاقدت الإمارات مع الولايات المتحدة، في العام 2010، على عمليات دعم وتموين لمقاتلتين من طراز (C-17 Globemaster III)، التي تنتجها شركة بوينغ[2].

وتعاقدت الإمارات، في العام نفسه، مع شركة رايثون الأميركية على شراء صواريخ موجهة من طراز (AGM-65)، بمبلغ قدره 170 مليون دولار[3].

وشملت عقود العام 2009 الأميركية الخاصة بالإمارات للعام نفسه 16 مروحية عسكرية، من طراز (CH-47F Chinook)، و362

(1) المصدر نفسه.

(2) US to provide $250 million logistics support and training for two UAE's C-17 Globemaster III aircraft, ***defenseworld.net***, May 28, 2010, at:
http://defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=US to provide $250 million logistics support and training for two UAE's C-17 Globemaster III aircraft &id=4560

(3) Raytheon wins $170 million infrared-guided Maverick missiles contract for UAE, ***defenseworld.net***, Feb. 4, 2010, at:
http://defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Raytheon wins $170 million infrared-guided Maverick missiles contract for UAE&id=4098

صاروخا من طراز (AGM-114N3 Hellfire)، و800 قنبلـــة مـــن طراز (MK-84) زنة 200 رطل، و400 قنبلة من طـــراز (MK-82) زنة 500 رطل، و400 قنبلة من طـــراز (BLU-109/B) زنـــة 200 رطل، وخدمات دعم لوجستي وتدريب خاصة بـــ 21 طائرة مـــن طراز (C-130J-30)، و4 طائرات (C-17)[1].

ج – المبيعات العسكرية الأميركية للكويت

وفي العام نفسه، وقعت الكويت عقدا مع وزارة الدفاع الأميركية لتصميم قاعدة عسكرية جوية، بمبلغ قدره 700 مليون دولار[2].

وفي العام نفسه أيضا، تعاقدت الكويت مع شـــركة رايثـــون الأميركية على شراء صواريخ جو–جو متوسطة المدى مـــن طـــراز (AIM-120C-7-Amraam)[3]. كذلك، أخطرت وكالة المبيعـــات الأميركية الكونغرس عزمها بيع الكويت مدرعات بقيمـــة قـــدرها حوالي 314 مليون دولار[4].

---

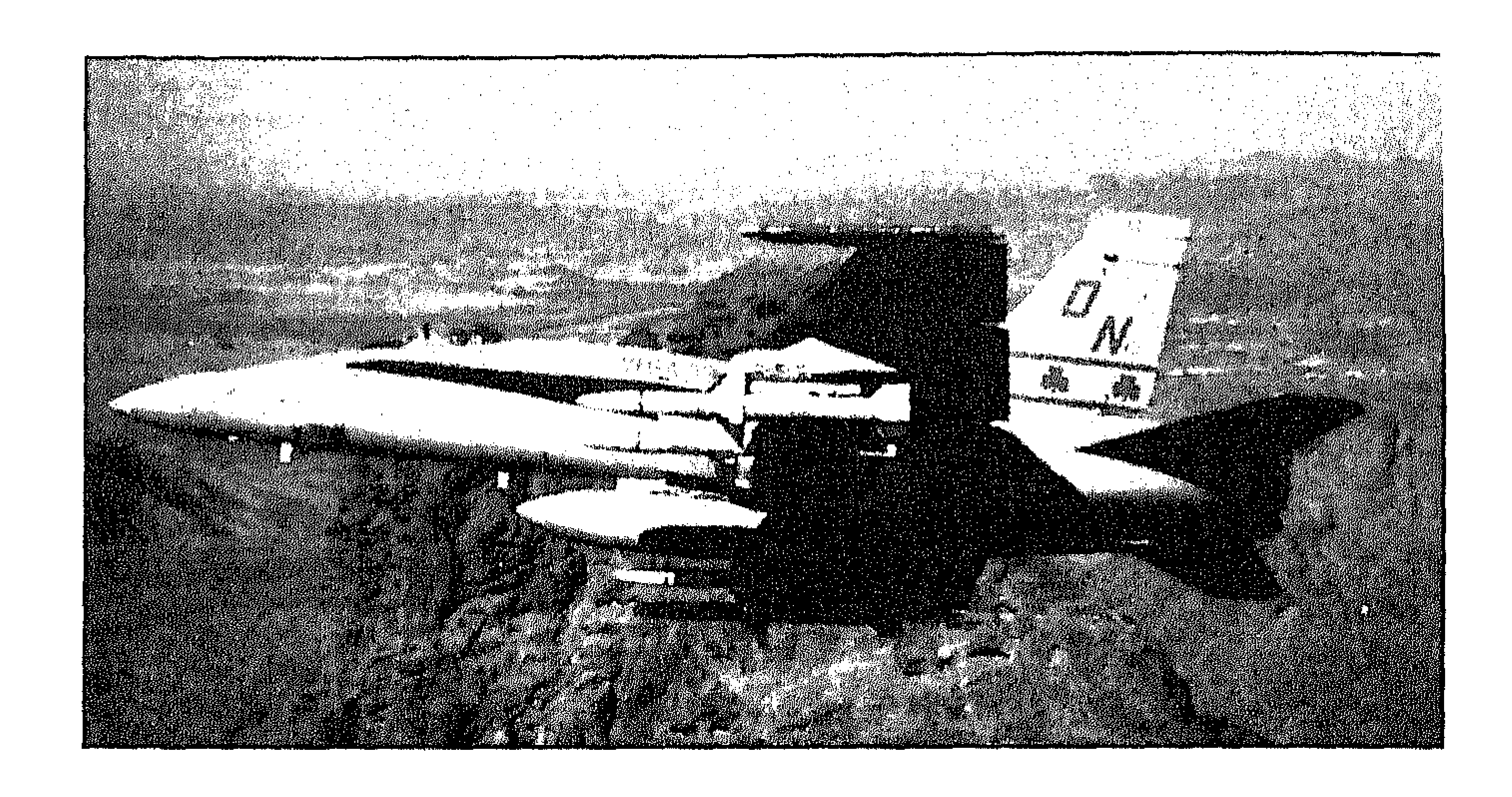
(1) Proposed U.S. Arms Export Agreements From January 1, 2009 to December 31, op. cit.

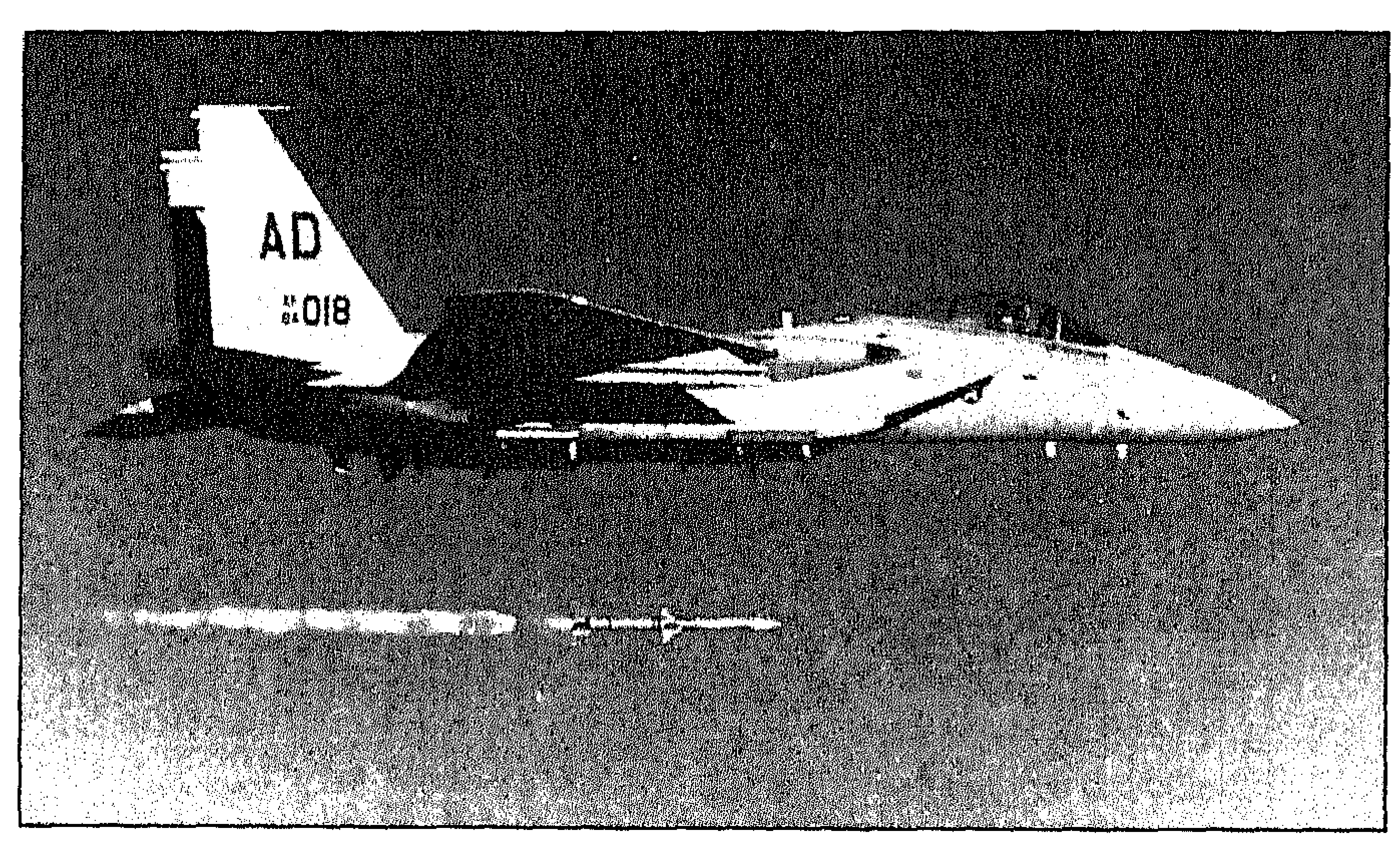
(2) US Army Corps of Engineers to design $700 million Kuwaiti air base, ***defenseworld.net***, Nov 25, 2009, at: http://www.defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=US Army Corps of Engineers to design $700 million Kuwaiti air base&id=3861

(3) Raytheon to deliver AIM-120C-7 AMRAAM to Kuwait, Morocco and Jordan, ***defenseworld.net***, Nov. 16, 2009, at: http://www.defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Raytheon to deliver AIM-120C-7 AMRAAM to Kuwait, Morocco and Jordan &id=3829

(4) Kuwait orders $314 milion GITS II upgrade for Desert warrior, ***defenseworld.net***, Jul 13, 2009, at: http://www.defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Kuwait orders $314 milion GITS II upgrade for Desert warrior&id=3295

صواريخ جو-جو (AMRAAM) لدى القوات الإماراتية





Source: cdn.globalaircraft.org

الجدول رقم (6): صادرات الأسلحة الأميركية للكويت والإمارات

في العام 2009

البلد	السعر الإجمالي	الأسلحة / الخدمات
الكويت	3.8 مليارات دولار	Facilities and infrastructure construction support services PATRIOT sustainment and repair/return program 8 KC-130J Multi-mission Cargo Refueling Aircraft Technical/Logistics Support for F/A-18 Aircraft
الإمارات	3.4 مليار دولار	16 CH-47F CHINOOK Helicopters 362 AGM-114N3 HELLFIRE missiles 800 MK-84 2000-pound bombs 400 MK-82 500-pound bombs 400 BLU-109/B 2000-pound bombs Logistics support and training for 12 C-130J-30 Aircraft and 4 C-17 Globemaster Aircraft. Aircraft being purchased through the U.S. direct commercial sales program.

Source: Proposed U.S. Arms Export Agreements From January 1, 2009 to December 31, 2009, March 2010, at: http://www.armscontrol.org/factsheets/2009ArmsExports

وفي العام 2008، جاءت مشاريع عقود التسليح الأميركية مع الإمارات على النحو التالي: عقد لبيع ثلاث منظومات مضادة للصواريخ للدفاع عن الارتفاعات العالية/ Terminal High Altitude Area Defense/(THAAD)، مع 147 صاروخا خاصا بها. وهذا هو أول بيع خارجي لهذه المنظومات[1].

وشملت العقود كذلك، منظومات معالجة النيران من طراز (AVENGER)، شاملة نحو 780 صاروخ (STINGER) مضادا للطائرات، و24 صاروخا من الطراز نفسه، فئة (Block 1 Buy-to-Fly).

ومن بين عقود التسليح أيضا 390 صاروخا من طراز (AGM-114N HELLFIRE)، و288 صاروخا من صواريخ الاعتراض الجوي، ذات المدى المتوسط المتقدم، من طراز أمرام (AIM-120C-7)، وأربع منظومات صاروخية من طراز - Patriot Advanced Capability (PAC-3 – و14 مروحية عسكرية، من طراز (UH-60M BLACK HAWK)[2].

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2008، وقعت قطر عقدا مع شركة لوكهيد مارتن لشراء أربع طائرات من طراز (J130)، بمبلغ يزيد على 393 مليون دولار[3]. وفي العام نفسه، أعلنت شركة

---

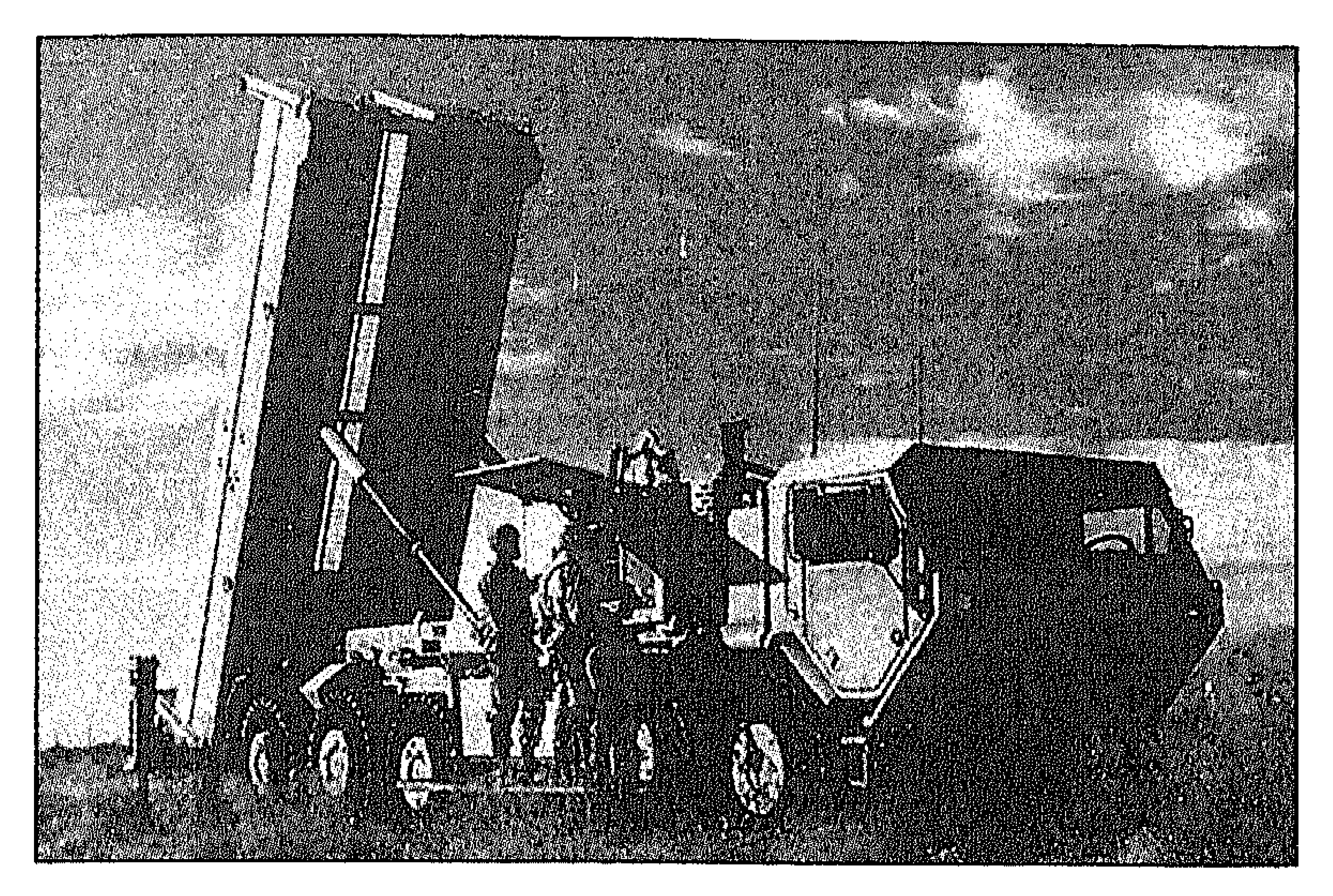
(1) Proposed U.S. Arms Export Agreements From January 1, 2008 to December 31, 2008, ***Arm Control Association***, March 2009, at: http://www.armscontrol.org/factsheets/ProposedUSSales_2008

(2) Ibid.

(3) Lockheed Martin Receives Contract for Four C-130J Super Hercules Aircraft for Qatar, ***defenseworld.net,*** Oct 8, 2008, at: http://www.defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Lockheed Martin Receives Contract for Four C-130J Super Hercules Aircraft for Qatar&id=1483

(Agusta Westland) عن توقيع عقد مع قطر لتزويـــدها بـــــ 18 مروحية من طراز (AW139)[1].

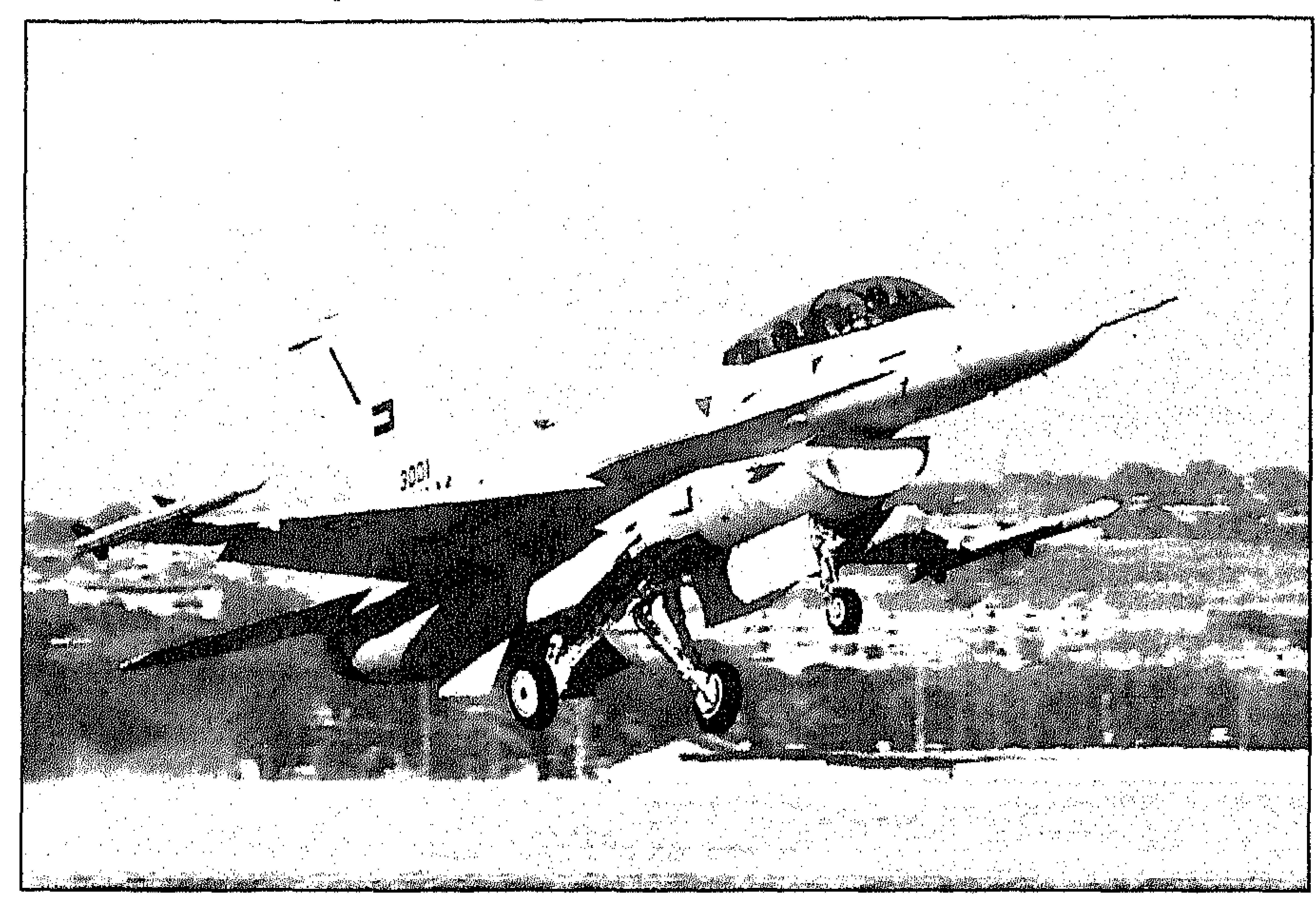
منظومة (THAAD) المضادة للصواريخ لدى الجيش الإماراتي

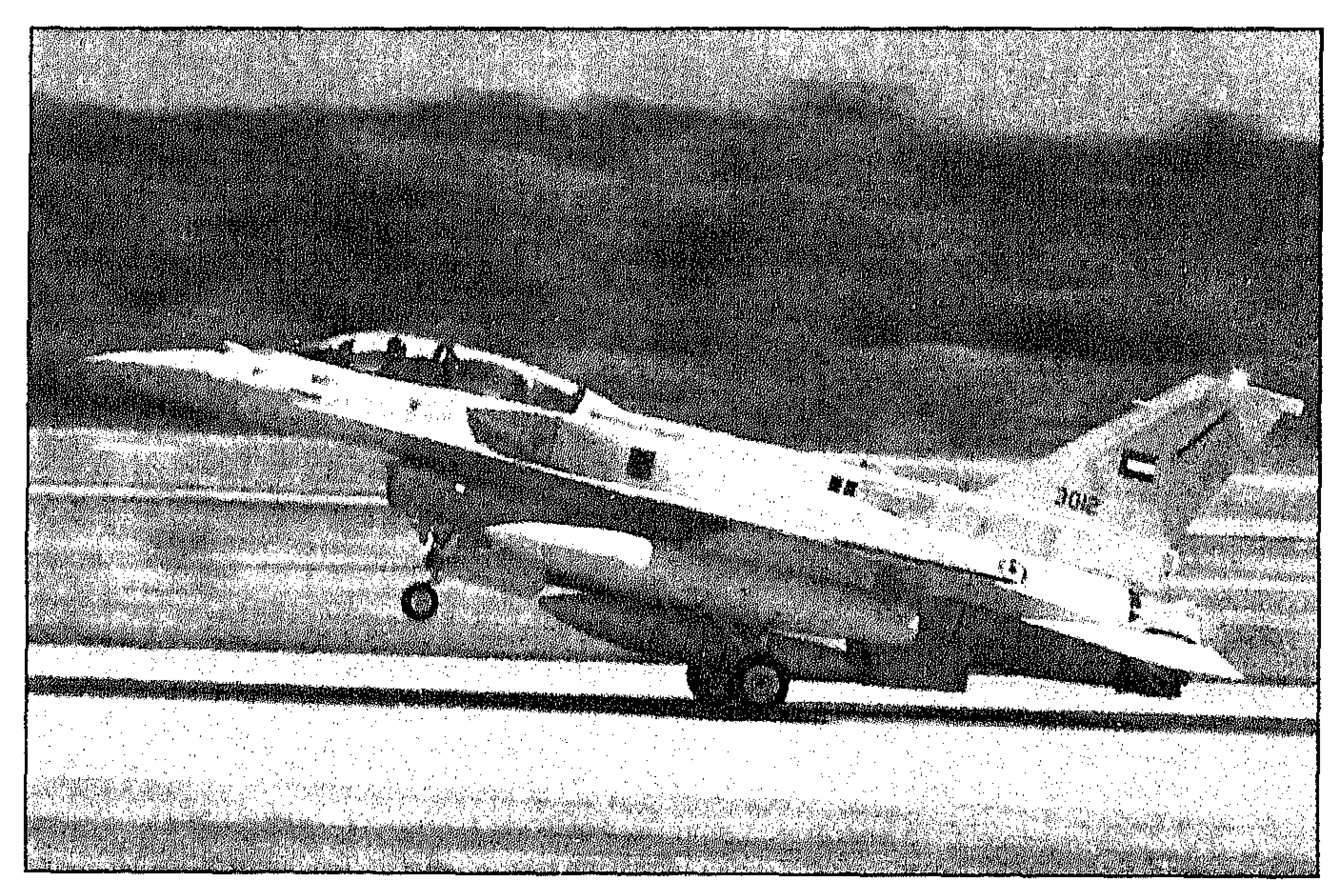


Source: military-today.com

(1) Qatar Armed Forces Sign Contract for 18 AW139 Helicopters, ***defenseworld.net***, Jul 22, 2008.
http://www.defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Qatar Armed Forces Sign Contract for 18 AW139 Helicopters&id=1009

المقاتلة الأميركية (F-16) لدى سلاح الجو الإماراتي





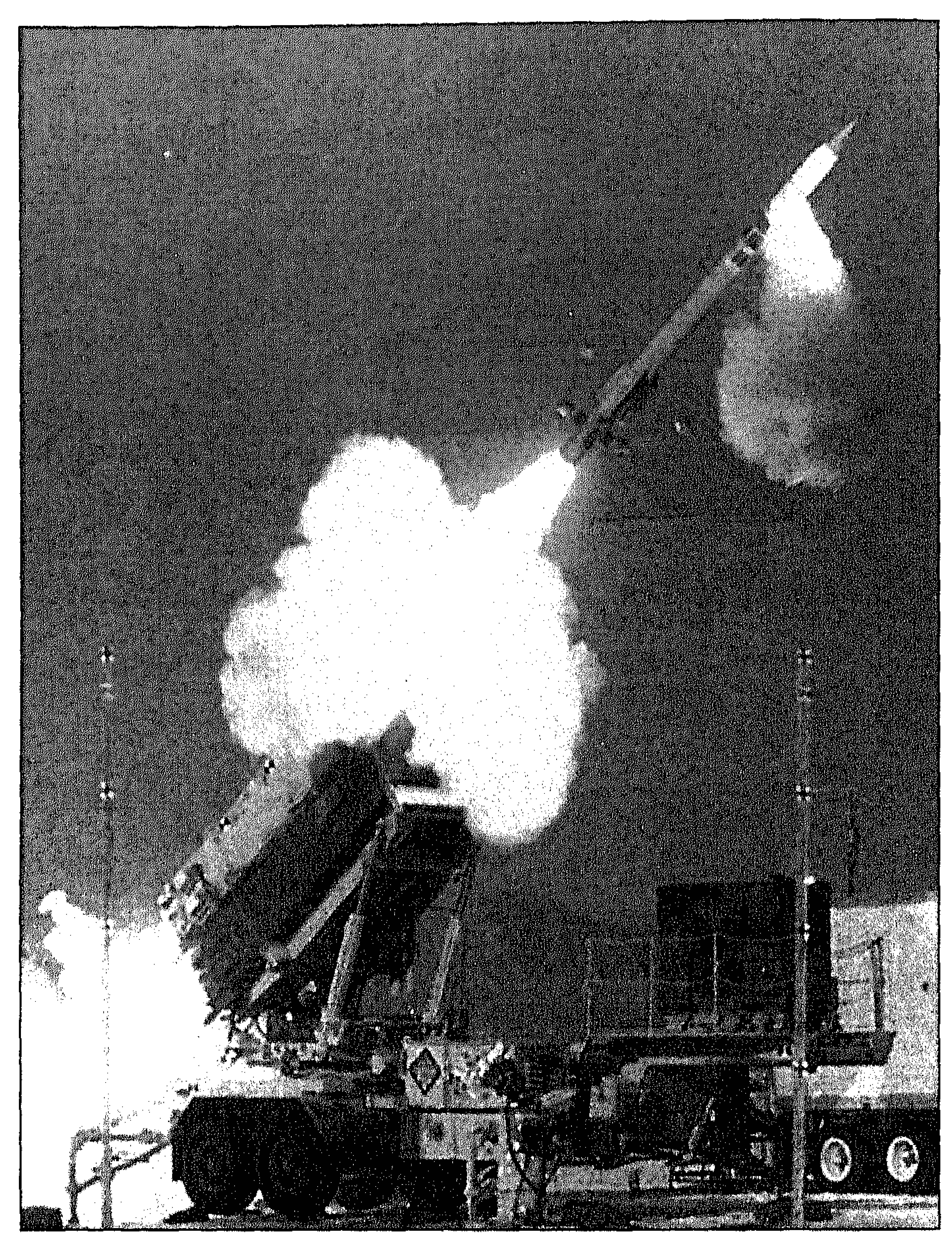
Source: f-16.net

وكانت الولايات المتحدة قد تعاقدت مع الإمـــارات في العـــام 2007، على شراء 288 صاروخ (PAC-3)، و216 صــــاروخا مــــن صواريخ تي، الموجهة المحسنة ((GEM-T، 244 صاروخ جو-جـــو، من طراز (AIM-120C-7)، ذات المدى المتوسط المتقدم. و200 قنبلة من ذخائر الهجوم المباشر المشترك. وتبقى أهم صفقة بين الدولتين هي تلك الموقعة في العام 2005، التي اشترت بموجبها الإمارات 80 مقاتلة متعددة المهام من مقاتلات (f-16)[1].

صواريخ باتريوت (PAC-3) المضادة للصواريخ في الكويت

Source: lockheedmartin.com

(1) Proposed U.S. Arms Export Agreements From January 1, 2007 to December 31, 2007, ***Arm Control Association,*** February 2008. http://www.armscontrol.org/node/3124



Source: lockheedmartin.com

الجدول رقم (7): المبيعات الأميركية للعراق والإمارات عام 2008

البلد	السعر الإجمالي	الأسلحة / الخدمات
العراق	18.71 مليار دولار	280 M1A1 Abrams, 392 Light Armored Vehicles, 700 M1151 armored gun trucks, 6 C-130J-30 transport aircraft 26 Bell Armed 407 helicopters and engines, 24 Bell Armed 407 helicopters or 24 Boeing AH-6 helicopters and engines 200 AGM-114M HELLFIRE missiles, 15,000 2.75-inch Rockets, 4,000 AN/PVS-7D night vision devices 180,000 M16A4 assault rifles, 25,000 M4 Carbines, 2,550 M203 grenade launchers 20 30-35meter Coastal Patrol Boats and 3 55-60 meter offshore support vessels.
الإمارات	9.03 مليارات دولار	3 Terminal High Altitude Area Defense (THAAD) Fire Units with 147 THAAD missiles 78 complete AVENGER fire units including Vehicle Mounted Stinger Launch Platform fire units, 780 STINGER-Reprogrammable Micro-Processor Block 1 Anti-Aircraft missiles, and 24 STINGER Block 1 Buy-to-Fly missiles 390 AGM-114N HELLFIRE missiles 288 AIM-120C-7 Advanced Medium Range Air-to-Air Missiles (AMRAAM) Air Intercept Missiles 4 PATRIOT Advanced Capability (PAC-3) Intercept Aerial Missiles with containers, 19 MIM-104D Guided Enhanced Missiles-T with containers (GEM-T), 5 Anti-Tactical Missiles, and 5 PATRIOT Digital Missiles 14 UH-60M BLACK HAWK helicopters with engines.

Source: Proposed U.S. Arms Export Agreements From January 1, 2008 to December 31, 2008, March 2009, at: http://www.armscontrol.org/factsheets/ProposedUSSales_2008

6 – المبيعات العسكرية الأوروبية لدول مجلس التعاون الخليجي

كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة، بدت سوق السلاح الخليجي مفتوحة أمام الدول الأوروبية، فقد سجلت صادرات أوروبا من الأسلحة التقليدية والمعدات العسكرية، لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية حضورا متنوعا في السنوات العشر الماضية.

أ – السعودية تستلم مقاتلات يوروفايتر

وفي حزيران/يونيو 2009، استلمت السعودية أول طائرتين من مقاتلات (Eurofighter Typhoon) البريطانية، من أصل 72 مقاتلة جرى التعاقد عليها، بمبلغ يصل إلى 32.9 مليار دولار، عند إضافة قيمة تسليح المقاتلات وخدمات الصيانة[1].

وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، حصلت مؤسسة (Diehl BGT Defence) على عقد توريد صواريخ من طراز (IRIS-T)، جو-جو الموجهة، إلى السعودية، حيث سيجري استخدامها في كل من طائرات (Eurofighter Typhoon) و(Tornado)، التي تمتلكها القوات السعودية[2].

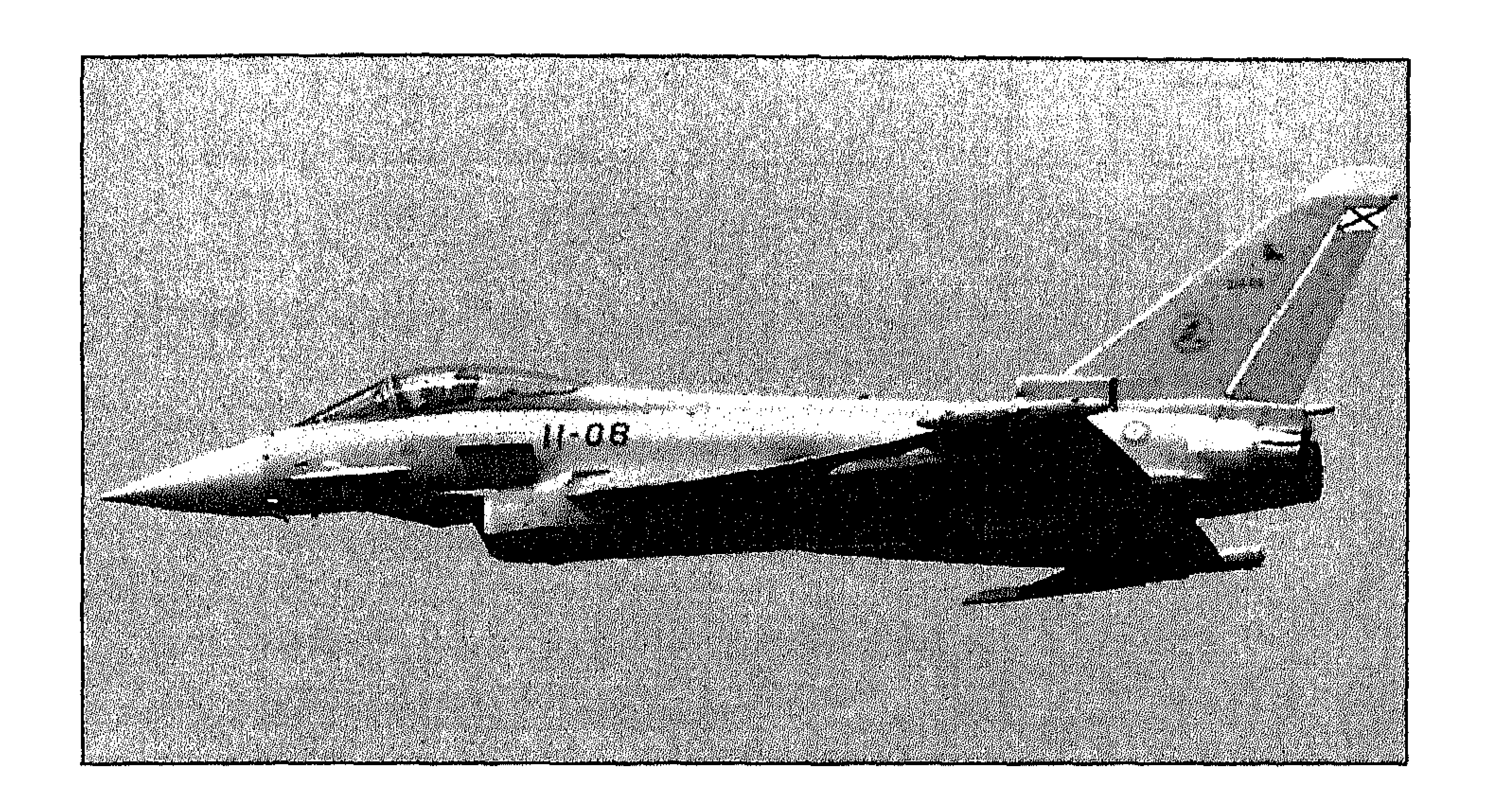
---

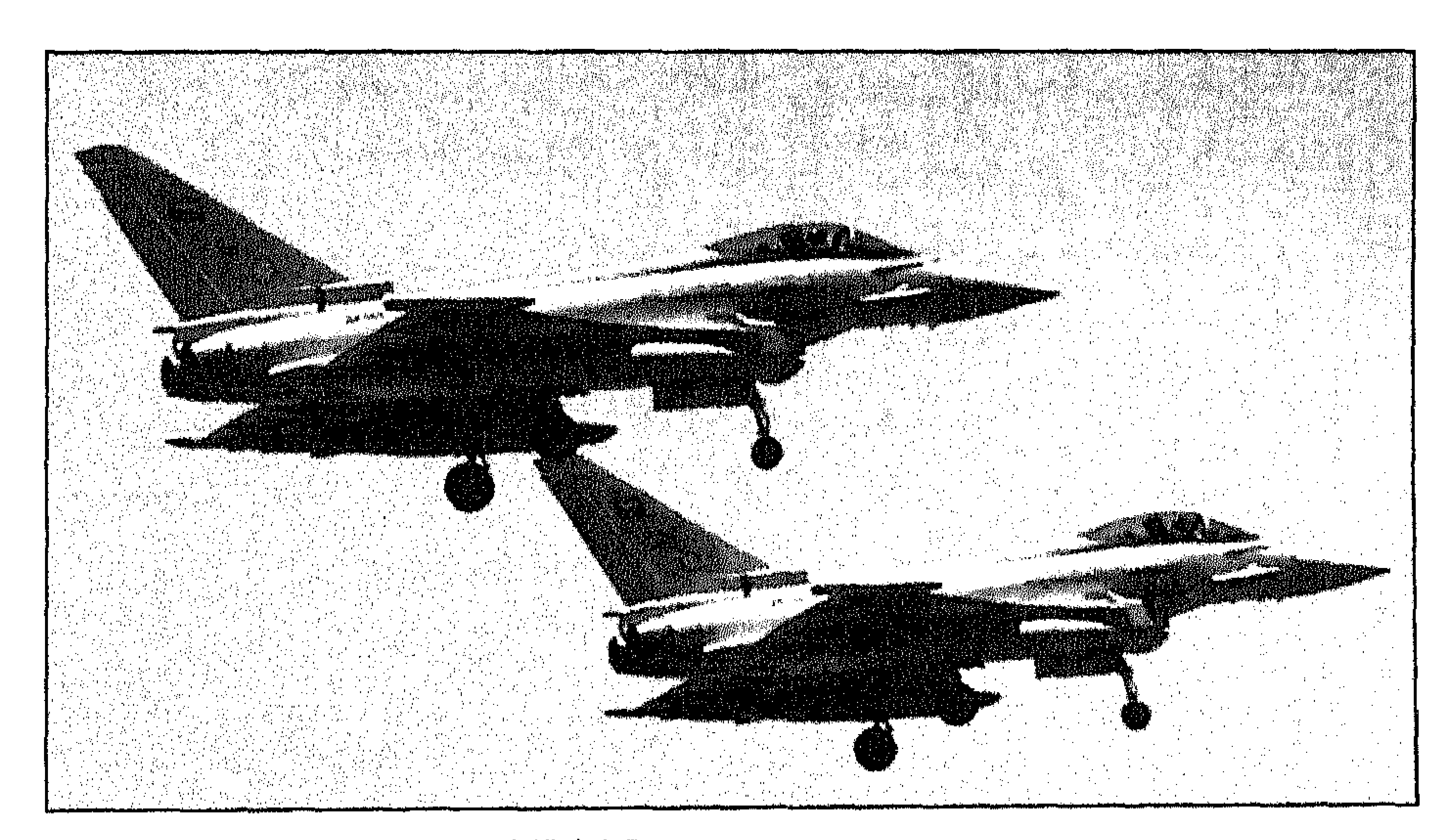
(1) Saudi Arabia received two Eurofighter Typhoon combat aircraft, Defense World, ***defenseworld.net***, Jun. 15, 2009, at: http://defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Saudi Arabia received two Eurofighter Typhoon combat aircraft&id=3185

(2) Andrew Chuter, Saudi Arabia Buys MBDA Missiles: *Sources*, ***defensenews.com***, Feb. 19, 2010, at: http://www.defensenews.com/story.php?i=4506705&c=MID&s=AIR

المقاتلة الأوروبية (Eurofighter Typhoon)

لدى سلاح الجو السعودي





Source: Eurofighter-Typhoon-Official-Page

وصواريخ (IRIS-T) عبارة عن إنتاج مشترك من ســـت دول أوروبية، تحت إشراف ألماني.

وفي كانون الثاني/يناير 2010، حصلت شـــركة (Fincantieri) الإيطالية على عقد توريد سفينتين حربيتين للإمـــارات، مصـــممتين بتكنولوجيا ستيلث، أي عصيتين على الكشف من قبل الرادار. ومن المقرر أن يجري التسليم في النصف الثاني من العام 2012. ويتضـــمن العقد خيارا أبعد، لتوريد تكنولوجيا لبناء سفينتين مـــاثلتين محليـــا، داخل الإمارات[1].

ب - قاعدة السلام الفرنسية في الإمارات

من جهة أخرى، دار حديث منذ سنوات عن صفقتين محتملتين لطائرات رافال الفرنسية، واحدة للإمارات والأخرى للكويت، فقد أعلنت فرنسا، في 19 حزيران/يونيو 2009، أنها تقترب من التوصـــل إلى اتفاق مع الإمارات لبيعها 60 مقاتلة مـــن طـــراز (Rafale)[2]. وتقدر قيمة الصفقة المرتقبة بين ستة مليارات وثمانية مليارات يـــورو (8.4-11.2 مليار دولار). وسوف يعتمد السعر الأخير على الشكل النهائي للتحسينات المطلوبة[3].

---

(1) Fincantieri to deliver two stealth vessels to UAE, ***defenseworld.net***, Jan. 22, 2010, at: http://defenseworld.net/go/defensenews.jsp?n=Fincantieri to deliver two stealth vessels to UAE&id=4045

(2) France, UAE finalizing Rafale talks, ***UPI***, June 18, 2010, at: http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2010/06/18/France-UAE-finalizing-Rafale-talks/UPI-97841276880795

(3) ANDREW CHUTER and PIERRE TRAN, UAE May Fund Next-Gen Rafale. Wants More Powerful Engine, AESA Radar, ***defensenews.com***, May 3, 2010 at: http://www.defensenews.com/story.php?i=4607739

المقاتلة الفرنسية (Rafale) المرشح دخولها الخليج



Source: Airforce-technology.com

قد سعت أوروبا لتسييل علاقاتها المتطورة بدول الخليج في صورة نفوذ إقليمي، لا يقف عند بوابة صفقات السلاح، بل يتعداها إلى اتفاقيات دفاعية وأمنية، تؤسس لبعد جيوسياسي للدور الأوروبي في هذه المنطقة. وربما يكون الأمر الأكثر دلالة على صعيد الاتفاقيات الدفاعية الجديدة هو ذلك المرتبط بفرنسا، إذ إن التعاون البريطاني الخليجي ظل مستمرا على الصعيد العسكري بأشكال مختلفة، وبتفاهمات واتفاقيات متفاوتة المستوى.

اليوم، ترتبط فرنسا باتفاقيات دفاعية، متكاملة نسبيا، مع ثلاث دول خليجية، هي: الكويت وقطر والإمارات. وقد جرى تطوير هذه الاتفاقيات على مدى الأعوام العشرين الماضية، كما استبدلت بعضها اتفاقيات جديدة أكثر تبلورا، فعلى الصعيد الفرنسي الكويتي، جرى في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2009، التوقيع على اتفاقية دفاعية، طورت اتفاقية العام 1992[1].

وكانت الكويت قد أبرمت اتفاقية دفاعية مع باريس في 18 آب/أغسطس من ذلك العام، نظمت أطر وإجراءات التعاون بين البلدين، خاصة عند تعرض الكويت لاعتداء خارجي، كما تضمنت القيام بتمارين ومناورات مشتركة، وتبادل الخبرات وتأهيل الكوادر العسكرية.

كذلك، وقعت الدولتان في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 على اتفاقيتين عسكريتين، تتعلق الأولى منهما بالتعاون في مجال شراء

(1) France signs defense agreement with Kuwait, ***AFP,*** October 23, 2009, at: http://www.defencetalk.com/france-signs-defence-agreement-with-kuwait-22737

وتوريد معدات التسليح، فيما تختص الثانية بترتيبات تبادل المعلومات الاستخبارية العسكرية.

وعلى الصعيد الفرنسي القطري، أضيف لاتفاقية التعاون الدفاعي التي وقعت بعد حرب الخليج الثانية، عدد من الاتفاقات الأمنية اللاحقة. كذلك، وقعت قطر، في 12 أيار/مايو 2010، اتفاقية تعاون دفاعي مع دولة أوروبية جديدة هي إيطاليا[1].

وعلى الصعيد الفرنسي الإماراتي، جرى في 16 كانون الثاني/يناير 2008 توقيع اتفاقية ثنائية، منحت بموجبها فرنسا حق إنشاء أول قاعدة عسكرية دائمة في الخليج العربي. وقد افتتحت القاعدة رسميا في 26 أيار/مايو2009، تحت اسم "معسكر السلام البحري"[2].

واندرجت إقامة هذه القاعدة ضمن اتفاقية دفاع مشترك وقعت في العام 1995، وظل يخدم في إطارها ما مجموعه 80 عسكريا فرنسيا، يعملون لدى القوات المسلحة الإماراتية. وكان هناك اتفاق تعاون مماثل أقل مستوى، وقع في العام 1991. وسبقه اتفاق آخر وقع عام 1977، وتركز بصفة أساسية على صفقات التسلح[3].

---

(1) Qatar, Italy Sign Defence Cooperation Agreement, ***Qatar Morning Post***, May 12, 2010, at:
http://www.qatarmorningpost.com/news/newsfull.php?newid=368719

(2) Edward Cody, First French Military Base Opens in the Persian Gulf, ***The Washington Post***, May 27, 2009, at:
http://www.washingtonpost.comwp-dyn/content/article/2009/05/26/AR2009052602994.html,MATTHEW SALTMARSH, France Opens First Military Bases in the Gulf
The New York Times, May 26, 2009, at:
http://www.nytimes.com/2009/05/27/world/europe/27france.html?_r=1

(3) Pierre Tran, France Cultivates Stronger Ties in Gulf. Naval Base in UAE Signals Policy Shift, ***defensenews.com***, November 16, 2009, at:
http://www.defensenews.com/story.php?i=4376846

على المستوى السعودي الفرنسي، وقع اتفاق للتعاون الدفاعي، في 21 تموز/يوليو 2006. كما جرى التوقيع في شباط/فبراير 2008 على اتفاق آخر في مجال مكافحة عمليات التهريب والاتجار غير المشروع. وتوجد في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية صنوف عدة من السلاح الفرنسي، أبرزها مقاتلات (Tornado) و(Mirage 2000). وتخدم (Tornado) في سلاح الجو السعودي، فيما تخدم (Mirage 2000) في سلاحي الجو الإماراتي والقطري[1].

7 – التصنيع العسكري في دول مجلس التعاون الخليجي

على مستوى التصنيع العسكري، انضمت أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الفريق القائل بأن الصناعات الحربية، كأحد قطاعات الإنتاج الصناعي الرئيسة، تعد ذات أهمية اقتصادية كبيرة، توفر العائد اللازم لتمويل عملية التنمية نفسها. وقد دخلت دول الخليج العربية منذ أكثر من ثلاثة عقود في مشاريع مشتركة للإنتاج العسكري، تجلت بداياتها في الهيئة العربية للتصنيع الحربي، التي اتخذت من مصر مقرا لها[2].

وفي آذار/مارس 1974 عقدت الهيئة الاستشارية العسكرية التابعة لجامعة الدول العربية اجتماعا لدراسة آفاق الإنتاج الحربي المشترك، استنادا إلى دراسة قدمتها سبع دول أعضاء، وأوصت

---

(1) Saudi Arabia and France sign security agreement, ***Saudi Embassy***, Paris, February 25, 2008, at: http://www.saudiembassy.net/latest_news/news02250801.aspx, Anthony H. Cordesman And Aram Nerguizian, THE GULF MILITARY BALANCE IN 2010, op. cit.

(2) يزيد صايغ، الصناعة العسكرية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 22-25.

بإنشاء صندوق برأسمال قدره 1.2 مليار دولار لتمويل الإنتاج المشترك، وانتهت هذه الجهود بإنشاء "الهيئة العربية للتصنيع الحربي"، في نيسان/أبريل 1975، والتي ضمت كلا من قطر والسعودية والإمارات ومصر، برأسمال أولي بلغ 1.04 مليار دولار، وفرته الدوحة والرياض وأبو ظبي بالتساوي، في حين شاركت القاهرة بتوفير البنية الأساسية للمشروع والتكنولوجيا اللازمة والأيدي العاملة[1].

بيد أن عمل الهيئة العربية للتصنيع الحربي لم يستمر طويلا، حيث مثلت زيارة الرئيس المصري الأسبق، محمد أنور السادات، للقدس نقطة النهاية في تاريخ التعاون المصري-الخليجي في هذا المجال.

بعد تجربة الهيئة، برزت صيغ أخرى للتعاون، عبر عنها إنشاء كل من السعودية والعراق والكويت وقطر والإمارات مؤسسة عربية أخرى للإنتاج العسكري، اتخذت من الإمارات مقرا لها، برأسمال قدره ثمانية مليارات دولار[2]. بيد أن المؤسسة الجديدة لم يكتب لها النجاح هي الأخرى. واتجهت الدول العربية بعد ذلك، كل على حدة، لتطوير قدراها الذاتية على هذا الصعيد[3].

على مستوى واقع الصناعات الدفاعية الراهنة في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن التوقف بصفة خاصة عند التجربتين السعودية والإماراتية.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) اللواء أ. ح فاروق فهيم، "حرب الخليج وانعكاساتها على السياسات والعقائد العسكرية المصرية"، في: مصطفى علوي (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص 588-591.

(3) المصدر نفسه.

أ – الصناعات العسكرية السعودية

شهدت الصناعة العسكرية السعودية عدة تطورات، ووصلت عمليا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة الشخصية.

ويتكون هيكل الإنتاج الحربي السعودي من مؤسستين رئيسيتين، هما الهيئة العامة للصناعات الحربية، التي تأسست في العام 1982، ومؤسسة الصناعات العسكرية، ووفق معطيات مطلع العام 2011، يوجد في المؤسسة العامة للصناعات الحربية السعودية تسعة مصانع، هي: مصنع الأسلحة ومصنع الذخائر الخفيفة ومصنع ذخائر الطائرات عيار 20 ملم، ومصنع قنابل الطائرات التدريبية، ومصنع قنابل الهاون عيار 81 ملم، ومصنع قطع الغيار والعدد التشكيلية، ومصنع المشعلات والكبسولات، ومصنع المدرعات والمعدات الثقيلة، ومصنع الملابس والتجهيزات العسكرية. ومن المنتجات التي تصنعها المؤسسة البنادق والرشاشات، والعربات المدرعة، والمعدات العسكرية الخاصة، كعربة الشبل-1 والشبل-2، وعربات الحراسة والدوريات، والمهمات الخاصة[1].

ب – الصناعات العسكرية الإماراتية

على صعيد دولة الإمارات العربية المتحدة، دخلت عدد من الشركات المحلية في مشاريع تصنيع وخدمات دعم عسكرية. وقد جرى ذلك في الغالب عبر اتفاقيات شراكة مع شركات إنتاج عالمية.

على صعيد الصناعات والخدمات العسكرية الجوية، يتجلى المشروع الأهم في "المركز العسكري المتطور للصيانة والإصلاح"

---

(1) رشا طبيلة، أجنحة عربية تتطلع إلى تعزيز تعاونها وعقد صفقات جديدة، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 23 شباط/فبراير 2011.

(أمروك)، التابع لشركة أبو ظبـــي لتقنيات الطائرات. وهو مشروع مشترك بين شركة أبو ظبـــي لتقنيات الطـــائرات وسيكورســـكي لخدمات الطيران.

وقد أطلق رسميا في تموز/يوليو 2009، ويستهدف تقديم خدمات لصيانة وإصلاح وعمرة الطائرات العسكرية التابعة للقوات المســـلحة لدولة الإمارات، وقوات عسكرية أخرى حول العـــالم، في الشـــرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الأصل، فـــإن شـــركة سيكورســـكي لخدمات الطيران (الشريك الرئيس لشركة أبـــو ظبـــــي لتقنيـــات الطائرات)، ذات باع كبير في تقديم الـــدعم الشـــامل للطـــائرات والمروحيات حـــول العـــالم. وتعـــد "سيكورســـكي إيركرافـــت كوربوريشون"، التي تتخذ من ستراتفورد، كونيتيكت في الولايـــات المتحدة مقرا لها، إحدى الشركات الرائدة على مستوى العالم في مجال تصميم وتصنيع وصيانة الطائرات المروحية. أما شركة أبو ظبـــــي لتقنيات الطائرات فهي المملوكة بالكامل لشـــركة مبادلـــة للتنميـــة "مبادلة"، وهي شركة رئيسة في الشرق الأوســـط في مجـــال تقـــديم الخدمات الفنية والحلول التقنية لصيانة الطائرات ومحركاتها، ولـــدى الشركة شبكة واسعة من العملاء في المنطقة والعالم[1].

وقد قدرت القيمة الاستثمارية الإجمالية لإنشاء المركز العسكري المتطور للصيانة والإصلاح بنحو 800 مليـــون دولار (2.95 مليـــار درهم). وتصل نسبة العقود المحلية للمركز 60% من حجم عملـــه، والعقود الخارجية 40%. وينجز المركز نحو 35% من أجزاء الطائرة، مع توقع بارتفاع النسبة إلى أكثر من 70% في السنوات المقبلة، وذلك

(1) سيد الحجار، «أمروك» لصيانة الطائرات العسكرية يوقع عقدين مع القوات المسلحة، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 22 شباط/فبراير 2011.

من خلال شراكات دولية متعددة. ومن بين المساهمين الرئيسيين في المركز شركة لوكهيد مارتن، التي اشترت حصة فيه في كانون الثاني/يناير 2011[1].

وفي 23 شباط/فبراير من العام نفسه، أعلنت شركتا "سيكورسكي للطائرات" و"أبو ظبي لتقنيات الطائرات" تفاصيل اتفاقية ثنائية تقوم بموجبها "سيكورسكي" بتطوير وتوفير معدات التسليح لطائرات "بلاك هوك" العمودية الإماراتية، التابعة لقيادة القوات الخاصة في دولة الإمارات. وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة الإماراتية قد أعلنت في 21 شباط/فبراير من ذلك العام، أن هذه الاتفاقية تتضمن تجهيز 23 من أصل عدد 40 طائرة بلاك هوك بمنصات منظومة التسليح، التي ستمكن هذه الطائرات من توسيع نطاق عملياتها، بما فيها البحث والإنقاذ، دون الاستعانة بدعم متخصص بالحماية والهجوم.

وبموجب هذه الاتفاقية، وفي المرحلة الأولى، التي تتضمن برنامجا للبحث والتطوير لثلاث سنوات، سيتوجه عدد من المهندسين العاملين في "شركة أبو ظبي لتقنيات الطائرات" لتلقي التدريبات اللازمة في المقر الرئيس لشركة "سيكورسكي" بالولايات المتحدة.

وسيقوم الفريق بتلقي مهارات دمج منظومات التسليح المتطورة في طائرات "بلاك هوك" ومن ثم نقل هذه التقنية للإمارات لتوفير خدمات الدعم للعملاء مستقبلا، انطلاقا من مقرها بمدينة العين. وفي المرحلة الثانية من البرنامج، ستتم غالبية عمليات تركيب منظومة التسليح في المركز العسكري المتطور للصيانة والإصلاح والعمرة في مدينة العين[2].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

من ناحيتها، تعد مؤسسة "توازن القابضة"، إحدى مؤسسات التصنيع العسكري متعدد الأغراض في الإمارات، وهي تضم عددا من الشركات، مثل مدينة توازن لإدارة الكوارث، ومنطقة توازن الصناعية، وكراكال الدولية، وبركان لإنتاج الذخائر، وشركة الإمارات للصناعات الدقيقة، وشركة أبو ظبي الاستثمارية للأنظمة الذاتية، ونادي كراكال للرماية، والآليات العسكرية الجديدة "نمر"[1].

وفي العام 2011، عرضت هذه الشركة سيارة "النمر". وهي أول آلية عسكرية من هذا النوع تنتج في الإمارات لاستخدامات القوات المسلحة، بنوعين مدرع وآخر غير مدرع[2].

وفي معرض آيدكس 2011 في أبو ظبي، وقعت شركة "توازن القابضة" اتفاقية لتملك شركة "أدكوم" المنتجة للذخائر الخفيفة. وتسعى "توازن" لتوسيع شركتها الجديدة للذخائر الخفيفة، التي تغير اسمها إلى "كراكال" للذخائر الخفيفة. و"كراكال" للذخائر هي شركة منتجة للذخائر الصغيرة، من عيار 9 ملم 5.56 ملم و7.62 ملم. واكتسبت "كراكال"، من خلال منشآت للتصنيع أقيمت عام 1994، سمعة إقليمية وعالمية[3].

وقد طرحت كراكال، في معرض آيدكس 2011، مسدس الشركة الجديد من طراز الطارق، المسمى "كراكال إتش". وهو أول مسدس يصمم بالكامل في الإمارات. ويضم هذا المسدس ثلاثة أنظمة أمان داخلية، لا يشعر بها المستخدم، ويمكنه حمل 18 طلقة، ويتوافق

(1) 169 شركة إماراتية تعرض أحدث منتجاتها العسكرية في «آيدكس 2011»، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 23 شباط/فبراير 2011.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

مرماه مع مرمى المسدسات 9 مليمترات. ونجحت مسدسات كراكال في الاختبارات الشاملة التي أجرتها مؤسسة دبليو تي دي 91 بمدينة مبين الألمانية، وحصلت على أول ترخيص في أيار/مايو 2006، وتشتمل منظومة كراكال مسدسات كاملة ومدمجة، تستخدمها حاليا القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في دول مختلفة(1).

على صعيد الصناعات العسكرية البحرية في الإمارات، وسعت مجموعة "أبو ظبي مار" لإنتاج السفن الحربية والتجارية نطاق إنتاجها ليصل إلى الكويت وألمانيا واليونان وفرنسا والبرازيل. وتشيد المجموعة 30 زورقا من طراز "دي في 15" لجهاز حماية المنشآت و6 بارجات من نوع "كورفيت" للقوات البحرية الألمانية، و10 سفن باترول للبرازيل، وخمس غواصات لإحدى الدول الأوروبية(2).

من جهة أخرى، وقعت شركة "الفتان" الإماراتية لصناعة السفن، في 23 شباط/فبراير 2011، عقدا مع شركة "فينمسينسا" الإيطالية لتصنيع زورق "الكاتامران" الحربي في الإمارات. ويعد هذا الزورق الأسرع في العالم، حيث تتراوح السرعة القصوى له في أعالي البحار من 80 إلى 100 عقدة. وهو مضاد للغواصات، حيث يمكنه حمل التوربيدات والقاذفات، مما يمكن القوات البحرية التي تستخدمه من الوصول إلى الغواصات في أعالي البحار والتعامل معها. كذلك، فإن هذا الزورق مضاد للألغام، حيث يمكنه تتبع وتحديد أماكن الألغام، التي يمكن أن يجري وضعها في بعض الحروب، أو في

---

(1) «كراكال» تطرح أول مسدس يصمم محليا، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 25 شباط/فبراير 2011.

(2) أحمد عبد العزيز، أبو ظبي مار، توسع إنتاجها للسفن الحربية، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 22 شباط/فبراير 2011.

حالات تهديد الممرات البحرية، ويعمل على تدميرها. ومن جهة ثالثة، يعد الكاتامران زورق اعتراض سريعا، لمواجهة أعمال القرصنة أو السفن التي قد تهاجم السواحل أو تدخل المياه الإقليمية لتنفيذ أعمال غير مشروعة مثل التهريب. ومن ناحية رابعة، يمكن للكاتامران حمل صواريخ بحر-بحر، وبحر-جو، ولعل هذه أهم ميزاته[1].

وقد بلغت قيمة استثمارات مؤسسة الفتان لصناعة السفن في مجال تصنيع وصيانة الزوارق واليخوت والسفن نحو 2.5 مليار درهم. وأنجزت الشركة، حتى أواخر شباط/فبراير 2011، أكثر من 60% من سفينة الشريعة التي تصنعها الشركة لصالح القوات البحرية الإماراتية، والتي خطط لها أن تنجز نهائيا صيف العام 2011. وتنفذ الشركة كذلك مشروع بناء عشرة زوارق لصالح حرس السواحل الإماراتي، ومشروعا يضم ست سفن كبيرة لصالح القوات البحرية الإماراتية، بقيمة 1.7 مليار درهم[2].

على صعيد صناعة أنظمة التدريب البري في الإمارات، أنجزت شركة الإمارات لأنظمة ميادين الرماية أكثر من 100 ميدان رماية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويشمل نشاط الشركة إنشاء ميادين الرماية، إضافة إلى التشغيل والصيانة. وتقوم الشركة بإنتاج جميع معدات الرماية بمصانعها بإمارة دبي، فضلا عن إنتاج جميع

---

(1) سيد الحجار، أنجزت سفنا وزوارق للقوات البحرية وحرس السواحل: 2.5 مليار درهم قيمة استثمارات «الفتان» لصناعة السفن، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 24 شباط/فبراير 2011، وانظر أيضا: شركة الفتان الإماراتية تبدأ صناعة «كاتامران»، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 24 شباط/فبراير 2011.

(2) المصدر نفسه.

آليات أهداف المشاة الثابتة والمتحركة وأهداف الدبابات الثابتة والمتحركة والأهداف المعلقة وأهداف ضغط الهواء. وتنتج الشركة أيضا أهداف المسدس 25 مترا و50 مترا، والأهداف الخماسية وأهداف بندقية صغيرة العيار 50 مترا متحركا على السلك، وإنتاج مقلدات الرماية للأسلحة الصغيرة بالليزر والذخيرة الحية، وكذلك مقلدات الرماية للمباريات الحربية. ويمتد نشاط الشركة لبعض دول المنطقة، وفي مقدمتها مصر والمغرب وسوريا والبحرين واليمن. وقد أنجزت أكثر من 50 ميدان رماية بهذه الدول، منذ إنشائها في العام 2000.

وضمت ميادين الرماية المغلقة التي تنشئها الشركة مقلدات رماية أسلحة صغيرة بالليزر والذخيرة الحية، إضافة إلى مصائد الطلقات "مائلة ورأسية ومطاطية"، وكذلك حماية الميادين المغلقة "الحوائط والأسقف والأرضيات"، إضافة إلى وحدة تحكم الأهداف المغلقة الرئيسة والفرعية.

وتشمل وحدة التحكم للأهداف المغلقة التحكم في مسافة تحركه، والتحكم في أزمنة ظهور واختفاء الهدف، وعدد مرات التعرض، واسترجاع الهدف إلى نقطة الرماية لرصد النتائج[1].

من جهة أخرى، تستحوذ شركة "أدفانسد إنتجريتد سيستمز" الإماراتية على 80% من سوق أنظمة الأمن الوطني في الإمارات. ويبلغ رأس المال التشغيلي للشركة ملياري دولار، في حين يبلغ حجم مشاريعها واستثماراتها المحلية والخارجية نحو ثمانية مليارات دولار،

---

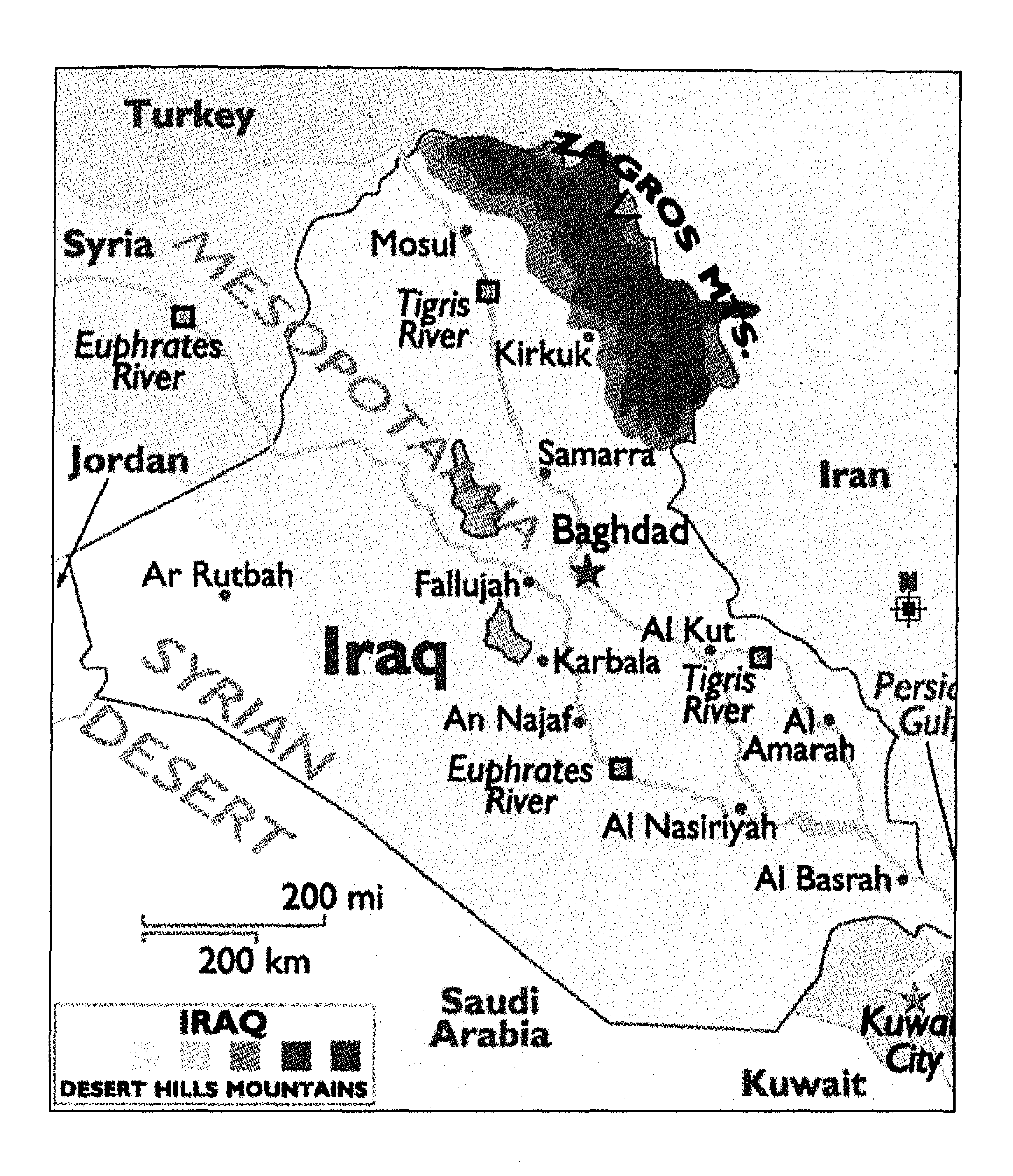
(1) المصدر نفسه.

موزعة بين مجالات عدة أبرزها: أنظمة الأمن الوطني، كتأمين الحدود والمنشآت الحيوية، مثل الموانئ والمطارات، وشركة "العنقاء" لصناعة السيارات العسكرية[1].

(1) أدفانسد إنتجريتد سيستمز تستحوذ على 80% من سوق أنظمة الأمن الوطني في الدولة، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 25 شباط/فبراير 2011.

ثانيا: التسلح والإنفاق العسكري في العراق

خريطة العراق السياسية



1 – الإنفاق العسكري العراقي

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العراقي 3.18 مليارات دولار عام 2009، نزولا من 5.32 مليارات دولار عام 2008. وكان هذا الإنفاق قد بلغ 2.84 مليار دولار عام 2005[1].

وسجل العراق عام 2008 إحدى أعلى نسب الإنفاق العسكري قياسا إلى الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 5.4%، صعودا من 1.9% عام 2004. و2.6% عام 2005[2].

2 – التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية العراقية

وقد استورد العراق أسلحة ومعدات حربية بقيمة 1401 مليون دولار، في الفترة بين 2005 و2009[3].

واستورد العراق أسلحته ومعداته الحربية في هذه الفترة من كل من كندا واليونان وهنغاريا وإيطاليا والأردن وباكستان وبولندا وروسيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأميركية. وتضمنت واردات العراق في هذه الفترة طائرات حربية بقيمة 362 مليون دولار، وآليات مدرعة بقيمة 945 مليون دولار، وسفنا حربية بقيمة 70 مليون دولار[4].

---

(1) Military expenditure, SIPRI database, op. cit.
(2) Military expenditure as a share of GDP: SIPRI Yearbook 2010, op. cit.
(3) TIV of arms imports to all, 1999-2009, op. cit.
(4) Ibid.

الجدول رقم (8): الإنفاق العسكري العراقي في الفترة 2004–2010

مليار دينار عراقي																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	.	..	..	..	..	..		..	.	..	..	..	..	.	.	.	(892)	(1,649)	(2,117)	(2,437)	(6,352)	(4.863)	(5,734)

مليون دولار																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	..	..	..	.	..	..	..	.	.	..	..	..	..	..	.	.	(2,089)	(2,820)	(2,362)	(2,078)	(5,277)	(4,156)	(4,663)

نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي																						
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	.	..	..	..	.	.	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	(1.9)	(2.6)	(2 7)	(2.9)	(5 3)	(5 4)

Source: Military Expenditure of Iraq, 2004-2010, SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

الجدول رقم (9): واردات العراق العسكرية في الفترة 2004-2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الطائرات الحربية	2	35	68	96	159	10	370
الآليات المدرعة	44	131	213	161	208	288	1044
المدفعية						5	5
المحركات			2			2	4
الصواريخ						1	1
السينسور						12	12
السفن الحربية						70	70
المجموع	**46**	**165**	**282**	**257**	**367**	**388**	**1506**

Source: TIV of arms exports to Iraq, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (10): جغرافية الواردات العسكرية العراقية

في الفترة 2004-2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
أستراليا	0						0
كندا		0	0	1	0	2	4
اليونان		13	23				36
هنغاريا		82		6			88
إيطاليا						70	70
الأردن	42	17		13			71
باكستان		11	4				15
بولندا		3	59	22			84
روسيا			68	27	95		189
جنوب أفريقيا			13	5			17
كوريا الجنوبية		2					2
تركيا		2	55				57
الإمارات	3	2					5
بريطانيا		5		4			9
أوكرانيا			21	47	2	15	84
الولايات المتحدة	2	29	40	134	270	301	775
المجموع	**46**	**165**	**282**	**257**	**367**	**388**	**1506**

Source: TIV of arms exports to Iraq, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

3 - التركيب الهيكلي للقوة العسكرية العراقية

ويمتلك العراق في الوقت الراهن حوالي مليون عسكري موزعين على تشكيلات الجيش ووزارة الداخلية والقوات شبه النظامية[1].

وقد ازداد حجم الجيش العراقي من أربعة ألوية و23 كتيبة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 إلى 25 لواء و85 كتيبة في آب/أغسطس 2006، بما يشمل 115 ألف جندي إضافي مجهز ومدرب. ويبلغ تعداد هذا الجيش، كما هو مسجل في مطلع العام 2010 حوالي 192 ألف جندي، بينهم 187 ألفا يخدمون في القوات البرية، وثلاثة آلاف في القوة الجوية، وألفان في القوة البحرية. ووفقا لمؤشرات العام 2010، يمتلك العراق 149 دبابة قتال رئيسة، بينها 77 دبابة من طراز (T-72). وكان عدد هذه الدبابات لدى الجيش العراقي قد وصل في العام 1990 إلى 5100 دبابة، إضافة إلى 2300 قطعة من مركبات المشاة المدرعة، و6800 من مركبات القتال. وكانت هناك في الوقت نفسه أكثر من 1000 دبابة قتال رئيسة لدى الحرس الجمهوري[2].

على الصعيد الجوي، توجد لدى القوات العراقية ست طائرات حربية من طراز (AC-208B)، فضلا عن 29 مروحية، ليس بينها أي من المروحيات الهجومية. وهناك طائرتا استطلاع من طراز (SB7L-360)، وست أخرى من طراز (Cessna 208B)، وثمان من طراز (CH-2000). والعراق هو أكثر دول إقليم الخليج، بعد سلطنة عمان، حيازة لطائرات الاستطلاع[3].

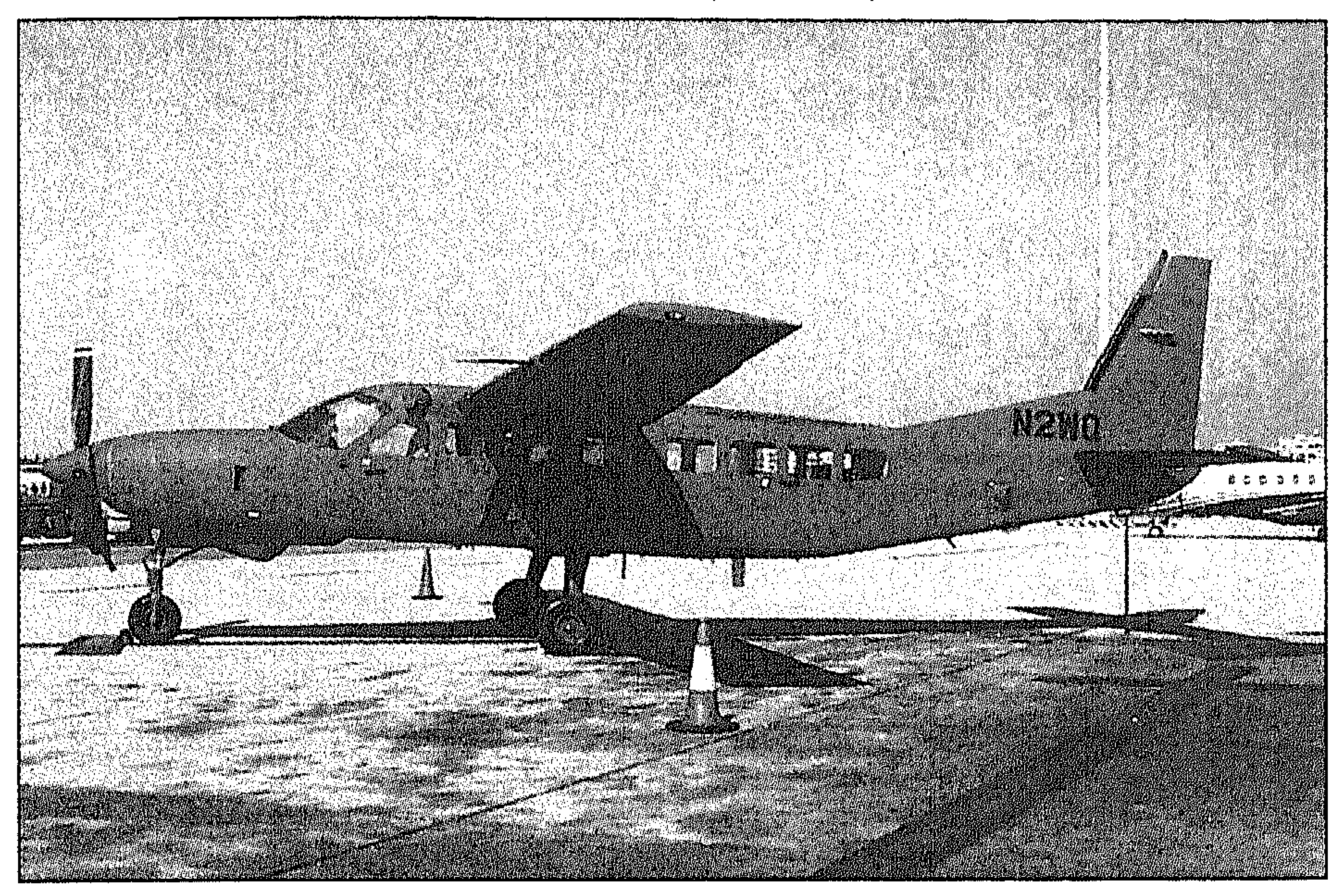
---

(1) Anthony H. Cordesman And Aram Nerguizian, THE GULF MILITAR BALANCE IN 2010, op. cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

مقاتلات (AC-208B) لدى سلاح الجو العراقي





Source: defenseindustrydaily.com

4 – المبيعات العسكرية الأميركية للعراق

وفي آب/أغسطس 2009، أعلنت وزارة الدفاع العراقية أن لدى العراق 19 مقاتلة من طـــرازي (MIG-21) و(MIG-23) مخزنـــة في صربيا منذ عهد نظام الرئيس صدام حسين[1].

وقالت الوزارة بعد نحو عام على ذلك إن العراق يستعد لإحياء سلاحه الجوي، الذي نحي أثناء حرب الخليج الثانيـــة عـــام 1991، وسيقوم بتدريب طيارين لقيادة سربه الأول. وقالـــت الـــوزارة، في أيلول/سبتمبر 2010، إن العراق يفتح صفحة جديدة في تاريخ قوتـــه الجوية، وذلك بعد وصول أربع طائرات تدريب أميركية الصنع، من طراز (T-6)، يقودها مدربون عراقيون[2].

وقد قامت الولايات المتحدة بتدريب طيارين عـــراقيين علـــى طائرات تدريب من طراز (T-6) ليكونوا قادرين على قيادة مقاتلات (F-16s)[3].

وقد تقرر أن يتسلم العراق 11 طائرة تدريب أخرى، بناء على اتفاق بين بغداد وواشنطن بلغت قيمته 210 ملايين دولار. ويـــنص الاتفاق أيضا على تزويد العراق بأجهزة محاكاة مع مدربيها. وتقـــرر أن يقوم الأميركيون بإقامة برج للمراقبة بطول 36 مترا. وبحيث ينقل مركز التدريب من كركوك إلى تكريت، التي ستســـتقبل 60 مـــن

---

(1) ROD NORDLAND, Remnants of Iraq Air Force Are Found, ***The New York Times***, August 30, 2009, at: http://www.nytimes.com/2009/08/31/world/middleeast/31iraq.html?_r=1

(2) وصول ثلاث طائرات تدريب قادها طيارون عراقيون من الولايات المتحدة إلى العراق، جريدة الصباح، بغداد، 22 أيلول/سبتمبر 2010.

(3) ROD NORDLAND, Remnants of Iraq Air Force Are Found, op. cit.

الطائرات ذات الأجنحة الثابتة وطـــائرات الهيلكـــوبتر. وتقـــرر أن يتشكل أول سرب عراقي بنهاية العام 2011 من 18 إلى 24 طـــائرة لحماية أجواء البلاد، ويتزامن ذلك مع اكتمال انســـحاب القـــوات الأميركية[1].

وفي ذروة قوة سلاح الجو العراقي عـــام 1987 بلـــغ عـــدد كوادره 40 ألفا، كانوا مكلفين بقيادة أسطول حربـــي من 950 طائرة، صنع معظمها في الاتحاد السوفياتي إلى جانب عـــدد مـــن الطائرات الفرنسية.

على الصعيد البحري، يوجد لدى العراق في الوقت الراهن 38 زورقا من زوارق الدورية، القديمة في المجمل. ولا توجد لديه زوارق قتال صاروخية أو أية زوارق قتال رئيسة أخـــرى. وقـــد تعاقـــدت البحرية العراقية على أربع سفن دورية حديثة، زنة 450 طنا، إيطالية الصنع[2].

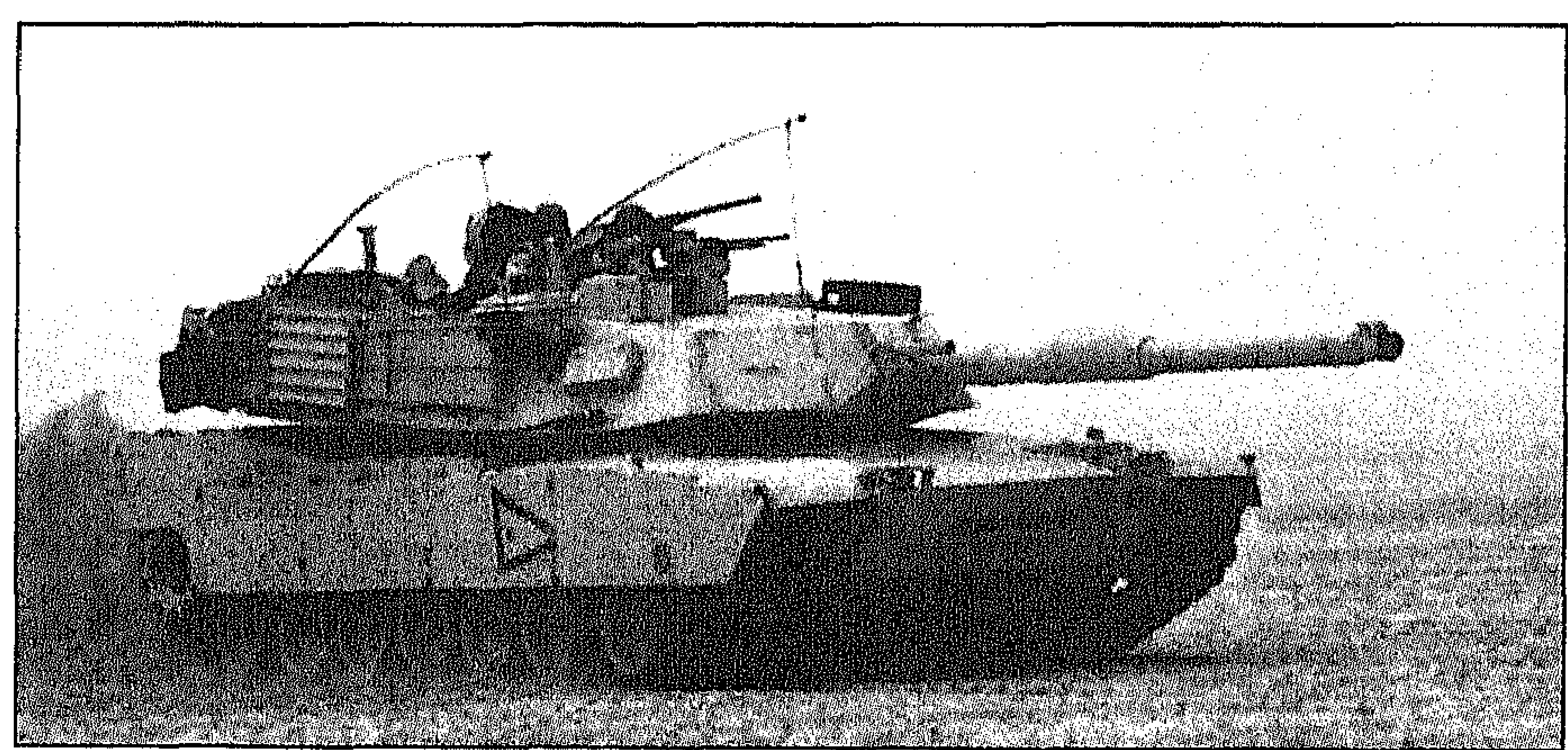
وقد جرى الاتفاق، في تموز/يوليو 2008، على صفقات تسليح، بلغت قيمتها نحو 10.7 مليارات دولار، وتضمنت ما قيمتـــه 2.160 مليار دولار لشراء دبابات "أبرامز" (M1A1 Abrams). وتحديـــدا، سوف يشتري العراق 140 دبابة من هذه الدبابات، و400 مركبـــة مجنـــزرة من عربات المشاة القتالية الحديثة "سترايكر". ووفقا لمجلـــة (Defense News)، تعتزم بغداد، في السنوات القليلة القادمة، شراء نحو 4000 قطعة من المدرعات، بما فيها دبابـــات قتـــال أميركيـــة وسوفياتية.

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، الأمن والتسلح في العـــراق، الجزيـــرة نـــت، 3 أيلول/سبتمبر 2010.

(2) المصدر نفسه.

الدبابة الأميركية (M1A1 Abrams) في العراق والكويت



Source: Worldwide-Military.com

وسعى العراق، من جهة أخرى، لشراء 36 مقاتلة من طراز (F-16 **IQ**)، جرى الاتفاق المبدئي على 18 منها. كما ستشتري بغداد ست طائرات نقل من شركة "لوكهيد مارتن"[1]. وفي تطور لاحق، أعلن العرق في شباط/فبراير 2011 عن تأجيل برنامجه الخاص بشراء 18 مقاتلة من طراز (**F-16IQ**). وقالت الحكومة العراقية إن هذا القرار قد اتخذ على خلفية الاحتجاجات المطلبية التي شهدتها المدن العراقية، وطالبت بتحسين الظروف المعيشية للسكان[2].

وكانت مجلة (Flight)، المتخصصة في شؤون الطيران، قد نقلت عن مصادر حكومية أميركية في أيلول/سبتمبر 2010، قولها إن مقاتلات (**F-16IQ**) التي سيزود بها العراق لن تكون مجهزة بالأجيال الحديثة من الصواريخ والرادارات[3].

وأعطت وكالة التعاون الدفاعي الأميركية تفاصيل طائرات (**F-16IQ**) في تصريح إخباري، نشرته على موقعها على الإنترنت في 23 أيلول/سبتمبر 2010. وقالت الوكالة إن العراق قد قدم طلب "بيع ممكن" لطائرات (**F-16IQ**) رغم أن قرارا نهائيا لم يتخذ بهذا الشأن. وقامت حكومة الولايات المتحدة بعرض نموذج (**F-16IQ**) على العراق لا يحتوي على آخر جيل من الصواريخ، التي تحملها هذه الطائرة، كما لا يحتوي على الرادارات الإلكترونية الأكثر تطورا[4].

---

(1) عبد الجليل زيد المرهون، مستقبل الوجود الأميركي في العراق (2 من 2)، جريدة الرياض، 6 آذار/مارس 2010.

(2) Asif Shamim, Iraq postpones purchase of F-16s, ***f-16.net,*** February 15, 2011, at: http://www.f-16.net/news_article4290.html

(3) عادل حمود، عرض أميركي لتزويد العراق بطائرات إف 16 غير متطورة، جريدة الصباح، بغداد، 25 أيلول/سبتمبر 2011.

(4) المصدر نفسه.

من جهة أخرى، أعلنت وكالة التعاون الأمني في وزارة الدفاع الأميركية الكونغرس، في آب/أغسطس 2010، عن احتمال قيام الوزارة ببيع العراق مروحيات عسكرية تستخدم للدعم اللوجيستي، بقيمة 152 مليون دولار. وقالت الوزارة إن المبيعات المقترحة سوف تعزز الجهود العراقية لبناء أجهزة جيش وشرطة قوية، وسوف تساعد الحكومة في تجهيز قوات جديدة، للاستمرار في المهمة التي انتهت منها القوات الأميركية[1].

وفي السياق نفسه، تسلمت بغداد في أيار/مايو 2010 عددا من المروحيات العسكرية من فرنسا، من نوع الغزال. كما أن مروحيات أخرى من نوع بيرو كوبتر من المقرر تسليمها للعراق أيضا. وفي 5 آب/أغسطس 2010، أعلنت وزارة الدفاع الصربية تسليمها العراق ثلاث طائرات حربية، في إطار اتفاق بقيمة مائة مليون دولار، يشمل تسليم 20 طائرة أخرى[2].

وعلى نحو إجمالي، يمكن القول إن العراق قد دخل في مشروع إعادة تسلح حديث العهد، لن تكتمل معالمه قبل ثلاث إلى خمس سنوات، كما أن جانبه الأهم لن يتحقق قبل عشرة أعوام من الآن.

وليس واضحا كذلك ما إذا كان العراق سوف يتمكن من تمويل خططه التسليحية المعلنة. وما المدى الذي ستذهب إليه الولايات المتحدة في دعم هذه البرامج، خاصة في ظل تباين أميركي بهذا الصدد، وخلافات بين وزارتي الخارجية والدفاع من جهة

---

(1) العراق يسعى لتوريد طائرات هليوكوبتر للدعم اللوجستي، ***جريدة الصباح***، بغداد، 7 آب/أغسطس 2010.

(2) العراق يتسلم طائرات حربية من صربيا، جريدة *الصباح*، بغداد، 6 آب/أغسطس 2011.

والمشرعين الأميركيين من جهة أخرى. كذلك، يعاني العـــراق مـــن غياب التشريعات المنظمة لعمل العديد من أجهزته الأمنية المستحدثة. وهو ما يؤثر على مرونة نشاطها ومصادر تمويلها[1].

(1) مهند عبد الوهاب، عمليات بغداد: غياب التشريعات تحول دون بناء منظومة استخبارية، جريدة الصباح، بغداد، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

ثالثا: التسلح والإنفاق العسكري في إيران

خريطة إيران السياسية



1 - الإنفاق العسكري الإيراني

في العام 2008، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني 9.17 مليارات دولار، بعد أن سجل 10.15 مليارات دولار في العام 2007. وكان هذا الإنفاق قد بلغ ذروته عام 2006، حيث وصل إلى 12.23 مليار دولار، بينما لم يكن يتعدى 1.54 مليار دولار، غداة انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988[1].

وكانت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي قد بلغت 2.7% عام 2008، نزولا من 2.8% عام 2007، و3.8% عام 2006. وكانت أدنى نسبة قد سجلت في العام 1992 وقدرها 1.4%[2].

وفي الفترة 2005-2009، استوردت إيران أسلحة ومعدات حربية بقيمة 1075 مليون دولار، كانت حصة الصين منها 374 مليون دولار وروسيا 697 مليون دولار. وقد استوردت إيران في الفترة نفسها طائرات حربية بقيمة 108 ملايين دولار، أنظمة دفاع جوي بقيمة 290 مليون دولار وصواريخ بقيمة 628 مليون دولار[3].

---

(1) Military expenditure, SIPRI database, op. cit.

(2) Military expenditure as a share of GDP: SIPRI Yearbook 2010, op. cit.

(3) TIV of arms imports to all, 1999-2009, op. cit.

الجدول رقم (11): الإنفاق العسكري الإيراني في الفترة 1988-2008

مليار ريال إيراني																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	539	648	749	849	947	1,707	3,542	3,251	5,265	6,548	8,142	14,601	23,636	26,831	19,648	33,998	45,893	65,208	78,611	70,460	(58,135)		

مليون دولار																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	1,676	2,104	2,279	2,215	1,971	2,675	4,136	2,979	3,310	3,689	3,891	5,435	7,816	8,552	6,162	7,503	9,228	11,444	12,743	10,473	(7,044)	.	.

نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي																						
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	2	2 4	2	1.7	1.4	1.5	2.4	1.8	1.9	2.1	2.4	3	3.7	3.9	2 3	2.7	2.9	3 3	3.4	2.5	(1.8)	..

Source: Military Expenditure of Iran,1988 -2008, SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

الجدول رقم (12): واردات إيران العسكرية في الفترة 2004–2009

	24	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الطائرات الحربية	00		72				72
أنظمة الدفاع الجوي	11		150	140			301
الآليات المدرعة	4	4	4	4	4	4	22
المحركات	1	1	1	1	1	1	7
الصواريخ	63	56	191	180	68	68	625
أسلحة أخرى	6	6	6	6	6	6	33
سفن حربية	42						42
المجموع	**126**	**66**	**423**	**331**	**78**	**77**	**1101**

Source: TIV of arms exports to Iran, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (13): جغرافية الواردات العسكرية الإيرانية
في الفترة 2004–2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الصين	84	50	69	62	62	62	390
ألمانيا	1	1	1	1	1	1	7
كوريا الشمالية	27						27
روسيا	15	15	353	267	15	15	678
المجموع	**126**	**66**	**423**	**331**	**78**	**77**	**1101**

Source: TIV of arms exports to Iran, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

2 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية الإيرانية

ووفقا لمؤشرات العام 2010، يبلغ تعداد القوات الإيرانية المسلحة (الجيش والحرس الثوري) 523 ألف جندي. تتوزع بين 18 ألفا يعملون في سلاح البحرية، و12 ألفا في قوات الدفاع الجوي، و30 ألفا في سلاح الجو، و125 ألفا في الحرس الثوري، و350 ألفا في الجيش[1].

على صعيد السلاح البحري، تمتلك إيران 257 سفينة حربية، بينها ثلاث غواصات روسية، و26 سفينة دعم، و43 زورقا صاروخيا، منها أربعة زوارق تصنف زوارق صاروخية رئيسة، وخمسة زوارق ألغام، و21 زورقا برمائيا[2].

وعلى صعيد قواتها البرية، تمتلك إيران 1613 دبابة قتال رئيسية، منها 480 (T-72) و150 (M-60A1) و100 (Mk3/Mk5) و100 من فئة (ذو الفقار) محلية الصنع. وتوجد لدى قوات الجيش والحرس ما مجموعه 3196 قطعة مدفعية، و877 قاذفة صواريخ متعددة[3].

على مستوى القوة الجوية، توجد لدى إيران 312 طائرة حربية ثابتة الجناح، منها 247 طائرة تصنف على أنها عالية أو متوسطة الجودة، وهي عبارة عن 35 طائرة من نوع (MiG-29)، و13 (Su-25) و30 (Su-24) و44 (F-14) و60 (F-5E/F) و65 (F-4D/E)[4].

---

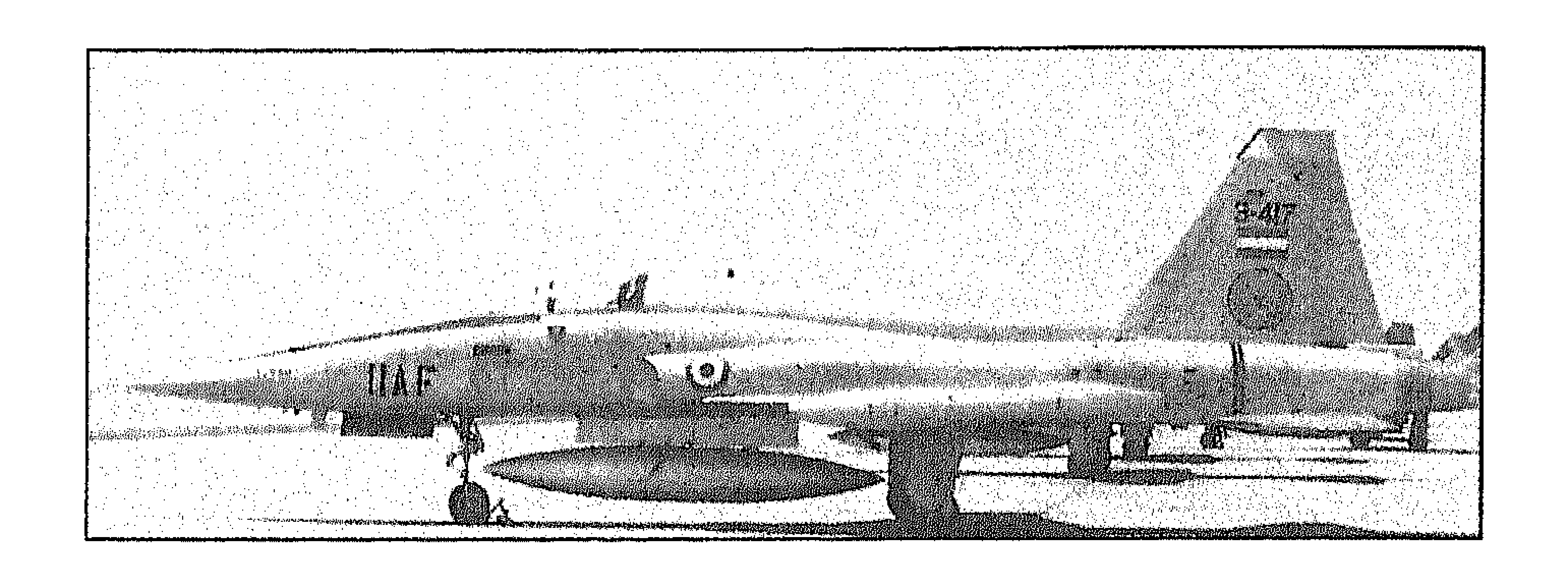
(1) Anthony H. Cordesman And Aram Nerguizian, THE GULF MILITAR BALANCE IN 2010, op. cit.

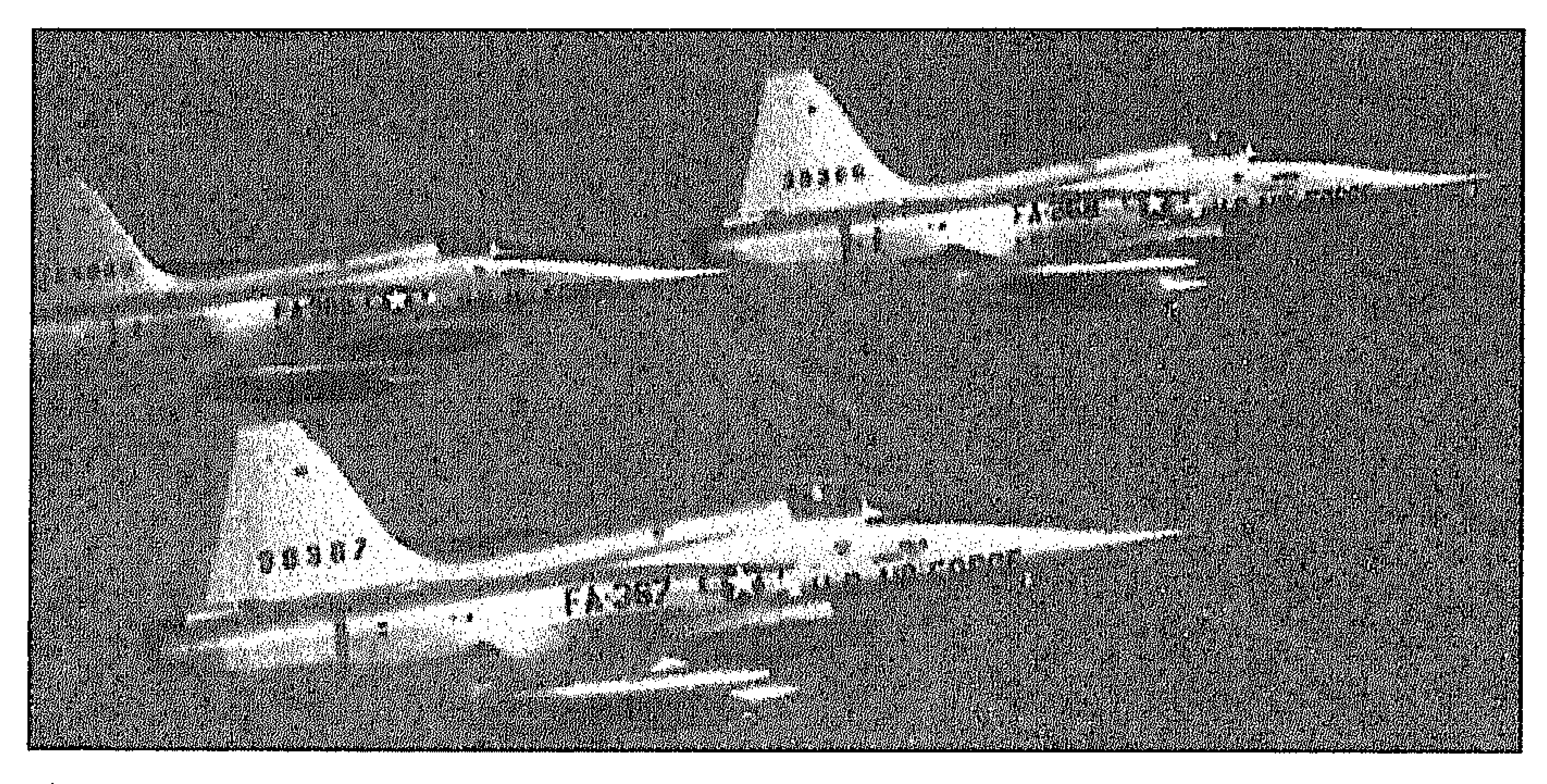
(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

مقاتلات (f-5) الأميركية لدى سلاح الجو الإيراني





Source: Imperial Iranian Air Force

كما كشفت إيران في أيلول/سبتمبر 2006 عن مقاتلة محلية الصنع، أطلقت عليها اسم "صاعقة (Saeqeh-80). وقالت إنها تحاكي المقاتلة الأميركية (F-14)[1].

ومن جهة أخرى، وقعت إيران مع الصين اتفاقية تشتري بموجبها 24 مقاتلة من طراز (J-10)، في الفترة من 2008 إلى 2010[2]. ويبلغ مدى هذه المقاتلة حوالي 3000 كيلومتر، أي أنها قادرة على الوصول إلى إسرائيل والعودة إلى قواعدها. والمقاتلة (J-10) هي في حقيقة الأمر نسخة مطورة من المقاتلة الهجومية (Lavi)، التي صممت في إسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين[3].

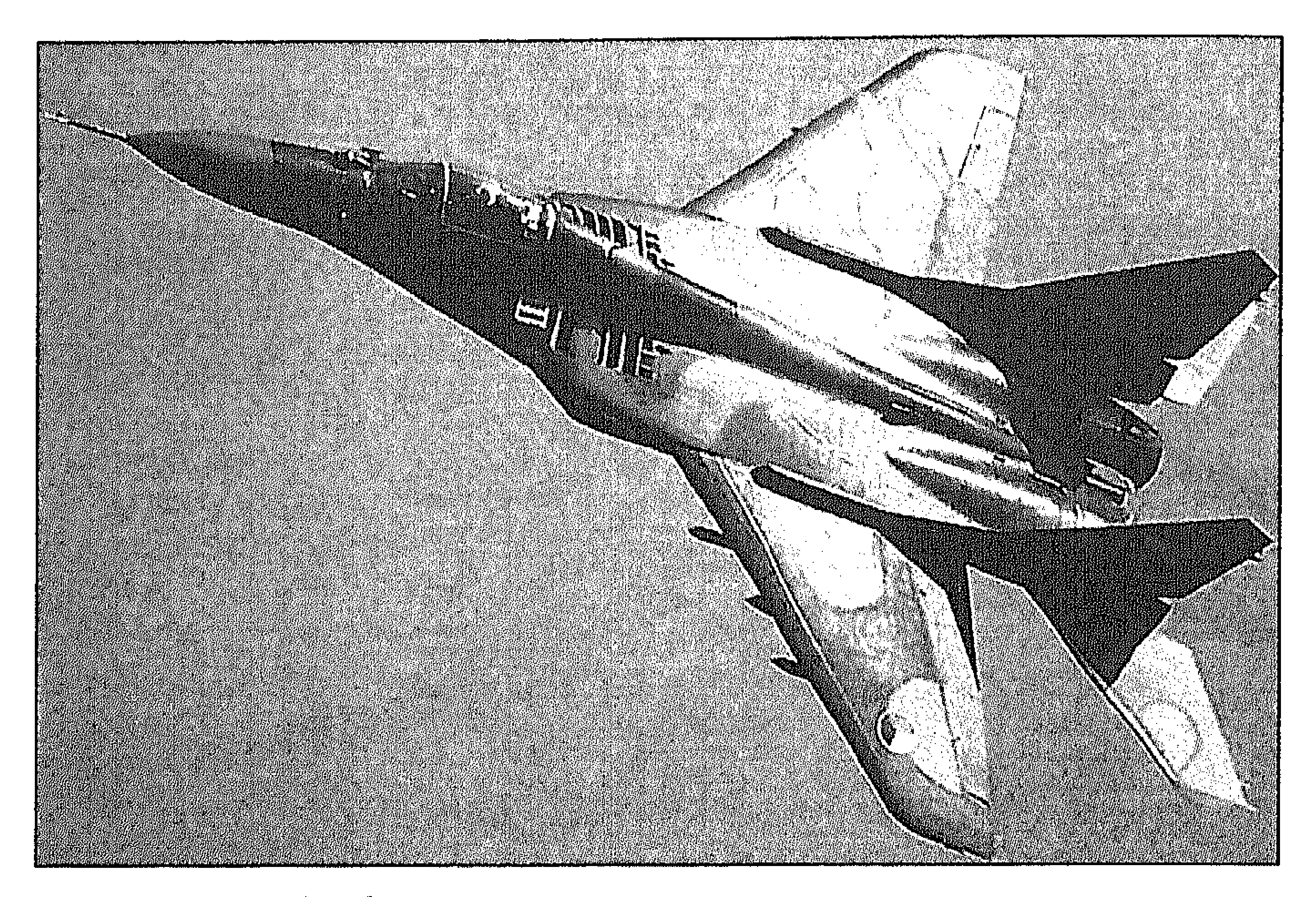
---

(1) Saeqeh-80, Iran weapons, ***globalsecurity.org***, 2011, at: http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/saeqeh.htm

(2) Yossi Melman, Iran to buy 24 jet fighters from China, ***haaretz***, October 24, 2007, at: http://www.haaretz.com/print-edition/news/iran-to-buy-24-jet-fighters-from-china-1.231785

(3) Ibid.

المقاتلة الروسية (MiG-29) لدى سلاح الجو الإيراني



Source: cdn.globalaircraft.org

3 - التصنيع العسكري الإيراني

على صعيد القوة الصاروخية، اعتمدت إيران في تصميمها للصواريخ على الخبرة الفنية الأجنبية، خاصة الصينية والكورية الشمالية. وعلاوة على التكنولوجيات، قامت الصين بتزويد إيران بالمنتجات الجاهزة خاصة الصواريخ الباليستية "CSS-8" التي يصل مداها إلى 180 كلم[1]. وقامت إيران بتصميم صواريخ يفوق مداها 300 كيلومتر استنادا إلى تكنولوجيات الصاروخ السوفياتي القديم من طراز (B-17) المعروف في الغرب بـ (Scud)[2]. وقد قامت إيران باقتناء الأسلحة من هذه الفئة من عدة دول، أبرزها كوريا الشمالية. وشكل الصاروخ الكوري المتطور المماثل (B-17) أساسا لتطوير الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى، بما في ذلك الصاروخ (شهاب-3) (Shahab 3A/B)، الذي يعرف أيضا باسم (Ghadr-1)، ويتراوح مداه بين 1500 و2500 كيلومتر[3]. ويعد هذا الصاروخ نسخة محسنة من الصاروخ (Nodong) الكوري الشمالي، قد دخل الخدمة الفعلية في العام 2007[4].

ولاحقا، وظفت تكنولوجيا الصاروخ "شهاب-3" لتصميم الصاروخ الحامل "سفير" الذي أطلق بواسطته القمر الصناعي الإيراني الأول "أميد" إلى المدار.

---

(1) Andrew Feickert, Iran's Ballistic Missile Capabilities, CRS Report for Congress, ***Foreign Press Center***, Washington, D.C., August 23, 2004, at: http://fpc.state.gov/documents/organization/39332.pdf

(2) Ibid.

(3) Shahab 3 variants, Ballistic Missiles of the World-Iran, ***missilethreat.com,*** 2011, at: http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.190/missile_detail.asp

(4) Ibid.

وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2009، أجرت إيران تجربة لإطلاق صاروخ جديد متوسط المدى، حمل اسم "سجيل-2"، (Sajjil-2)، ويعرف أيضا باسم (Ashoura)، ويصل مداه إلى 2200 كيلومتر. وهو يعمل بالوقود الصلب ومجهز بمحركين اثنين. وبات هذا الصاروخ يعد من الناحية النظرية الأكثر تطورا في منظومة الصواريخ الإيرانية، حيث يمكن توجيهه بواسطة الأقمار الاصطناعية، وهو لم يدخل الخدمة بعد[1].

من جهة أخرى، أفاد أحد التقارير الألمانية، في كانون الثاني/يناير 2006، بأن إيران حصلت من كوريا الشمالية على 18 صاروخا من طراز (BM-25)، وهو نسخة مطورة من الصاروخ الروسي (SSN6)، الذي يمكن إطلاقه من الغواصات، ويبلغ مداه 2500 كيلومتر[2]. ويقال إن هذا الصاروخ، الذي يعمل بالوقود السائل القابل للتخزين، يعادل في خصائصه صاروخ (Polaris) الأميركي، الذي تطلقه الغواصات أيضا[3].

ويتردد كذلك أن إيران حصلت، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، على ما يتراوح بين ستة وثمانية صواريخ جوالة (كروز) من نوع (KH55)، الذي يطلق عليه حلف الناتو اسم (Kent)، ويبلغ مدى هذا الصاروخ حوالي ثلاثة آلاف كيلومتر، وهو بذلك معادل لصاروخ "توما هوك" الأميركي، ويرجح أن مصدره أوكرانيا[4].

---

(1) Sajjil, Ballistic Missiles of the World-Iran, ***missilethreat.com,*** 2011, at:
http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.192/missile_detail.asp

(2) Yiftah S. Shapir. Iran's Strategic Missiles. Strategic Assessment. ***Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS)***. Tel Aviv University. Volume 9, No.1. April 2006, at:
http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p8Shapir.html

(3) Ibid.

(4) Ibid.

الجدول رقم (14):القدرات الصاروخية الإيرانية

الصاروخ	نوعية الوقود	زنة الرأس الحربي (كلجم)	المدى (كلم)
Mushak-120	صلب	500	130
Mushak-160	سائل	500	160
Mushak-200	سائل	500	200
Shahab-1	سائل	987-1,000	300
Shahab-2	سائل	750-989	500
Shahab-3	سائل	760-1,158	1,300
Shahab-4	سائل	1,040-1,500	3,000
Ghadr 101	صلب	NA	2,500
Ghadr 110	صلب	NA	3,000
IRIS	صلب	760-1,158	3,000
Kh-55	–	200kgt nuclear	2,900-3,000
Shahab-5	سائل	390-1,000	5,500
Shahab-6	سائل	270-1,220	10,000

Source: Abdullah Toukan And Anthony Cordesman, Iran, Israel and the Effects of a Nuclear Conflict in the Middle East, ***Center for strategic and international studies***, Washington 2009

* ملاحظة: تصنف الصواريخ الباليستية من حيث المدى على النحو التالي:
أقل من 1000 كلم صواريخ قصيرة المدى (SRBM).
1000-3000 كلم صواريخ متوسطة المدى (MRBM).
3000-5500 كلم صواريخ متوسطة أكثر تقدما (IRBM).
أكثر من 5500 كلم صواريخ عابرة للقارات (ICBM).

وفي المجمل، يمكن ملاحظة أن الصناعات البحرية والصاروخية قد هيمنت على مقاربة التصنيع الحربـــي الإيراني، في حين بدت الصناعات الجوية والبرية أقل حضورا بدرجات واسعة. وهذه إحدى إشكالات الصناعة العسكرية الإيرانية.

رابعا: التسلح والإنفاق العسكري في اليمن

1 - الإنفاق العسكري اليمني

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري اليمني، في الفتـــرة 1990-2008، حوالي عشرين مليار دولار[1]. وقد وصل هـــذا الإنفـــاق إلى 1.22 مليار دولار عام 2008، و1.1 مليار دولار عام 1990. وسجل أدنى إنفاق في العام 1996، بواقع 614 مليون دولار، وأعلى إنفاق عـــام 2003، بواقع 1.35 مليار دولار[2].

وبلغت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج القومي الإجمـــالي 3.9% في العام 2008[3]. وكانت هذه النسبة قـــد بلغـــت 6% عـــام 2003، و4.4% عـــام 2000، و5.7% عـــام 1998، و7.9% عـــام 1994، و6.6% عام 1991[4].

2 - التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية اليمنية

واستورد اليمن أسلحة ومعدات عسكرية في الفترة بين العامين 1999 و2009 بقيمة 1806 مليون دولار[5].

---

(1) Military expenditure of Yemen, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2011, at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) TIV of arms exports to Yemen, 1999-2009, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2011, at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (15): الإنفاق العسكري اليمني في الفترة 1988-2008

مليار ريال يمني																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	..	.	[9 7]	[12.3]	[15.7]	[18.4]	28.3	32.9	39.2	51.3	52.2	61 5	76 6	91 1	130	14	136	156	162	209	239		

مليون دولار																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	.	.	[1,100]	[1,030]	[1,012]	[876]	898	674	614	788	756	820	976	37 1,	1,313	1,355	1,105	1,136	1,063	1,271	1,222		..

نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي الإجمالي																						
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	.	..	[6 2]	[6 6]	[6.8]	[6 6]	7.9	6	5	5.5	5.7	4 9	4.4	4.8	6	6	4.7	4 3	3 6	4 1	3 9	..

Source: Military Expenditure of Yemen, 1988-2008.SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

الجدول رقم (16): واردات اليمن العسكرية في الفترة 2009–1999

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الطائرات الحربية	41			492		140	161	55	116			1005
الآليات المدرعة	1	158	14	21	40	131	54	3		4	5	430
المحركات	7											7
الصواريخ			64	66		41	41					212
السينسور									35	35		70
السفن الحربية			18	14			50					82
المجموع	**50**	**158**	**96**	**592**	**40**	**312**	**306**	**57**	**151**	**39**	**5**	**1806**

Source: TIV of arms exports to Yemen, 1999-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute. 2011.at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

وقد استورد أسلحته، في هذه الفترة، من كل من روسيا (1114 مليون دولار)، وأوكرانيا (263 مليون دولار)، وجمهورية التشيك (122 مليون دولار)، وكوريا الشمالية (96 مليون دولار). كما استورد أسلحة ومعدات حربية من: أستراليا وبيلاروسيا وإيطاليا وبولندا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة[1].

وبلغت قيمة الطائرات الحربية من الواردات العسكرية اليمنية، في الفترة نفسها، 1005 مليون دولار، الدبابات والآليات المدرعة 430 مليون دولار، والصواريخ 212 مليون دولار والسفن الحربية 82 مليون دولار[2].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

الجدول رقم (17): جغرافية الواردات العسكرية اليمنية في الفترة 1999-2008

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
أستراليا							50					**50**
بيلاروسيا		46										**46**
التشيك	41	58		23								**122**
فرنسا	1											**1**
إيطاليا									35	35		**70**
كوريا الشمالية			64	32								**96**
بولندا			18	14								**32**
روسيا		53	14	524		289	235					**1114**
جنوب أفريقيا											4	**4**
أوكرانيا	7				40	23	21	55	116			**263**
الولايات المتحدة								3		4	1	**7**
المجموع	**50**	**158**	**96**	**592**	**40**	**312**	**306**	**57**	**151**	**39**	**5**	**1806**

Source: TIV of arms exports to Yemen, 1999-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

3 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية اليمنية

ويبلغ تعداد القوات المسلحة اليمنية 100 ألف عنصر، منهم 60 ألفا في طور الخدمة و40 ألفا في الاحتياط[1]. ويخدم في القوات الجوية اليمنية 3000 عنصر وفي البحرية اليمنية 1700 عنصر[2].

وإضافة للبنية الخاصة بالجيش اليمني وفروعه القطاعية، يبرز الحرس الجمهوري قوة موازية، بالمعنى العسكري، وضمنا السياسي. وهو يتكون من 23 لواء، موزعة على ألويه مدفعية ودبابات ومدرعات ومشاه ميكانيك، ودفاع جوي وألويه صواريخ، وقوات خاصة، والحرس الخاص والرئاسي، والقوات النسائية وقوات مكافحه الإرهاب.

على صعيد قدراته التسليحية، يمتلك اليمن 665 قطعة مدفعية، و790 دبابة قتال رئيسية، منها 60 من طراز (T-72)، و50 من طراز (M-60A1)[3]. كما يمتلك الجيش اليمني أكثر من 1000 آلية مدرعة من صنوف مختلفة[4].

وتمتلك البحرية اليمنية 4 زوارق صاروخية، و16 زورقا عاديا، و6 كاسحات ألغام، و6 زوارق برمائية[5]. ويمتلك اليمن قدرات صاروخية مختلفة، أبرزها صواريخ (Scud B)، وأنواع أخرى من صواريخ أرض-أرض، وصواريخ موجهة مضادة للدروع، ونحو 800 صاروخ أرض-جو[6].

---

(1) Yemen Army, global security.org, at: http://www.globalsecurity.org/military/world/yemen/army.htm

(2) Anthony H. Cordesman And Aram Nerguizian, THE GULF MILITAR BALANCE IN 2010, op. cit.

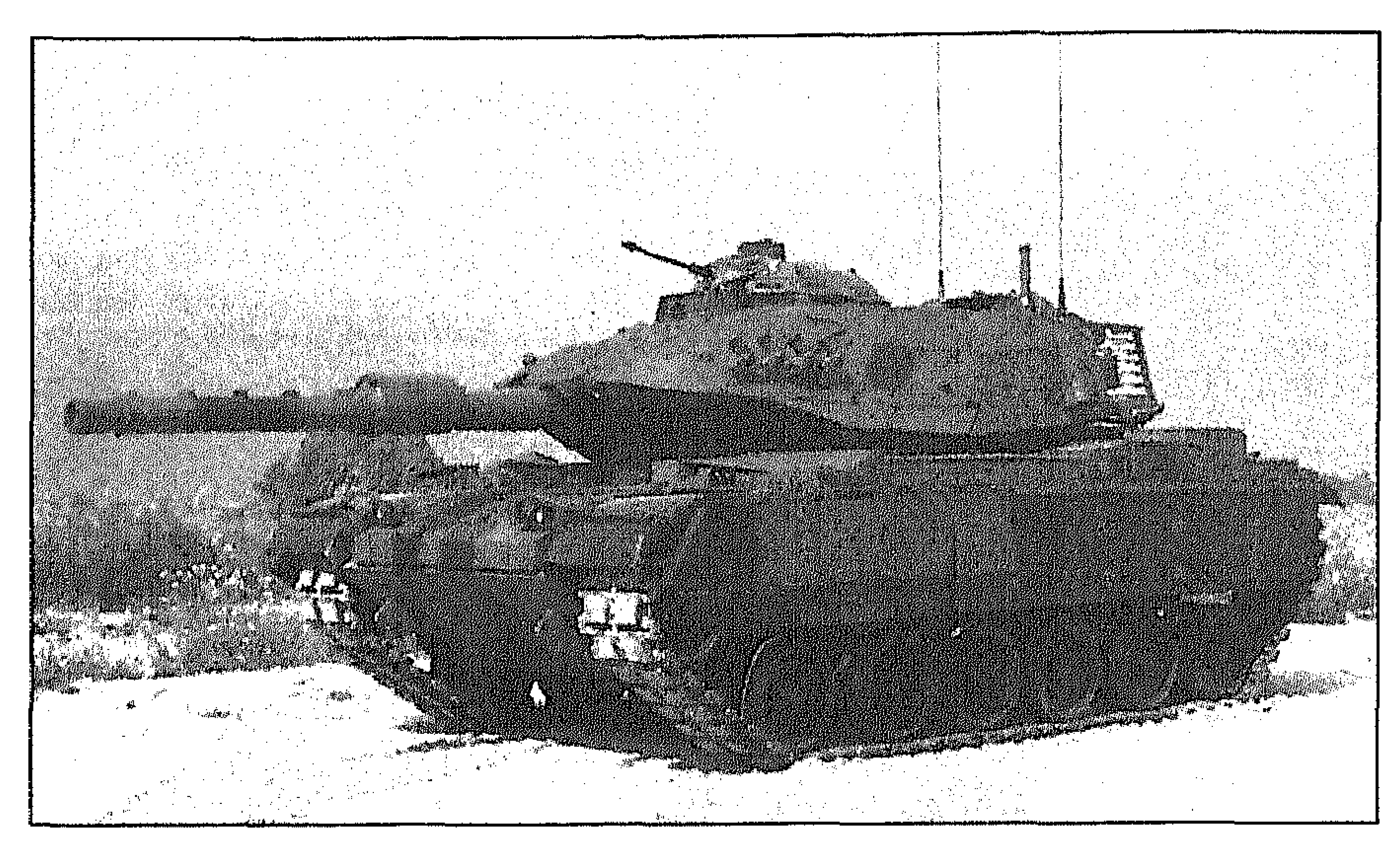
(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

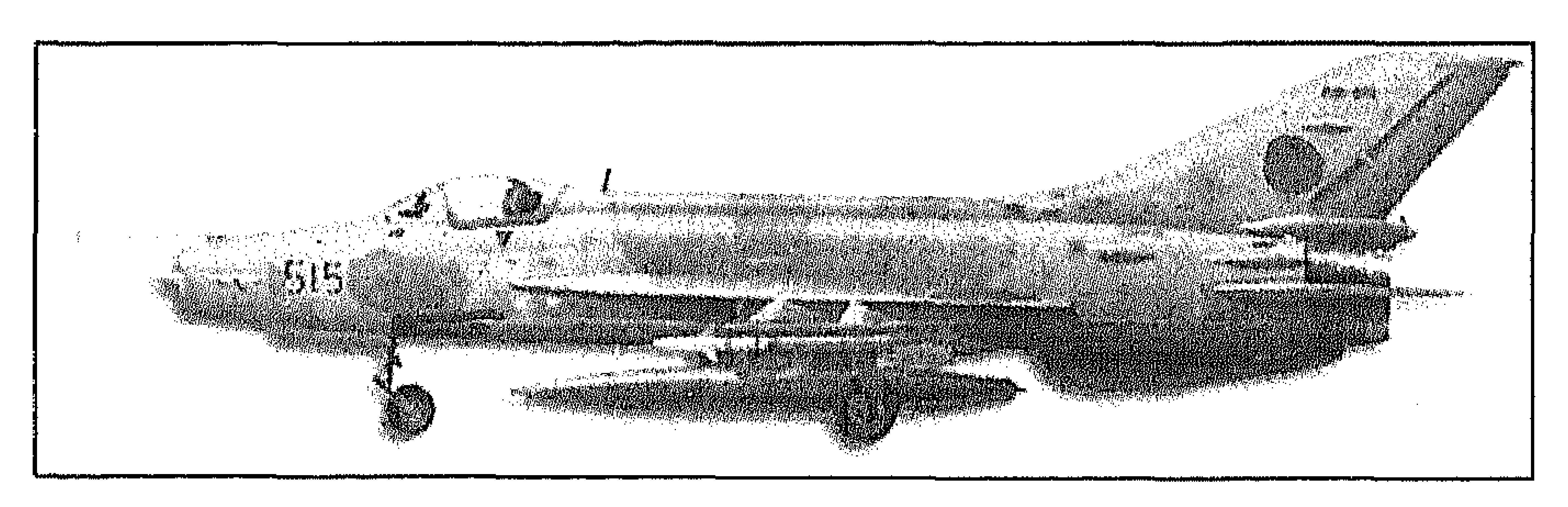
(6) Yemen Army, global security.org, at: http://www.globalsecurity.org/military/world/yemen/army.htm

دبابات (M-60A1) لدى الجيش اليمني



Source: defense-update.com

المقاتلة (F-7B Airguard) لدى سلاح الجو اليمني



Source: cdn.globalaircraft.org

على صعيد قدراته الجوية، يضم أسطول قوات الجـــو اليمنيـــة 46 مقاتلة من طراز ((MiG-21، 44 مقاتلة من طراز (MiG-23)، عدد من مقاتلات ((MiG-29، 50 مقاتلة من طراز ((SU-22، 45 مقاتلة مـــن طراز (F-5E TigerII) و17 مقاتلة من طراز (F-7B Airguard)[1].

ويمتلـــك الـــيمن 44 طـــائرة تـــدريب وهجـــوم خفيفـــة (training/light attack)، ونحو 50 طائرة نقل عسكري تكتيكـــي (tactical transport)، و27 مروحية هجومية من طـــراز (Mi-24 Hind)، وأكثر من 20 مروحية متعددة المهام، ومروحيات نقل، بينها 40 مروحية من طراز (Mi-8T Hip)[2].

4 - العودة الروسية لليمن

وقد مثل الاتحاد السوفياتي مصدر التسليح الرئيس لليمن علـــى مدى عقود من الزمن، ووقعت أول معاهدة للصداقة والتجارة بـــين موسكو وصنعاء في العام 1928، بينما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1955. وارتكزت العلاقات الســـوفياتية اليمنيـــة علـــى معاهدتي الصداقة والتعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطيـــة الشـــعبية (عام 1979) والجمهورية العربية اليمنية (عام 1984)[3].

وعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 اجتماع نادي بـــاريس لبحث إعادة جدولة الديون الخارجية لليمن. ووقعت فيه وثيقـــة

---

(1) Yemen Air Force Equipment, global security.org, at: http://www.globalsecurity.org/military/world/yemen/airforce-equipment.htm

(2) Ibid.

(3) نبذة عن العلاقات الروسية–اليمنية، روسيا اليوم، 24 شباط/فبراير 2009.

(3) http://www.rtarabic.com/news_all_info/26079

حول إلغاء الديون اليمنية إلى روسيا الاتحادية وفق شروط تسهيلية.

وبموجب الاتفاقية الحكومية الروسية-اليمنية، الموقعة في كانون الأول/ديسمبر 1999، شطب حوالي 80% من ديون اليمن البالغة 6.4 مليارات دولار[1].

وفي السنوات الأخيرة، سعت صنعاء لشطب بقية الدين المستحق عليها لروسيا، والبالغ 1.2 مليار دولار، مقابل منحها العقد الخاص بتحديث الجيش اليمني، الذي قدر بنحو 4 مليارات دولار[2]. ورغم ذلك، فإن محاولات صنعاء لم تسفر عن نتيجة تذكر، كما أن روسيا ظلت بعيدة عن مشاريع التسليح اليمنية الرئيسية.

وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت هي الأخرى على صنعاء مشروعا لتحديث الجيش اليمني، من خلال الأسلحة التي استغنى عنها الجيش الأميركي. ومن ناحيتها، أبدت أوكرانيا اهتماما مماثلا بهذا الشأن[3]. وأثناء زيارة الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، إلى موسكو، في شباط/فبراير 2009، تقدم الجانب اليمني بطلب طموح للحصول على أجيال جديدة من مقاتلات (MiG-29)، ومروحيات عسكرية، ودبابات وعربات مشاة قتالية، وناقلات أفراد مدرعة، ووسائل دفاع جوي، وراجمات صواريخ وزوارق قتالية ورادارات[4].

---

(1) المصدر نفسه.
(2) رئيس اليمن يستبدل الديون بالأسلحة، روسيا اليوم، 25 شباط/فبراير 2009.
(2) http://www.rtarabic.com/news_all_analytics/26116
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه.

وربط اليمنيون ذلك، بتنازل روسيا عما تبقى لها من ديون مستحقة على اليمن، إلا أن الروس رفضوا هذا العرض[1]. وبعد مباحثات طويلة، اتفق الجانبان على إبرام صفقات متواضعة، تتضمن 100 مدرعة من طراز "بي تي ار 80 - آ"، و300 شاحنة من طراز "كاماز"، و50 هاون عيار 120 ميلمتر مع ذخائرها. وقدر الحجم الإجمالي للصفقات الثلاث بنحو 250 مليون دولار[2].

ورغم التراجع العام الذي شهدته العلاقات الروسية اليمنية، في العقود الثلاثة الماضية، خاصة على صعيد التعاون العسكري، فإن العسكريين الروس يولون أهمية كبيرة لليمن، الذي يحتل موقعا إستراتيجيا يسمح له بالسيطرة على أحد أكثر المسارات البحرية حيوية، وهو مسار باب المندب-قناة السويس، الذي يربط آسيا بأوروبا. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد الخبراء الروس العاملين في اليمن عن طريق المؤسسات الحكومية 281 شخصا. ويتراوح العدد الإجمالي للجالية الروسية في حدود ألف شخص[3].

وفي تطور بدا لافتا، بالكثير من المعايير، صرح رئيس مجلس الشيوخ الروسي، سيرغي ميرونوف، في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2008، أنه لا يستبعد استعادة تواجد الأسطول البحري الروسي في اليمن، وأوضح أن هذه المسألة بحاجة إلى "حلول تدريجية"، وأنه ليس هناك ما يحول دون اتخاذ مثل هذا القرار، أخذا في الحسبان "الاتجاهات الجديدة في سياسة روسيا الخارجية والدفاعية"، وزيادة عدد الرحلات التي يقوم بها الأسطول الروسي في المحيط العالمي. وقال

---

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه.

ميرونوف، من العاصمة اليمنية صنعاء، مجيبا عن سؤال حول احتمال استعادة القاعدة البحرية الروسية في جزيرة سقطرة، الواقعة في خليج عدن، إنه من المحتمل النظر في الاستعانة بالموانئ اليمنية، لا بهدف زيارات السفن العسكرية الروسية فحسب، بل لأهداف أكثر إستراتيجية"[1].

وتتيح استعادة قاعدة سقطرة إمكانية السيطرة على قسم من المحيط الهندي، بما في ذلك حركة ناقلات النفط القادمة من الخليج العربي باتجاه باب المندب. وقيل إن الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، هو الذي اقترح على ميرونوف توفير القاعدة للبحرية الروسية في بلاده[2].

وربما لا تحصل البحرية الروسية على ما تريد، لأن إقامة القاعدة العسكرية تتطلب نفقات باهظة في حين تواجه روسيا أزمة مالية. وقد لا يكون المقصود إنشاء قاعدة عسكرية بالمعنى المتعارف عليه، بل توفير الأماكن المناسبة لرسو السفن العسكرية الروسية في سقطرة، مع تجهيزها بالمنشآت الكفيلة بتقديم الخدمات الفنية، وتزويدها بالمؤن المختلفة[3].

وبطبيعة الحال، فإن بيئة العلاقات الخارجية لليمن قد تغيرت بفعل تحولات جيوسياسية كبرى، شهدتها البيئتان الإقليمية والدولية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وهنا، بدت الولايات المتحدة القوة

---

(1) عبد الجليل المرهون، هل تستعيد روسيا قاعدتها العسكرية في اليمن؟، جريدة "الخليج"، الشارقة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

(2) البحرية الروسية تحصل على موطئ قدم في اليمن وسوريا وليبيا، وكالة أنباء نوفوستي، 19 كانون الثاني/يناير 2009.

(2) http://ar.rian.ru/articles/20090119/119677582.html

(3) المصدر نفسه.

الدولية الأكثر حضورا في المشهد اليمني، أمنيا وسياسيا، بل واقتصاديا أيضا. ودخلت الولايات المتحدة، اعتبارا من العقد التاسع من القرن العشرين، في برامج دعم وعون مالي وتقني لليمن، كما أبرم الجانبان عددا من صفقات التسليح، ذات التكلفة المالية المحدودة نسبيا[1].

وفي الفترة التالية لهجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، كثفت الولايات المتحدة من اهتماماتها الأمنية باليمن، ونفذت برامج تدريب عسكرية وأمنية، تعد بين الأهم من نوعها في عموم الشرق الأوسط. وقد تعزز هذا المسار مع وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض في العام 2009[2].

وعلى نحو مجمل، يمكن القول إن البيئة الأمنية لليمن قد تأثرت بثلاثة عوامل رئيسية، هي: نشاطات تنظيم القاعدة، لا سيما في المناطق الجنوبية، والحرب مع الحوثيين في صعدة، والحراك الجنوبي، الذي رفع شعار الانفصال منذ انطلاقته، وحتى هيمنة التطورات الأخيرة على البلاد.

---

(1) U.S. Department of State, "Yemen," 2006 Country Reports on Human Rights, March 6, 2007, at: http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2006/78867.htm, U.S. Department of State, "Yemen," Background Notes, February 2007,at: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35836.htm , U.S. Department of State, "Middle East and North Africa Overview," 2006 Country Reports on Terrorism, April 30, 2007, at: http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2006/82733.htm, Connie Veillette and Susan B. Epstein, "State, Foreign Operations and Related Programs: FY 2008 Appropriations," Congressional Research Service, June 13, 2007

(2) Official: US to expand Yemeni military training, .*Fox News*, February 14, 2011, at: http://www.foxnews.com/us/2011/02/14/official-expand-yemeni-military-training/#ixzz1P3OJcVOK

خامسا: التسلح والإنفاق العسكري في الهند

خريطة الهند السياسية

1 - الإنفاق العسكري الهندي

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الهندي في الفترة بين العامين 1990 و2009 حوالي 293 مليار دولار[1]. وبلغت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج القومي الإجمالي 2.6% في العام 2008[2]. وكانت هذه النسبة قد بلغت 3.1% في العام 2000[3].

2 - التوزيع الجغرافي للواردات العسكرية الهندية

واستوردت الهند، في الفترة بين العامين 1999 و2009، أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة إجمالية تجاوزت 19 مليار دولار، كان نصيب روسيا منها 14.8 مليار دولار، وإسرائيل 853 مليون دولار وبريطانيا 778 مليون دولار[4]. وقد بلغت قيمة الطائرات الحربية من الواردات العسكرية الهندية، في الفترة نفسها، 9.6 مليارات دولار، والصواريخ 3.5 مليارات دولار، والآليات المدرعة 2.6 مليار دولار، والسفن الحربية 1.4 مليار دولار[5].

(1) Military expenditure of India, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2011, at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) TIV of arms imports to all, 1999-2009, op. cit.

(5) Ibid.

الجدول رقم (18): الإنفاق العسكري الهندي في الفترة 1988–2010

مليار روبية هندية																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	162	175	188	199	213	265	283	327	359	435	510.62	627.5	646.97	703	722	774	964	1,025	1,091	1,182	1,475	1,820	1,911

مليون دولار																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	14,092	15,050	14,825	13,842	13,229	14,942	15,008	15,458	15,739	17,422	18,177	21,124	21,798	22,557	22,487	22,989	26,679	28,196	28,365	28,765	32,106	35,819	34,816

نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي																						
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	3.6	3.5	3.2	3	2.8	2.9	2.8	2.7	2.6	2.7	2.8	3.1	3.1	3	2.9	2.8	2.8	2.7	2.5	2.3	2.5	2.8

Source: Military Expenditure of India,1988 -2010, SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

الجدول رقم (19): واردات الهند العسكرية في الفترة 2004-2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الطائرات الحربية	1069	439	466	1767	1234	1862	6837
أنظمة الدفاع الجوي	6	4					10
الآليات المدرعة	232	200	417	144	203	347	1544
المدفعية	47	45	38	20	15	18	182
المحركات	58	20	25	35	38	39	216
الصواريخ	340	219	216	124	283	192	1375
أسلحة أخرى	20						20
السينسور	158	117	125	41	20	79	540
السفن الحربية	308	15		53			376
المجموع	**2237**	**1059**	**1287**	**2185**	**1794**	**2537**	**11099**

Source: TIV of arms exports to India, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (20): جغرافية الواردات العسكرية الهندية في الفترة 2004–2009

	2004	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	المجموع
فرنسا	148	100	5	13	29	11	306
ألمانيا	5	5	16	20	20	47	114
إسرائيل	182	138	111	77	20	94	622
إيطاليا	15	12	4	5			36
هولندا	27	25				10	62
بولندا	32		193	89			315
روسيا	1524	662	883	1729	1495	2169	8463
بريطانيا	104	117		164	224	112	721
أوكرانيا	74						74
الولايات المتحدة			74	87	6	4	171
أوزبكستان	126					90	216
المجموع	**2237**	**1059**	**1287**	**2185**	**1794**	**2537**	11099

Source: TIV of arms exports to India, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

ويعتقد أن ميزانية الهند العسكرية سوف تنمو بمعدل 7% و8% سنويا، وأن نيودلهي تتجه لصرف نحو 80 مليار دولار على شراء معدات وأجهزة عسكرية في خمس سنوات، أي حتى العام 2015[1].

3 – التركيب الهيكلي للقوة العسكرية الهندية

وفقا لمؤشرات العام 2010، يبلغ تعداد القوات الهندية 1.315 مليون عنصر، بينهم 127.2 ألفا في القوات الجوية و58.35 ألفا في القوات البحرية، وأكثر من 1.1 مليون في الجيش. وهي ثاني قوة عسكرية في آسيا بعد الصين[2]. ووفقا لمؤشرات العام 2010، تمتلك الهند 4047 دبابة قتال رئيسية، و11258 قطعة مدفعية[3].

وتمتلك البحرية الهندية 94 طائرة، وحاملة طائرات واحدة (قيد التسليم)، و10 سفن برمائية، و20 طرادا صاروخيا، و8 مدمرات، و11 فرقاطة مجهزة بصواريخ موجهة، و107 مروحيات، منها 9 مروحيات للإنذار المبكر (airborne early warn)، و54 مروحية مضادة للغواصات (anti-submarine warf)[4]. كما تمتلك هذه البحرية غواصة نووية واحدة، و16 غواصة عاملة بالديزل[5].

---

(1) CHRISTOPHER DREW and HEATHER TIMMONS, Wealthy and Worried, India Is Rich Arms Market, ***The New York Times***, November 4, 2010, at: http://www.nytimes.com/2010/11/05/business/05defense.html?pagewanted=2&_r=1&sq=India%20-%20Arms&st=cse&scp=1

(2) Anthony H. Cordesman And Robert Hammond, THE MILITARY BALANCE IN ASIA: 1990-2010: A Quantitative Analysis, ***Center for strategic and international studies***, Washington September 14, 2010.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

وتشير التقديرات الدولية إلى أن الهند كان لديها في العام 2010 بين 60 و80 رأسا نوويا[1].

4 – القوة الصاروخية الهندية

وقد بدأت نيودلهي مساعيها لامتلاك السلاح النـــووي منـــذ استقلالها في العام 1947، عندما أعدت بنية نووية تحتية، بالتعاون مع كل من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهو ما مكنـــها من إجراء أول تجربة نووية في العام 1974. أعقبتها خمسة تفجـــيرات نووية في أيار/مايو 1998، منها ثلاثة انشطارية، قوة كل منها أقل من كيلوطن، وواحدة اندماجية (هيدروجينيـــة) قوتهـــا 45 كيلوطنـــا، وواحدة انشطارية قوتها 15 كيلوطنا[2].

وغير مفصول عن سياق قدراتها النووية، تمتلك الهند صـــواريخ باليستية وجوالة متقدمة. وأبرز الصواريخ الهنديـــة هـــو الصـــاروخ (Surya-2) العابر للقارات، الذي يتراوح مداه بـــين 8000 و12000 كيلومتر[3]، ويرجح أنه لم يدخل الخدمة بعد.

ومن صواريخ الهند أيضا الصاروخ (Agni-3)، وهو صـــاروخ أرض/أرض متوسط المدى، يبلغ مداه نحو 3000 كيلومتر. ويعمـــل هذا الصاروخ بنظام المرحلتين: تعمل الأولى بالوقود الصلب، والثانية

---

(1) Shannon N. Kile, Vitaly Fedchenko, Bharath Gopalaswamy and Hans M. Kristensen, 'World Nuclear Forces', SIPRI Yearbook 2010, ***Stockholm International Peace Research Institute***, (Oxford University Press: Oxford, 2010), pp. 333-376.

(2) India's nuclear weapons program, ***The Federation of American Scientists***, 2005, at: http://www.fas.org/nuke/guide/india/nuke/

(3) Surya 1 and 2, Ballistic Missiles of the World-India, ***missilethreat.com***, 2011, at:

(3) http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.163/missile_detail.asp

بالوقود السائل. ويبلغ وزن رأسه طنا واحدا. وهو قادر على حمل رؤوس نووية وكيميائية وبيولوجية. ويمكن لهذا الصاروخ أن يصل إلى عمق الأراضي الجنوبية الصينية، فضلا عن جميع الأراضي الباكستانية[1].

كذلك تمتلك الهند الصاروخ (BrahMos). وهو صاروخ جوال مضاد للسفن، يبلغ طوله ثمانية أمتار ووزنه ثلاثة أطنان. وهو قادر على حمل رأس حربي زنة 200 كيلوغرام. ويصل مدى تحليقه 290 كيلومترا، وتتجاوز سرعته سرعة الصوت بنحو ثلاث مرات. وهو ما يؤدي إلى تقليص زمن التحليق، وزيادة فرصة إصابة الهدف، عندما يكون على مسافات بعيدة من نقطة إطلاق الصاروخ. وأجرى مصنعو هذا الصاروخ تجربة إطلاقه في 12 حزيران/يونيو 2001، ويتوقع أن يدخل الخدمة في العام 2012[2].

---

(1) Arms Control and Proliferation Profile: India, ***Arms Control Association***, 2011, at: http://www.armscontrol.org/factsheets/indiaprofile

(2) India's BrahMos Air-Launched Cruise Missile Operational by 2012, ***India Defence***, February 25, 2009, at: http://www.india-defence.com/reports-4252#

الصاروخ الهندي الجوال (BrahMos)



Source: globalsecurity.org

الجدول رقم (21): القدرات الصاروخية الهندية

الصاروخ	نوعية الوقود	زنة الرأس الحربي (كلغم)	المدى (كلم)
Prithvi I	سائل	1,000	150
Prithvi II	سائل	500-1,000	250
Dhanush	سائل	500	250
Agni I	صلب	1,000	700-1,000
Agni II	صلب	1,000	2,500-3,000
Agni III	صلب	1,000	3,500-4,000
Surya	صلب	1,000	8,000

Source: Abdullah Toukan And Anthony Cordesman, Iran, Israel and the Effects of a Nuclear Conflict in the Middle East, ***Center for strategic and international studies***, Washington 2009

5 – القوة الجوية الهندية

على صعيد قدراتها الجوية، تمتلك الهند 1126 طائرة حربيـــة، بينها طائرة إنذار مبكر و96 طائرة اشتباك و536 طائرة قصـــف أرضي، و271 طائرة تدريب و213 طائرة نقل عســـكري. كمـــا تمتلك 326 مروحية عسكرية[1]. وتعتزم الهند شراء 126 طـــائرة حربية متوسطة المدى، في صفقة قد تصـــل قيمتـــها إلى عشـــرة مليارات دولار[2]. كما تحظى القوات الجويـــة بـــأهم حصـــة في الميزانية العسكرية القائمة[3]. وقد بذلت إدارات الرئيسين جورج بوش الأب وباراك أوباما جهودا عديدة من أجل الفوز بصـــفقة الطائرات الحربية المرجحة[4]، التي لا تنظر لها الولايات المتحـــدة باعتبارها كسبا تجاريا محتملا وحسب، بل أيضا كوســـيلة لبنـــاء شراكة إستراتيجية بعيدة المدى بين البلدين[5]. وتحتاج الولايـــات

---

(1) Anthony H. Cordesman And Robert Hammond, THE MILITARY BALANCE IN ASIA: 1990-2010: A Quantitative Analysis, op. cit.

(2) CHRISTOPHER DREW and HEATHER TIMMONS, Wealthy and Worried, India Is Rich Arms Market, op. cit.

(3) Guy Ben-Ari, Nicholas Lombardo, India's Military Modernization, ***Center for Strategic and International Studies*** (CSIS), Washington, April 1, 2011 at: http://csis.org/publication/indias-military-modernization

(4) Ben Arnoldy, India wants fighter jets-but without American baggage, ***The Christian Science Monitor,*** February 25, 2011, at: http://www.csmonitor.com/World/Asia-South-Central/2011/0225/India-wants-fighter-jets-but-without-American-baggage/(page)/2

(5) Pentagon pitches for $10 billion Indian fighter jet deal, ***The Times of India***, Jul 2, 2010, at: http://timesofindia.indiatimes.com/india/Pentagon-pitches-for-10-billion-Indian-fighter-jet-deal/articleshow/6118064.cms

المتحدة للهند لموازنة نفوذ الصين[1]، التي تخطط لبناء خمس حاملات طائرات في السنوات القادمة[2]. وقد أجرت أول اختبار تحليق لأولى مقاتلاتها من الجيل الخامس (J-20) في 11 كانون الثاني/يناير 2011[3].

وكانت الهند قد قررت شراء عشر طائرات شحن من طراز (C-17)، التي تنتجها شركة بوينغ (Boeing)، في صفقة قيمتها خمسة مليارات دولار[4]. ومن ناحيتها، تعاقدت شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martin) مع الهند منذ العام 2007 على تزويدها بست طائرات شحن من طراز (C-130J)، بقيمة مليار دولار[5]. وفي الوقت نفسه، تعمل شركة بوينغ (Boeing) على بناء طائرات استطلاع بحري للهند، بموجب اتفاق جرى توقيعه في أوائل العام 2009، بقيمة 2.1 مليار دولار[6].

---

(1) Paul Richter, In Deal With India, Bush Has Eye on China, ***The Los Angeles Times***, March 4, 2006, at: http://www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-usindia4mar04,0,2209074.story?coll=la-headlines-world

(2) China Military Seeks to Build Trust With Neighbors, ***The New York Times***, March 31, 2011, at: http://www.nytimes.com/aponline/2011/03/30/world/asia/AP-AS-China-Military.html?scp=6&sq=Jet+fighter&st=nyt

(3) ELISABETH BUMILLER and MICHAEL WINES, Test of Stealth Fighter Clouds Gates Visit to China, ***The New York Times***, January 11, 2011, at: http://www.nytimes.com/2010/11/17/world/middleeast/17israel.html?_r=1&scp=53&sq=Jet+fighter&st=nyt

(4) CHRISTOPHER DREW and HEATHER TIMMONS, Wealthy and Worried, India Is Rich Arms Market, op. cit.

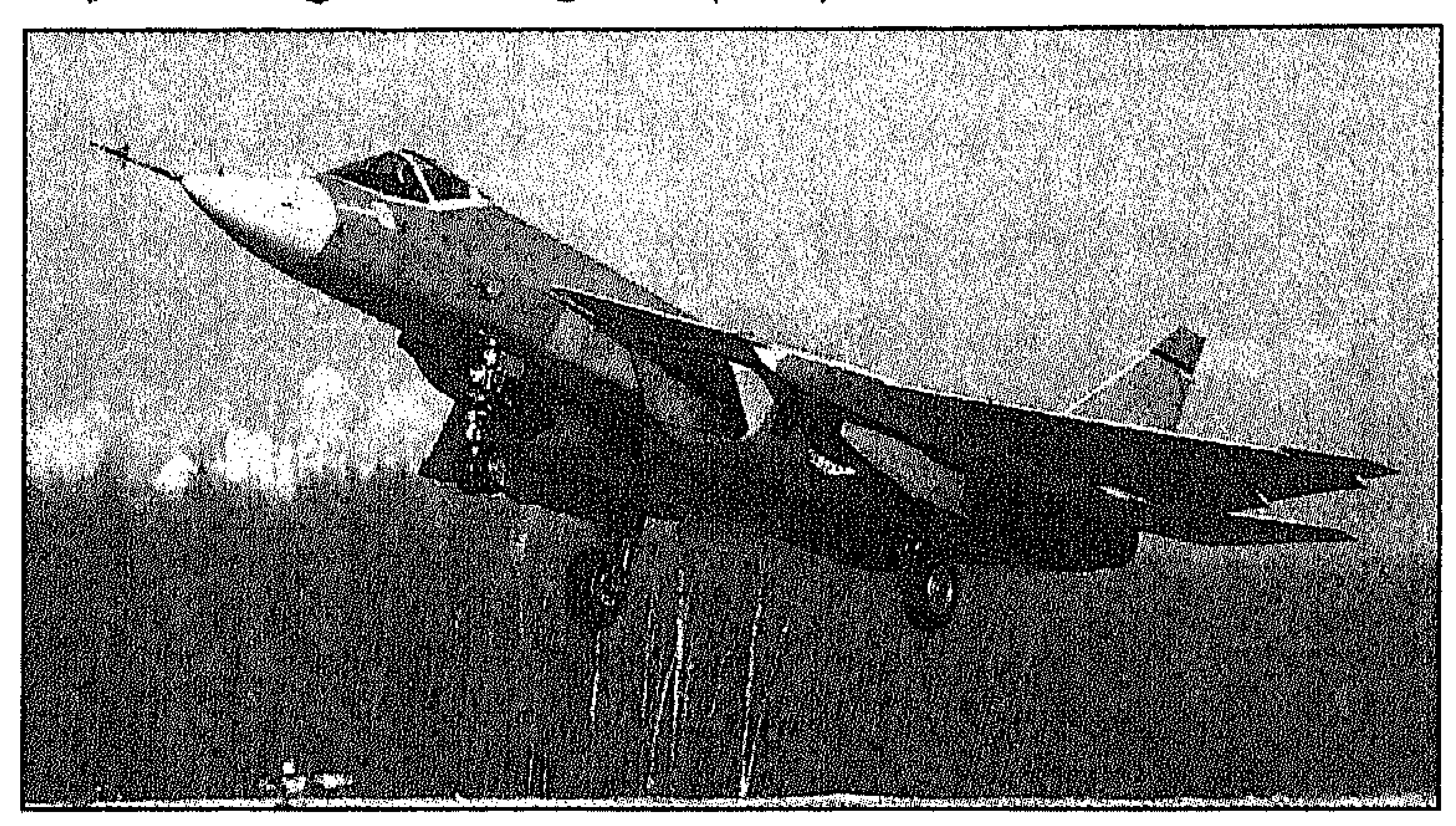
(5) Ibid.

(6) Ibid.

ومنذ وقت مبكر، عرضت الولايات المتحدة على الهند مقاتلات (F-16) و(F/A-18)، وتصنع الأولى شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martin)، بينما تنتج الثانية شركة بوينغ (Boeing)[1].

ومن جهة أخرى، تعتزم الهند شراء 300 مقاتلة من مقاتلات الجيل الخامس الروسية (T-50)، بمبلغ قدره 30.5 مليار دولار، في صفقة هي الكبرى في تاريخ الهند العسكري[2].

مقاتلة الجيل الخامس الروسية (T-50) المرشح دخولها سلاح الجو الهندي



Source: ausairpower.net

وتطور روسيا مقاتلة الخامس منذ تسعينيات القرن الماضي. وقد صممت (T-50) شركة سوخوي (Sukhoi)، غير أنه يعد إنتاجا روسيا هنديا مشتركا، من الناحية القانونية على

---

(1) Lieven Dewitte ,US offers F-16 jet fighters to India, *f-16.net*, March 3, 2006, at: http://www.f-16.net/news_article1687.html

(2) India in $30.5bn fighter jet deal with Russia, ***The Australian***, October 09, 2010, at: http://www.theaustralian.com.au/news/world/india-in-305bn-fighter-jet-deal-with-russia/story-e6frg6so-1225936181345

الأقل[1]. وسوف يجري العمل على تطوير نموذجين من المقاتلة (T-50)، الأول ذو مقعد واحد والآخر ذو مقعدين، وكلا النموذجين سوف يدخلان الخدمة لدى القوات الجوية الهندية[2].

وفي سياق جهود التحديث نفسها، تعتزم الهند استبدال أسطولها من مقاتلات (MiG21) بـ 270 مقاتلة سوخوي من الطراز الأحدث من هذه المقاتلات[3]. وطلبت الهند من روسيا 50 مقاتلة من طراز (Su-30MKI) بين العامين 1996 و1998، و40 مقاتلة إضافية في العام 2007. كما وقعت شركة (Hindustani Aeronautics Ltd) الهندية اتفاقا مع الروس لتصنيع 140 مقاتلة محليا بين العامين 2003 و2017، بإجازة خاصة[4].

وتمتلك القوات الجوية الهندية حاليا 100 مقاتلة من طراز (Su-30MKIs،)، وضعت بصفة أساسية في قواعد جوية مجاورة للصين وباكستان[5]. من جهة أخرى، التحقت بالخدمة في سلاح الجو الهندي، في 28 أيار/مايو 2009، أول طائرة إنذار مبكر(AWACS)، من أصل ثلاث طائرات روسية مطورة في إسرائيل. وهذه الطائرات عبارة عن طائرة نقل عسكري من طراز

---

(1) Russia, India to develop joint 5G-fighter by 2016, ***RIA Novosti***, March 2, 2010, at: http://en.rian.ru/mlitary_news/20100302/158065429.html

(2) India, Russia agree details of joint 5G-fighter project, ***RIA Novosti***, March 11, 2010, at: http://en.rian.ru/mlitary_news/20100311/158159986.html

(3) India in $30.5bn fighter jet deal with Russia, op. cit.

(4) India set to buy 42 more Russian Su-30 fighter jets, ***RIA Novosti***, March 2, 2010, at:

(4) http://en.rian.ru/mlitary_news/20100302/158066242.html

(5) Ibid.

(Il-76MD) جهزها الروس بمنظومة خاصــة للاتصــال والقيــادة، وقامت شركة (Elta) الإسرائيلية بتزويــدها بــرادار مــن طــراز (Phalcon) وأصبحت بذلك شبيهة بطائرة (A-50) الروسية و(E-3) الأميركية[1]. ومن المقرر أن تتزود الهند بتسع من هــذه الطــائرات خلال الأعوام القادمة[2].

6 – القوة البرية الهندية

وفي إطار تحديث قواها البرية، استلمت قوات البر الهنديــة، في 24 آب/أغسطس 2009، عشر دبابات من طراز (T90 MBTs)، أنتجهــا مصنع هندي بترخيص روسي، على أن تستلم 1000 دبابة أخرى مــن ذات الطراز بحلول العام 2020. وكانت الهند قد تعاقدت مع روسيا على 310 من هذه الدبابات، ورجح أن تتعاقد على 330 دبابــة أخــرى[3]. وتعتزم الهند تسليح جيشها بـــ 1657 دبابة من هذا الطراز. وسوف تحل هذه الدبابات محل مثيلاتها من طرازي (T-55) و(T-72)[4].

---

(1) Russia Transfers Third IL-76 MD Aircraft to Israel for Indian Air Force Phalcon AWACS, ***india-defence.com***, November 3, 2010, at: http://www.india-defence.com/reports-4703#, Two Additional Phalcon AWACS for Indian Air Force: Press Trust of India, ***india-defence.com***, September 26, 2010, at: http://www.india-defence.com/reports-4560#

(2) Ibid.

(3) India Unveils Domestically Produced T-90 Tanks, ***defensenews.com*** ,August 24, 2009, at: http://www.defensenews.com/story.php?i=4248349, Indian Army Wants to Add Another 1,000 T-90S Tanks by 2020, ***defenseindustrydaily.com***, August 20, 2008, at: http://www.defenseindustrydaily.com/indian-army-wants-to-add-another-1000-t90s-tanks-by-2020-updated-02697/

(4) Ibid.

وكانت الهند قد أعلنت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أنها أنجزت مرحلة هامة من اختبار دبابتها الخاصة أرجون (Arjun)، شملت اختبار المميزات الفنية لمدفع الدبابة، الذي تستطيع قذيفته اختراق درع تبلغ سماكته 450 ملم، على بعد 2500 متر. ويفترض أن يكون النموذج المعدل من الدبابة "أرجون" (Arjun Mk-II) جاهزا بحلول العام 2014[1].

---

(1) Rahul Singh, Arjun tank to get more Indian muscle, ***Hindustan Times***, February 12, 2011, at: http://www.hindustantimes.com/arjun-tank-to-get-more-indian-muscle/Article1-661357.aspx#

الدبابة الهندية (Arjun)





Source: military-today.com

7 – القوة البحرية الهندية

وعلى صعيد التسلح البحري للهند، وقعت روسيا والهنـــد، في آذار/مارس 2010، اتفاقا يقضي بتزويد نيودلهي 29 مقاتلة من طراز (MiG-29K)، سيجري وضعها على حاملـــة الطـــائرات الهنديـــة المرتقبة[(1)]. وكانت الدولتان قد وقعتا في كانون الثاني/ينـــاير 2004 اتفاقا يقضي بتزويد نيودلهي بـــ 12 مقاتلة من طراز (MiG-29Ks) ذات المقعد الواحد، وأربـــع مـــن طـــراز (MiG-29KUBs) ذات المقعدين[(2)].

وهذا الاتفاق جزء من صفقة قيمتها 1.5 مليار دولار متعلقـــة بحاملة الطائرات (Admiral Gorshkov)، التي ستحصل عليها الهند من روسيا[(3)]. وقد رفعت روسيا سعر حاملة الطائرات المذكورة من 750 مليون دولار إلى 2.3 مليار دولار. ومن غير المحتمل استلام الهند لهذه الغواصة قبل العام 2012[(4)].

وعلى الصعيد البحري نفســـه، وقـــع البلـــدان في كـــانون الثاني/يناير 2004 اتفاقية تنص على تمويل الأعمال الختامية لبنـــاء غواصة نووية، وتأجيرها للبحرية الهندية لفترة عشر سنوات، مـــع حق الاقتناء. وتتيح تجربة تشغيل الغواصة النووية المعروفة باســـم (Nerpa) للبحارة الهنود فرصـــة اكتســـاب الخـــبرة الضـــرورية لاستخدام غواصاتهم الذرية السرية الثلاث، التي يجري بناؤهـــا في

---

(1) Russia signs $1.5-bln fighter jet contract with India, ***RIA Novosti***, March 12, 2010, at: http://en.rian.ru/mlitary_news/20100312/158174946.html

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) India in $30.5bn fighter jet deal with Russia, op. cit.

الترسانات الهندية. وتصل قيمة تأجير الغواصة (Nerpa) ما لا يقل عن 900 مليون دولار[1].

ويعتقد أن الهند ستبقى الزبون الرئيس لمصنعي السلاح الروس حتى العام 2025، بفعل العقود الحالية وتلك المتوقعة مستقبلا، بما في ذلك الطلبات الخاصة بمقاتلتي (Su-30MKI) و(MiG-29)[2].

وقد أقامت البحرية الهندية قيادة عسكرية إقليمية، في سلسلة جزر "نكوبار واندمان" (Andaman & Nicobar)، التي تبعد نحو 1190 كيلومترا عن الأراضي الهندية. ويعد هذا المشروع جزءا من البرنامج الإستراتيجي الهندي، الذي يركز على صيانة المصالح الهندية في غرب آسيا، أي سواحل باكستان ومياه بحر العرب، وصولا إلى الشرق الأقصى، باتجاه سواحل إندونيسيا وماليزيا بل وفيتنام، وهو يرتبط في أحد أبعاده بضمان أمن الطاقة الهندي[3].

---

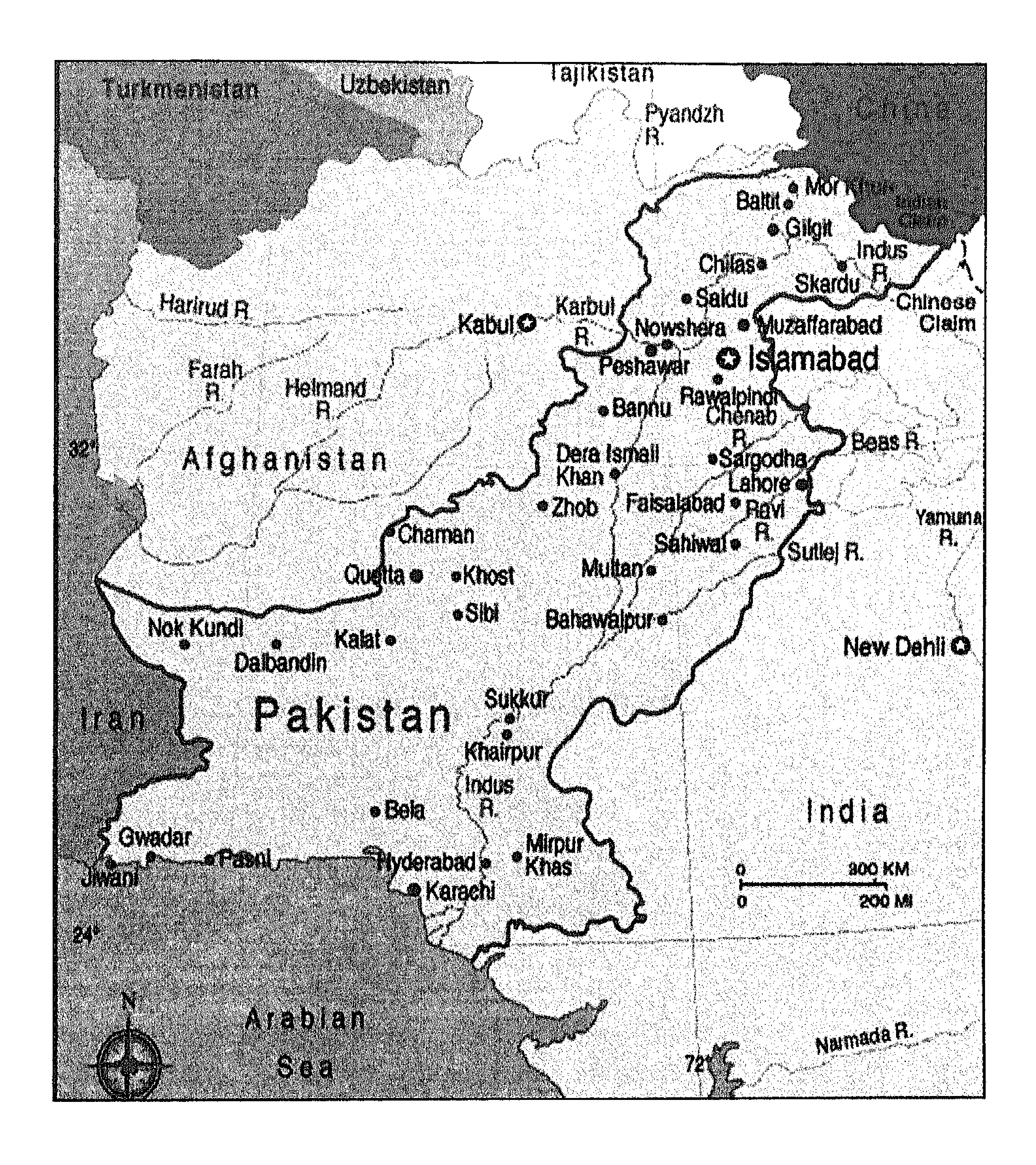
(1) Ibid.

(2) Russia signs $1.5-bln fighter jet contract with India, op. cit.

(3) Andaman military base gears for energy security role, ***indiaenews.com***, March 23, 2007, at: http://www.indiaenews.com/india/20070323/44468.htm, Andaman & Nicobar Islands and Indian Navy, ***Sainik Samachar***, Vol. 47, No. 23, December 2000, Directorate of Public Relations, Ministry of Defence, New Delhi, at: http://mod.nic.in/Samachar/dec1-20/html/ch3.htm

سادسا: التسلح والإنفاق العسكري في باكستان

خريطة باكستان السياسية



1 - الإنفاق العسكري الباكستاني

بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الباكستاني في الفترة بين العامين 1990 و2009 حوالي 52 مليار دولار[1]. وبلغت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج القومي الإجمالي 2.6% في العام 2008[2]. وكانت هذه النسبة قد بلغت 3.7% في العام 2000[3].

2 - الواردات العسكرية الباكستانية

(1) Military expenditure of Pakistan, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2011, at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

(2) Ibid.

(3) Ibid.

الجدول رقم (22): الإنفاق العسكري الباكستاني في الفترة 1988-2010

مليار روبية باكستانية																							
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
514.17	448	376	327	292	281	244	220	195	182	157 2	150	143	136	127	120	105	91.8	87.5	75.8	64.6	52 6	49 3	المبلغ

مليون دولار.																							
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	**1988**	السنة
5,160	5,039	4,888	5,182	5,160	5,101	4,911	4,714	4,414	4,108	3,839	3,828	3,793	3,798	3,966	3,971	3,906	4,008	4,014	3,780	3,531	3,346	**3,348**	المبلغ

نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي																						
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
2 8	2 8	3	3 3	3 4	3 6	3 7	3.9	3 8	3.7	3.8	4.8	4.9	5 1	5.3	5.3	5.7	6.1	5 8	5 8	6	6.2	النسبة

Source: Military Expenditure of Pakistan,1988 -2010, SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

واستوردت باكستان أسلحة ومعدات عسكرية في الفترة بين العامين 1999 و2009 بقيمة 6.5 مليارات دولار، كان نصيب الصين منها 2.4 مليار دولار، وفرنسا 1.2 مليار دولار والولايات المتحدة 1.1 مليار دولار[1]. وقد بلغت قيمة الطائرات الحربية من الواردات العسكرية الباكستانية، في الفترة نفسها 2.4 مليار دولار، والسفن الحربية 1.3 مليار دولار والآليات المدرعة مليار دولار[2].

(1) TIV of arms imports to all, 1999-2009, op. cit.
(2) TIV of arms imports to all, 1999-2009, op. cit.

الجدول رقم (23): واردات باكستان العسكرية

في الفترة 2004–2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الطائرات الحربية	204	132	59	357	351	281	**1384**
أنظمة الدفاع الجوي				9	18	9	**36**
الآليات المدرعة	38	38	38	69	133	191	**507**
المدفعية	22			14	10	22	**68**
المحركات	133	133	25	32	34	16	**372**
الصواريخ	42	39	125	110	74	49	**439**
السينسور	49	65	28	30	91	89	**351**
السفن الحربية				18	318	450	**785**
المجموع	**489**	**406**	**275**	**637**	**1028**	**1106**	**3941**

Source: TIV of arms exports to Pakistan, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (24): جغرافية الواردات العسكرية الباكستانية

في الفترة 2004-2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الصين	77	78	98	142	246	777	**1417**
فرنسا	37	20	29		303		**389**
ألمانيا			4	58	61		**123**
إندونيسيا	25						**25**
إيطاليا	49	42			3	2	**96**
ليبيا	113	113		10	14	14	**263**
روسيا	81			7	20	7	**114**
السويد	6	5	5	5	12	85	**116**
سويسرا				39	73	44	**156**
تركيا				18	18	12	**47**
أوكرانيا	16	16	16	18	8	44	**116**
الولايات المتحدة	86	134	124	341	272	122	**1079**
المجموع	**489**	**406**	**275**	**637**	**1028**	**1106**	**3941**

Source: TIV of arms exports to Pakistan, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

3 - التركيب الهيكلي للقوة العسكرية الباكستانية

ويفوق تعداد الجيش الباكستاني 600 ألف عنصر، يضاف إليهم أكثر من نصف مليون من قوات الاحتياط. ويخدم في القوات الجوية الباكستانية 45 ألف عنصر وفي البحرية 22 ألفا، في حين يصل تعداد الجيش إلى 550 ألفا[1]. ولدى باكستان 4291 قطعة مدفعية، و2461 دبابة قتال رئيسية، منها 640 دبابة حديثة. كما يمتلك الجيش الباكستاني 1266 ناقلة جند[2].

وتمتلك البحرية الباكستانية 12 طائرة حربية، وعشر مروحيات، وسبع فرقاطات صاروخية، وثمان غواصات[3].

4 - القوة الصاروخية الباكستانية

على صعيد قدراتها النووية، كانت هناك تقارير تشير إلى امتلاك إسلام آباد بين 70 و90 رأسا نوويا في مطلع العام 2010[4]. بيد أن تقديرات للمخابرات المركزية الأميركية أفادت، في كانون الثاني/يناير 2011، بأن باكستان لديها ما بين 95 و110 رؤوس نووية[5]. ولديها وقود نووي كاف لإنتاج نحو مائة قنبلة أخرى، وهو ما قد يجعل منها

(1) Anthony H. Cordesman And Robert Hammond, THE MILITARY BALANCE IN ASIA: 1990-2010: A Quantitative Analysis, op. cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Shannon N. Kile, Vitaly Fedchenko, Bharath Gopalaswamy and Hans M. Kristensen. 'World Nuclear Forces', SIPRI Yearbook 2010, op. cit.

(5) Pakistan's Nuclear Folly, ***The New York Times***, February 20, 2011, at: http://www.nytimes.com/2011/02/21/opinion/21mon1.html?scp=7&sq=India%20-%20Arms&st=cse

القوة النووية الخامسة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين، وقبل بريطانيا والهند[1].

وتعمل باكستان، في السياق نفسه، على إكمال تشييد مفاعل جديد لإنتاج البلوتونيوم له قدرات متقدمة[2]. وكان مطلع السبعينيات من القرن الماضي قد شكل البداية الجدية لبناء برنامج نووي تستطيع من خلاله باكستان تحقيق توازن رعب مع الهند. وقد توج هذا البرنامج بالتجارب النووية التي أجريت في أيار/مايو 1998[3].

وقد عززت باكستان قدراتها النووية ببرنامج صاروخي، مضى بخطى متسارعة في العقود الثلاثة الماضية، وقد تمكنت باكستان، عبر برنامجها لأبحاث الصواريخ بالتعاون مع الصين وكوريا الشمالية، من إجراء تجارب على نماذج من الصواريخ الباليستية منذ العام 1988 مشابهة لـ (Scud-B) (Frog-7)، وهو ما يعد هاما ليس للقدرات التقليدية فحسب، وإنما أيضا لتوظيف وتوصيل القدرة النووية[4].

---

(1) Ibid.

(2) DAVID E. SANGER and ERIC SCHMITT, Pakistani Nuclear Arms Pose Challenge to U.S. Policy, ***The New York Times***, January 31, 2011, at: http://www.nytimes.com/2011/02/01/world/asia/01policy.html?pagewanted=2&sq=India%20-%20Arms&st=cse&scp=18

(3) Pakistan Nuclear Weapons: A Brief History of Pakistan's Nuclear Program, ***Federation of American Scientists***, 2022, at: http://www.fas.org/nuke/guide/pakistan/nuke/

(4) Andrew Feickert and K. Alan Kronstadt, Missile Proliferation and the Strategic Balance in South Asia: Foreign Involvement in Pakistan's Missile Program, ***Federation of American Scientists***, October 17, 2003, p. 36, at: http://www.fas.org/spp/starwars/crs/RL32115.pdf

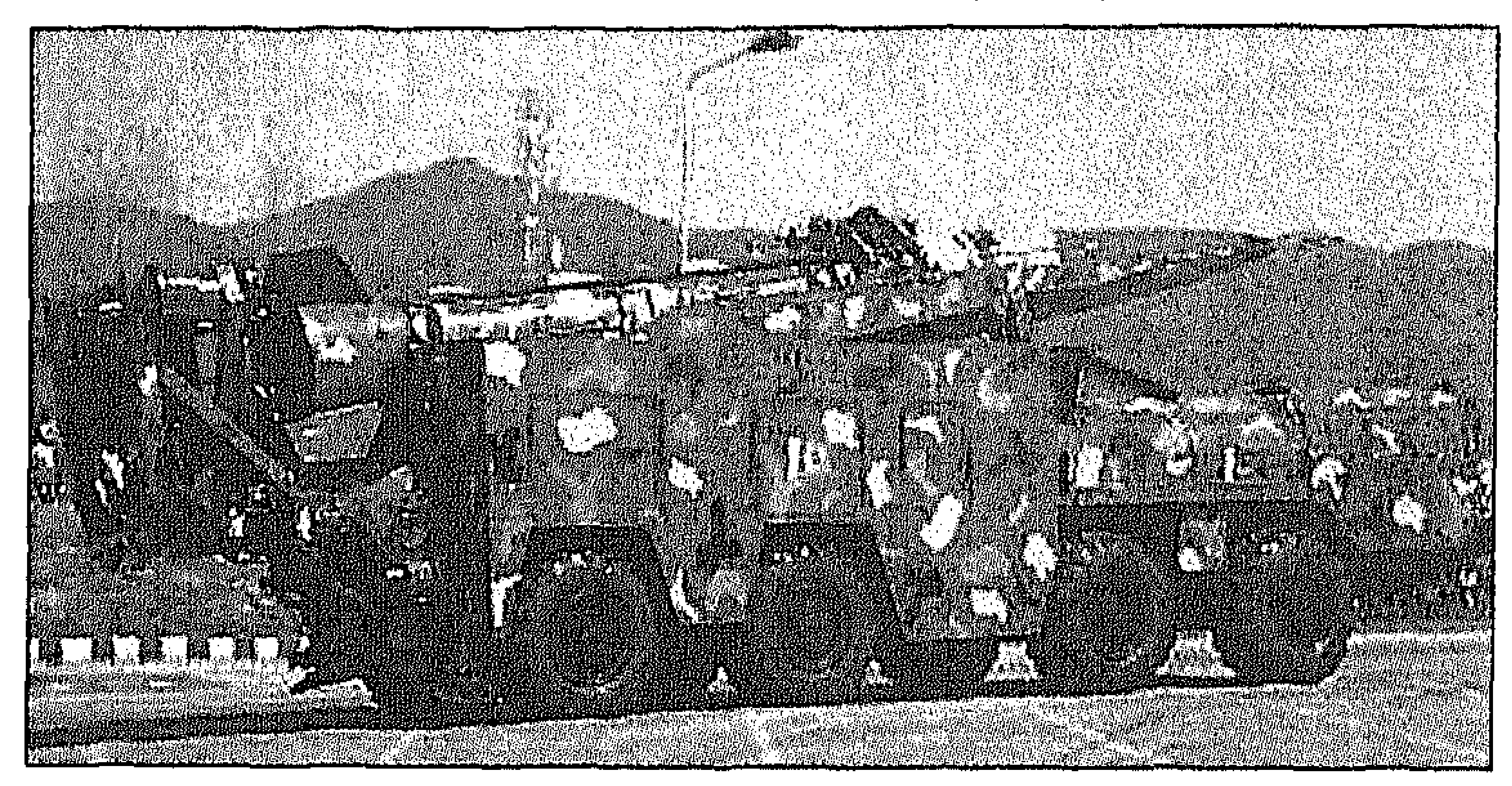
وقد زودت الصين باكستان بصواريخ (M-11) في العام 1992، وهي قادرة على حمل رأس نووي، وهو ما أثار الولايات المتحدة التي اتهمت الصين بتسليم تقانة الصواريخ لباكستان، وهـــددت بفـــرض عقوبات اقتصادية عليها، فضلا عن باكستان[1].

وتمتلك باكستان حاليا قدرات صـــاروخية مختلفـــة، أبرزهـــا الصاروخ "غوري-3" (Ghauri-3)، ويعرف أيضا باسم "هاتف-5" (Hatf 5) ويبلغ مدى هذا الصاروخ بين 3000 و3500 كيلـــومتر، وهو قادر على حمل رؤوس نووية، ويعمل بالوقود السائل[2].

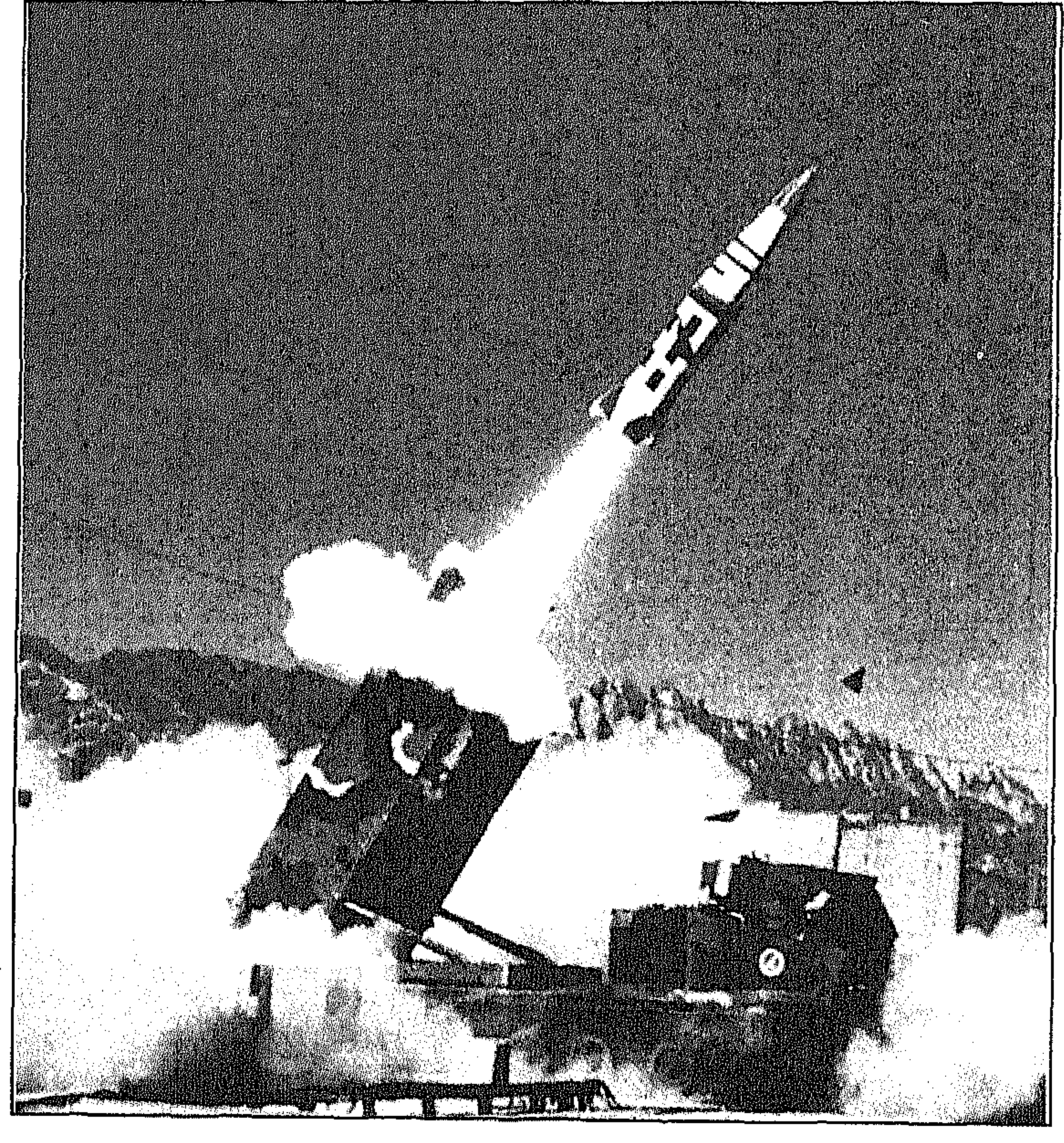
(1) BILL GERTZ, Pakistan Deploys Chinese Missiles, ***The Washington Times***, June 12, 1996, at: http://www.fas.org/news/pakistan/1996/960612.htm

(2) Hatf 5 (Ghauri-3), Ballistic Missiles of the World-Pakistan, ***missilethreat.com***, 2011, at: http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.42/missile_detail.asp

صواريخ (M-11) الصينية لدى القوات النووية الباكستانية



Source: softwar.net



Source: defence.pk

ومن الصواريخ الباكستانية أيضا الصاروخ "هاتف-6" (Hatf 6)، الذي يعرف أيضا باسم (Shaheen 2)، وقد دخل طور الخدمة الفعلية. ويبلغ مدى هذا الصاروخ 2500 كيلومتر، وتبلغ زنة رأسه الحربية 700 كيلوغرام، وبمقدره حمل رؤوس نووية وكيماوية، كما يمكن إطلاقه من الغواصات. وهو يعمل بالوقود الصلب[1].

الجدول رقم (25): القدرات الصاروخية الباكستانية

الصاروخ	نوعية الوقود	زنة الرأس الحربي (كلغم)	المدى (كلم)
Haft I	صلب	500 350	60-80 100
M-11	صلب	700	300
Haft II	صلب	500 300	280 300
Haft III	صلب	500	550
Ghauri I	سائل	500-750	1,300-1,500
Ghauri II	سائل	1000	2,000-2,300
Ghauri III	سائل	1000	3,000
Shaheen I	صلب	1000	750
Shaheen II	صلب	1000	2,000

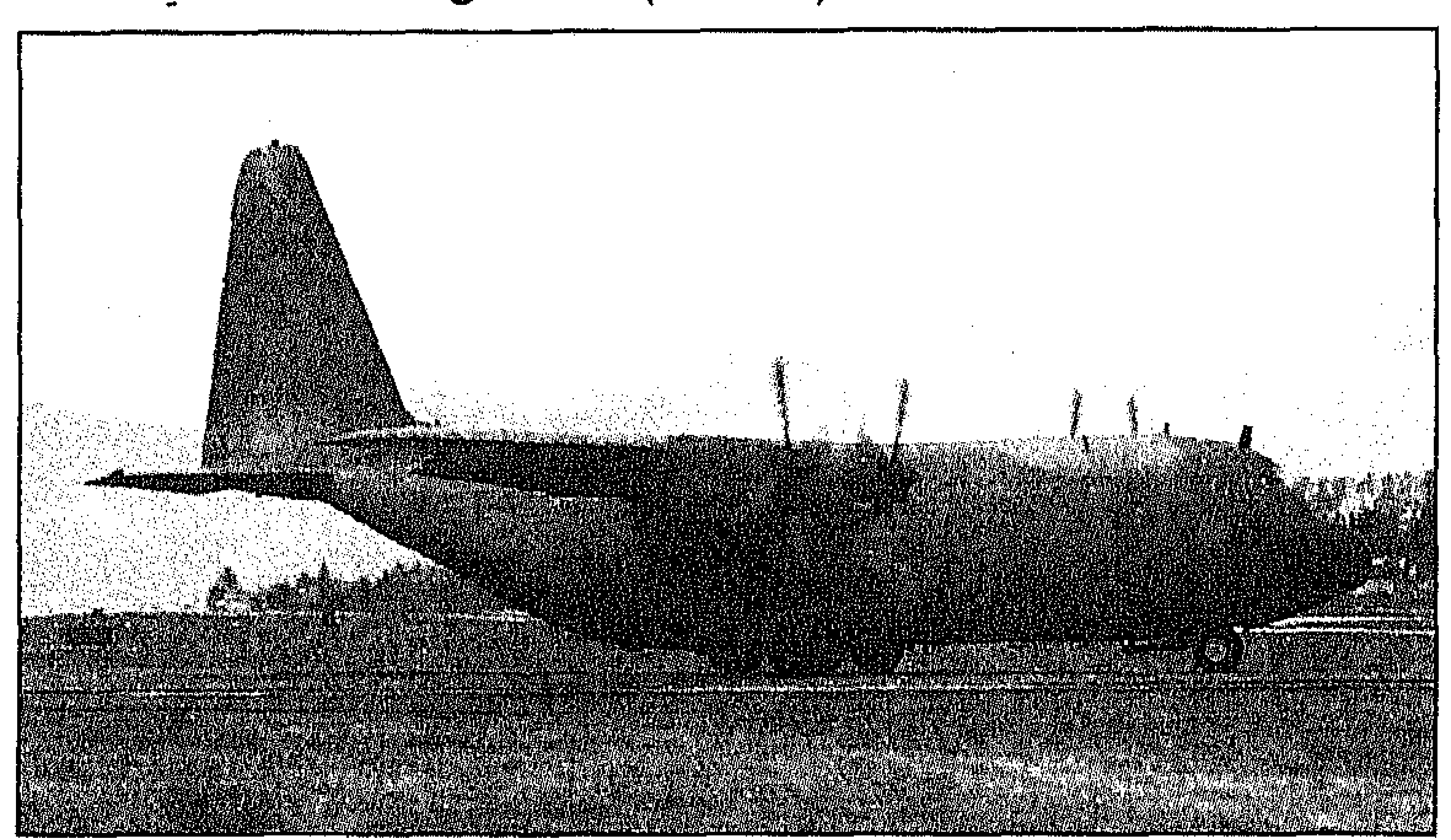
Source: Abdullah Toukan And Anthony Cordesman, Iran, Israel and the Effects of a Nuclear Conflict in the Middle East, ***Center for strategic and international studies***, Washington 2009

(1) Hatf 6, Ballistic Missiles of the World-Pakistan, ***missilethreat.com***, 2011, at: http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.54/missile_detail.asp

5 - القوة الجوية الباكستانية

على صعيد قدراتها الجوية، تمتلك باكستان أكثر من 379 طائرة حربية ثابتة الجناح، منها 233 طائرة اشتباك، و104 طائرات قصف أرضي، و25 طائرة نقل عسكري. وهذا إضافة إلى 161 طائرة عمودية(1). وقد استلمت إسلام آباد أولى مقاتلات (F-16)/block 15F-16A/B في العام 1982. وكانت شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martin) زودت باكستان بطائرات الشحن العسكري من طراز (C-130B) منذ العام 1963(2).

طائرات الشحن العسكرية (C-130B) لدى سلاح الجو الباكستاني



Source: airliners.net

(1) Anthony H. Cordesman And Robert Hammond, THE MILITARY BALANCE IN ASIA: 1990-2010: A Quantitative Analysis, op. cit.

(2) Laurie Quincy, Peace Drive I - First F-16 unveiled, ***f-16.net,*** October 13, 2009, at: http://www.f-16.net/news_article3869.html

وفي التسعينيات من القرن الماضي، علق بيع مقاتلات (F-16) كإشارة على تدهور العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة[1]. وفي العام 2008، قررت باكستان خفض طلبيتها من مقاتلات (F-16C/Dblock 52) إلى النصف، أي 36 مقاتلة، وذلك بسبب قيود مالية. وأضحت التكلفة الجديدة للصفقة ثلاثة مليارات دولار، تضاف إليها 650 مليون دولار للأسلحة المرتبطة بها[2].

وجرى بعد ذلك تخفيض العدد إلى 18 مقاتلة فقط. وتسلمت باكستان، في تشرين الأول/أكتوبر 2010، ستا من هذه المقاتلات، ما رفع عددها في سلاح الجو الباكستاني إلى 12 مقاتلة. وفي آذار/مارس 2011، أفادت تقارير باكستانية بأن إسلام آباد قد تلجأ بسبب صعوبة ظروفها المالية إلى شراء مقاتلات **(F-16)** مستخدمة[3]. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من 4000 مقاتلة من طراز **(F-16)** قيد الخدمة أو الطلب لدى 24 دولة حول العالم[4].

---

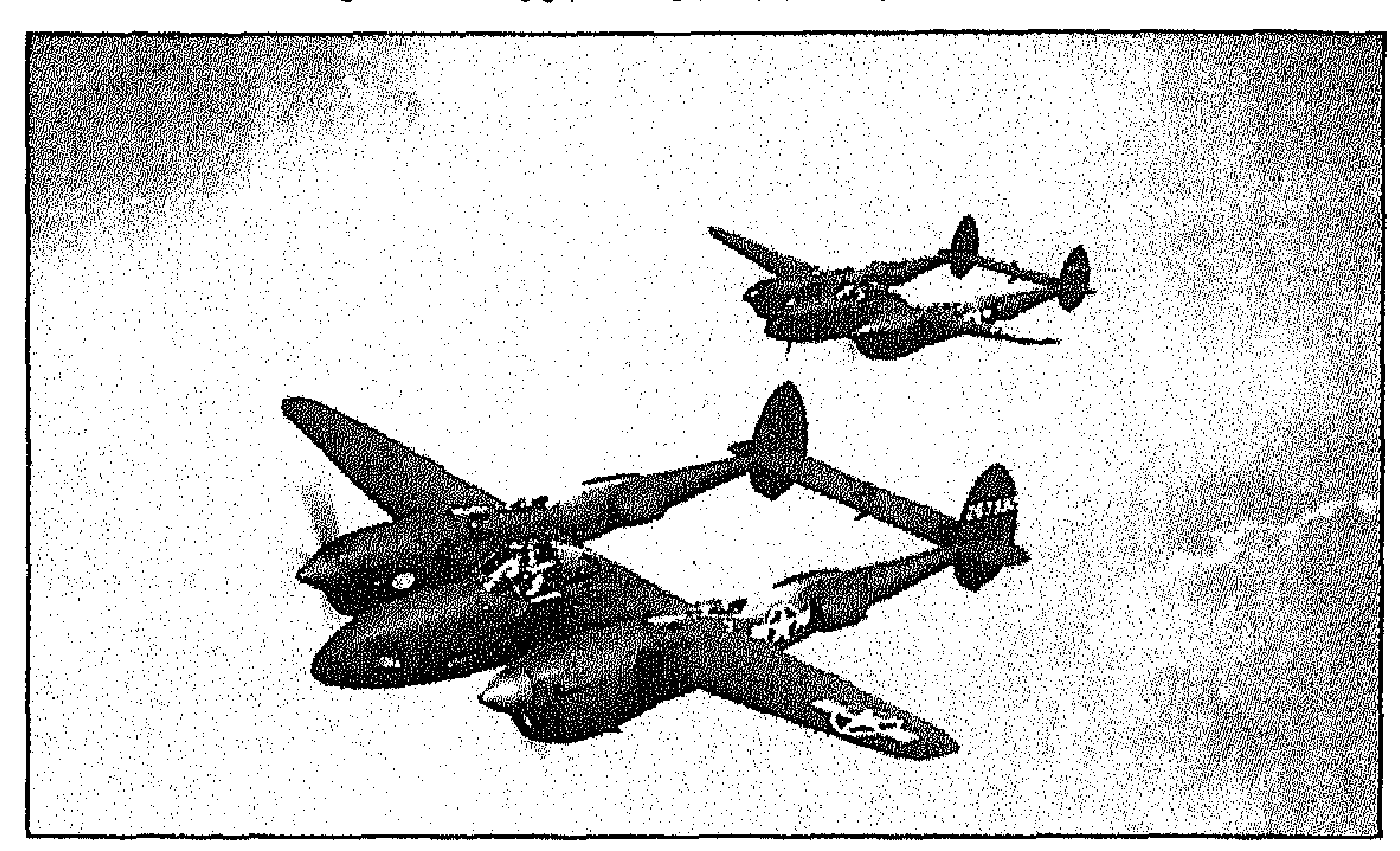
(1) SALMAN MASOOD, Drones, Not So Much. F-16s? Yes, Please, ***The New York Times***, June 30, 2010 , at: http://atwar.blogs.nytimes.com/2010/06/30/drones-not-so-much-f-16s-yes-please/?scp=1&sq=Pakistan%20-%20F%20-%2016&st=cse

(2) Asif Shamim, Pakistan reduces order to 18 new F-16s, ***f-16.net***, April 23, 2008, at: http://www.f-16.net/news_article2850.html

(3) Anwar Iqbal, Pakistan plans to buy more F-16s, ***Dawn***, March 10, 2011, at: http://www.dawn.com/2011/03/10/pakistan-plans-to-buy-more-f-16s.html

(4) Ibid.

طائرات بدون طيار مزودة بأجهزة استشعار



Source: military-today.com

ومن جهة أخرى، أعلن في 22 كانون الثاني/يناير من العام 2010، أن الولايات المتحدة تدرس إمكانية تزويد باكستان بست طائرة بدون طيار (UAV)، مزودة بأجهزة استشعار وكاميرات فيديو(1). وقد منحت الولايات المتحدة باكستان أكثر من عشرة مليارات دولار منذ العام 2001 لتمويل عمليات انتشار ومتطلبات أمن ذات صلة بالحرب الأميركية في أفغانستان(2).

---

(1) Sajjad Malik, US ready to supply UAV Scan Eagle to Pakistan: official, ***Pakistan Defence***, February 17, 2010, at: http://www.defence.pk/forums/land-forces/47561- us-ready-supply-uav-scaneagle-pakistan-official.html, Pakistan negotiating drone deal with US, ***Dawn***, January 7, 2011, at: http://www.dawn.com/2011/01/07/pakistan-negotiating-drone-deal-with-us-3.html

(2) ERIC SCHMITT and JANE PERLEZ, Distrust Slows U.S. Training of Pakistanis, ***The New York Times***, July 11, 2010, at: http://www.nytimes.com/2010/07/12/world/asia/12training.html?pagewanted=2&sq=Pakistan%20-%20F%20-

إن قضية الأمن النووي (كما الصاروخي) تبقى ذات بعد حساس في مقاربة الأمن الإقليمي في جنوب آسيا، واستتباعا الخليج العربي. ويبقى غياب الاستقرار الداخلي في باكستان مصدر قلق دول المنطقة كما للأسرة الدولية عامة، حيث يخشى أن تكون الأراضي الباكستانية منطلقا لموجة إرهابية ترتكز إلى ذخيرة نووية. وأثناء زيارته لباكستان في نيسان/أبريل 2010، ناقش الرئيس الأميركي باراك أوباما هذه القضية مع المسؤولين الباكستانيين، معتبرا أن وصول سلاح نووي إلى جماعات إرهابية يمثل تهديدا خطيرا[1].

%2016&st=cse&scp=8

(1) DAVID E. SANGER and WILLIAM J. BROAD, Leaders Gather for Nuclear Talks as New Threat Is Seen, ***The New York Times***, April 11, 2010, at: http://www.nytimes.com/2010/04/12/world/12nuke.html?pagewanted=2&sq=India%20%20Arms&st=cse&scp=3

سابعا: التسلح والإنفاق العسكري في إسرائيل

1 - الإنفاق العسكري الإسرائيلي

في إسرائيل، بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في الفترة بين العامين 1990 و2009 حوالي 152 مليار دولار[1]. وبلغت نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج القومي الإجمالي 7% في العام 2008[2]. وكانت هذه النسبة قد بلغت 7.8% في العام 2000[3].

(1) Military expenditure of Israel, ***Stockholm International Peace Research Institute***, Stockholm, 2011, at: http://milexdata.sipri.org/result.php4

(2) Ibid.

(3) Ibid.

الجدول رقم (26): الإنفاق العسكري الإسرائيلي في الفترة 1988-2010

مليون شيكل إسرائيلي (جديد)																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	10,918	11,029	14,070	17,388	18,668	22,037	22,830	24,552	29,098	31,890	34,901	38,016	39,587	41,788	48,957	46,351	44,060	45,739	49,546	48,965	49,754	48,649	[52,485]

مليون دولار																							
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	11,595	9,812	10,132	13,372	10,666	11,349	10,467	10,229	10,894	10,954	11.370	11,773	12,121	12,656	14,037	13,194	12,594	12,903	13,687	13,458	13,074	12,373	[13,001]

نسبة الإنفاق العسكري للناتج القومي																						
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	15.4	12.9	12 5	15.3	11 3	11.6	9.9	8.5	8.7	8 5	8.4	8 3	7.8	8.1	9.1	8.6	7 7	7 6	7 6	7 1	6 9	6 3

Source Military Expenditure of Israel,1988 -2010, SIPRI Military Expenditure Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at: http://milexdata sipri org/result.php4

2 - الواردات العسكرية الإسرائيلية

واستوردت إسرائيل، في الفترة بين العامين 1999 و2009، أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة 7.1 مليارات دولار، كان نصيب الولايات المتحدة منها ستة مليارات دولار، وألمانيا مليار دولار[1]. وقد بلغت قيمة الطائرات الحربية من الواردات العسكرية الإسرائيلية، في الفترة نفسها 5.4 مليارات دولار، والسفن الحربية 756 مليون دولار والصواريخ 532 مليون دولار[2].

---

(1) TIV of arms imports to all, 1999-2009, op. cit.

(2) Ibid.

الجدول رقم (27): واردات إسرائيل العسكرية في الفترة 2004-2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
الطائرات الحربية	789	1072	1050	813	638	127	4487
الآليات المدرعة	11						11
المدفعية				2	2	2	6
المحركات	17	17	13	24	14	20	103
الصواريخ	35	39	62	20			156
السينسور			18				18
السفن الحربية		6					6
المجموع	**852**	**1133**	**1142**	**859**	**653**	**148**	**4787**

Source: TIV of arms exports to Israel, 2004-2009, weapon category, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

الجدول رقم (28): جغرافية الواردات العسكرية الإسرائيلية في الفترة 2004-2009

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
كندا				1	1	7	10
ألمانيا	13	19	13	23	13	13	91
الولايات المتحدة	839	1114	1130	835	639	129	4686
المجموع	**852**	**1133**	**1142**	**859**	**653**	**148**	**4787**

Source: TIV of arms exports to Israel, 2004-2009, recipient/supplier, SIPRI Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, 2011,at http://armstrade.sipri.org/armstrade/html/export_values.php

3 - القوة الجوية الإسرائيلية

ووفقا لمؤشرات العام 2010، يبلغ تعداد القوات الإسرائيلية 176.5 ألف عنصر، موزعين على مختلف القوات البرية والبحرية والجوية[1]. ولدى الجيش الإسرائيلي، وفقا لمؤشرات العام نفسه، 3500 دبابة قتال رئيسية[2].

على صعيد السلاح الجوي، تعتمد القوات الجوية الإسرائيلية حاليا على مقاتلتين محدثتين من مقاتلات الجيل الرابع، هما المقاتلة (F-15I) والمقاتلة (F-16I). وتعد (F-15I)، نموذجا مخصصا لسلاح الجو الإسرائيلي من المقاتلة (F-15E Strike Eagle)، حيث يعود حرف (I) الذي وضع بعد الرقم (15) إلى الحرف الأول من اسم إسرائيل، كما يكتب باللغة الإنجليزية[3]. والتسمية الإسرائيلية لهذه المقاتلة هي (Ra'am)، وتعني الرعد. وحسب الجانب الإسرائيلي، يبلغ مدى (F-15I 4450) كيلومترا، أي أنها ذات ذراع قتالي (نصف قطري) طوله 2225 كيلومترا[4].

من جهتها، تعد المقاتلة (F-16I) آخر نسخة صممتها لوكهيد مارتن من مقاتلات (F-16). وقد صنعت أيضا خصيصا لسلاح الجو الإسرائيلي، وتعرف في إسرائيل باسم (Soufa)، أي العاصفة[5].

---

(1) Anthony H. Cordesman And Aram Nerguizian, THE ARAB-ISRAELI MILITARY BALANCE: Conventional Realities and Asymmetric Challenges, ***Center for strategic and international studies***, Washington 2010.

(2) Ibid.

(3) Israel-IAF Equipment, ***Global Security.org***, April 2, 2011 at: http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/iaf-equipment.htm

(4) Ibid.

(5) Ibid.

وتمتلك منها القوات الإسرائيلية حاليا 102 مقاتلة، وهـــي مســـلحة بصاروخ جو–جو من طراز (Amraam). وتعد هذه المقاتلة نموذجا محسنا إستراتيجيا من المقاتلة (F-16ES)، من حيث المقعد الإضـــافي، وكمية الوقود، إذ يحتوي هذا النموذج ثلاثـــة خزانـــات، في خـــط الوسط وفي الجناحين. ويحتوي كل خزان على 600 غالون أميركي. وجاء التطوير الثالث للمقاتلة على مستوى مدى الطيران، حيث بات نصف قطرها القتالي 1852 كيلومترا[1].

وفي تطور جديد، أعلنت الإدارة الأميركية في العام 2008، عن موافقتها على بيع إسرائيل 25 طائرة مقاتلة من طراز (F-35). كمـــا منح الجانب الإسرائيلي فرصة شراء 50 مقاتلة أخـــرى، مـــن هـــذا الطراز، في السنوات القادمة. وتزيد قيمة هذه الصفقة على 15 مليار دولار، وهي بحاجة إلى مصادقة الكونغرس كي تصـــبح نافـــذة[2]. وسيكون هذا أول تصدير محتمل للمقاتلـــة (F-35) عنـــد إطـــلاق الولايات المتحدة عملية المبيع الخارجي لها[3]. وهناك نسخة بحريـــة للمقاتلة (F-35)، تصمم بحيث يمكن للطيار التحليق بشكل عمودي شبه كامل من على حاملة الطائرات[4].

ويعتزم الكثير من حلفاء واشنطن الأطلسيين اقتنـــاء مقـــاتلات (F-35)، كما أطلعت شركة لوكهيد مارتن (Lockheed Martin)

(1) Ibid.

(2) Lieven Dewitte, Israel to buy 25 F-35 Joint Strike Fighter aircraft, ***f-16.net***, October 5, 2008, at:
http://www.f-16.net/news_article3075.html

(3) Jack Giese, F-35I for Israel, ***f-16.net***, October 7, 2010, at:

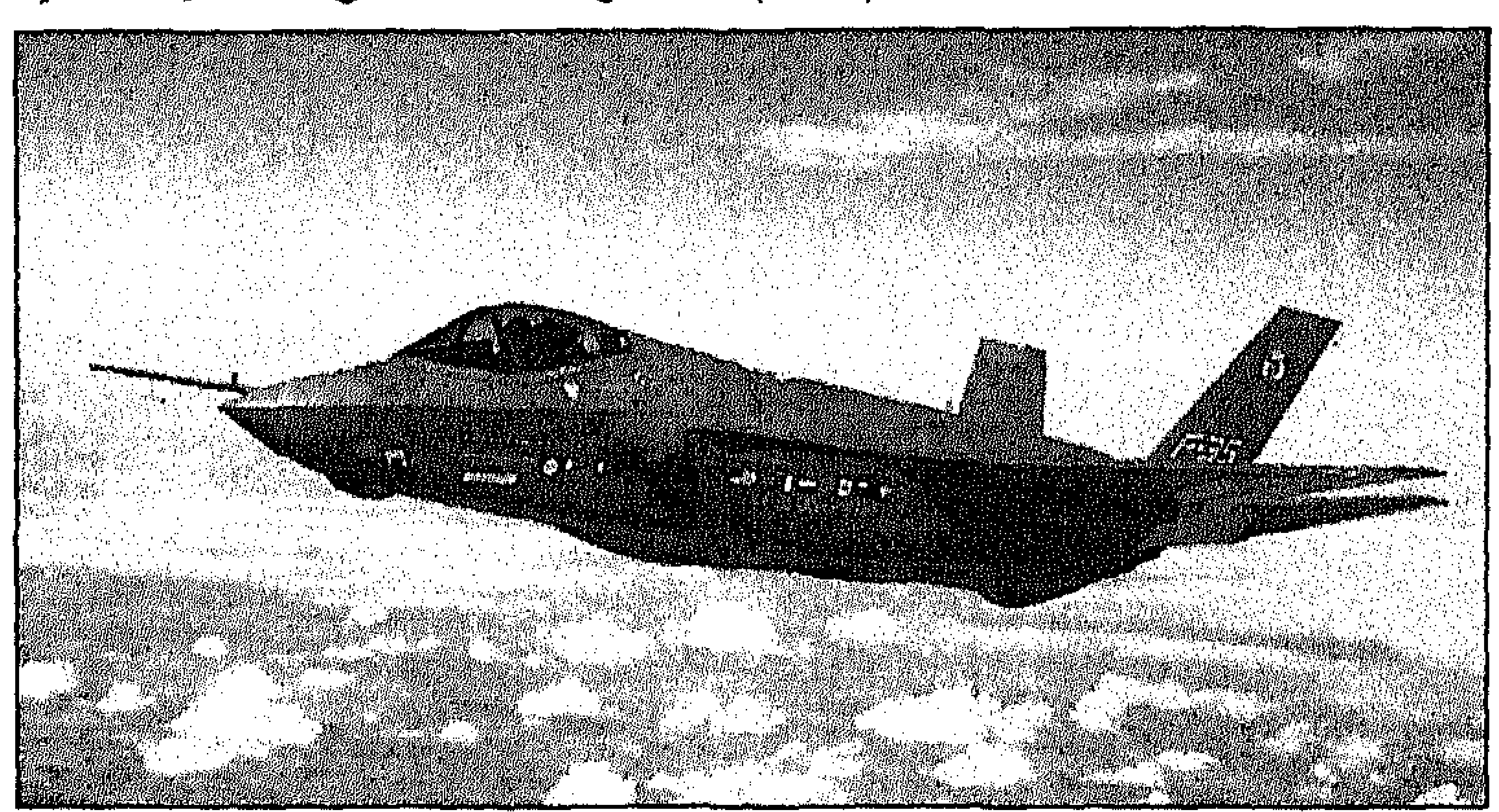
(3) http://www.f-16.net/news_article4219.html

(4) CHRISTOPHER DREW, Additional Costs Expected for Lockheed's F-35 Fighter, ***The New York Times***, November 1, 2010, at:

(4) http://www.nytimes.com/2010/11/02/business/02plane.html

تركيا على ميزات المقاتلة (F-35)، وثمة عرض ببيعها 100 مقاتلة من هذه المقاتلات[1].

مقاتلة الجيل الخامس الأميركية (F-35) المرشح دخولها سلاح الجو الإسرائيلي



Source: f-16.net

ومن ناحيتها، تعتزم وزارة الدفاع الأميركية صرف 380 مليار دولار من أجل اقتناء 2400 مقاتلة من هذه المقاتلات، على مدى السنوات الـ 25 القادمة[2].

كانت إسرائيل قد طلبت شراء أولى مقاتلات الجيل الخامس الأميركية (F-22)، لكن الكونغرس رفض تصدير هذه المقاتلة للخارج، بهدف المحافظة على تفوق القوة الجوية الأميركية على صعيد عالمي[3]. ويفترض أن تكون المقاتلة (F-35) قادرة على إنجاز جملة

---

(1) Eric L. Palmer, F-35 in the Middle East, ***f-16.net***, November 15, 2007, at: http://www.f-16.net/news_article2618.html

(2) CHRISTOPHER DREW, House Votes to End Alternate Jet Engine Program, ***The New York Times***, February 16, 2011, at: http://www.nytimes.com/2011/02/17/us/politics/17-f-35engine.html?scp=30&sq=Jet+fighter&st=nyt

(3) Lieven Dewitte, Israel to buy 25 F-35 Joint Strike Fighter aircraft, op. cit.

مهام، بينها تدمير الأهداف الأرضية، والاشتباك في الجـو، وإسـناد القوات البرية، أي أنها مقاتلة متعددة المهام. ويمكن لهذه المقاتلـة أن تطير مسافة تغطي تلك الفاصلة بين إسرائيل وإيـران دون التـزود بالوقود. وهي مصممة لحمل تشكيلة من الأسلحة المتقدمة وأجهـزة الرادار[1].

وفي إطار مقاربة قدراتها الجوية، تمتلك إسرائيل عدة أنـواع مـن طائرات التجسس من دون طيار، بعضها خـاص، وبعضـها الآخـر بمشاركة روسية وأخرى أميركية. وهناك أصناف من هـذه الطـائرات صغير الحجم إلى الحد الذي يسمح له بالطيران عبر النوافذ، حيث يبلـغ طول جناحي هذا النوع 30 سنتيمترا، وهو مزود بآلات تصوير يمكنـه أن يبث صورا مباشرة إلى القوات على الأرض. وكان قد تم منذ العـام 2004 عرض هذه النماذج مـن طـائرات (Mosquito) وطـائرات (Mosquito 1.5)[2]، علاوة على طائرات (BirdEye100)[3].

ويمكن لجندي واحد أن يحمل ويطلق طائرات (BirdEye100) بحيث يوجهها عن بعد عن طريق كمبيوتر محمول. ويصل مدى هذه الطائرات إلى خمسة كيلومترات، في حين يصـل مـدى طـائرات الاستطلاع الكبرى قليلا إلى عشرة كيلومترات وتعمل بواسطة طاقم مكون من رجلين[4].

---

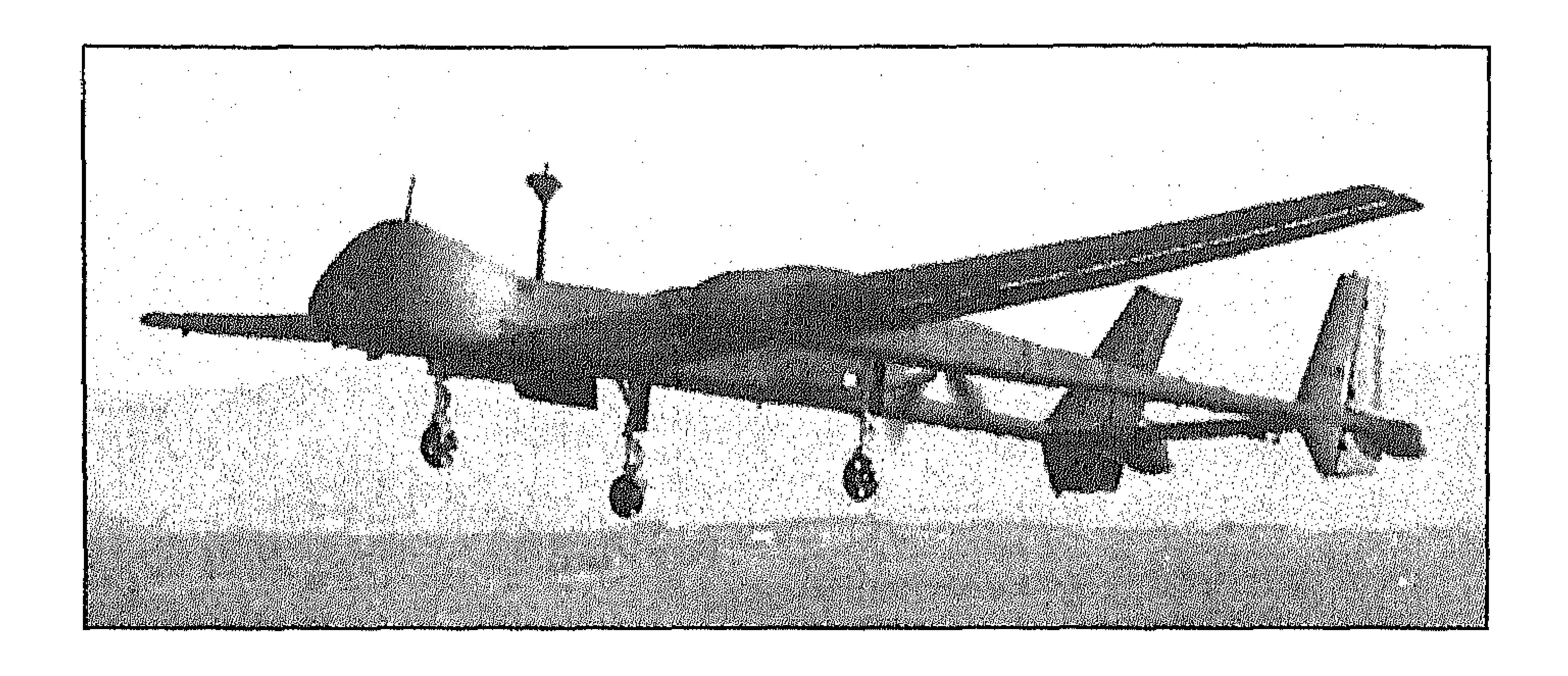
(1) Ibid.

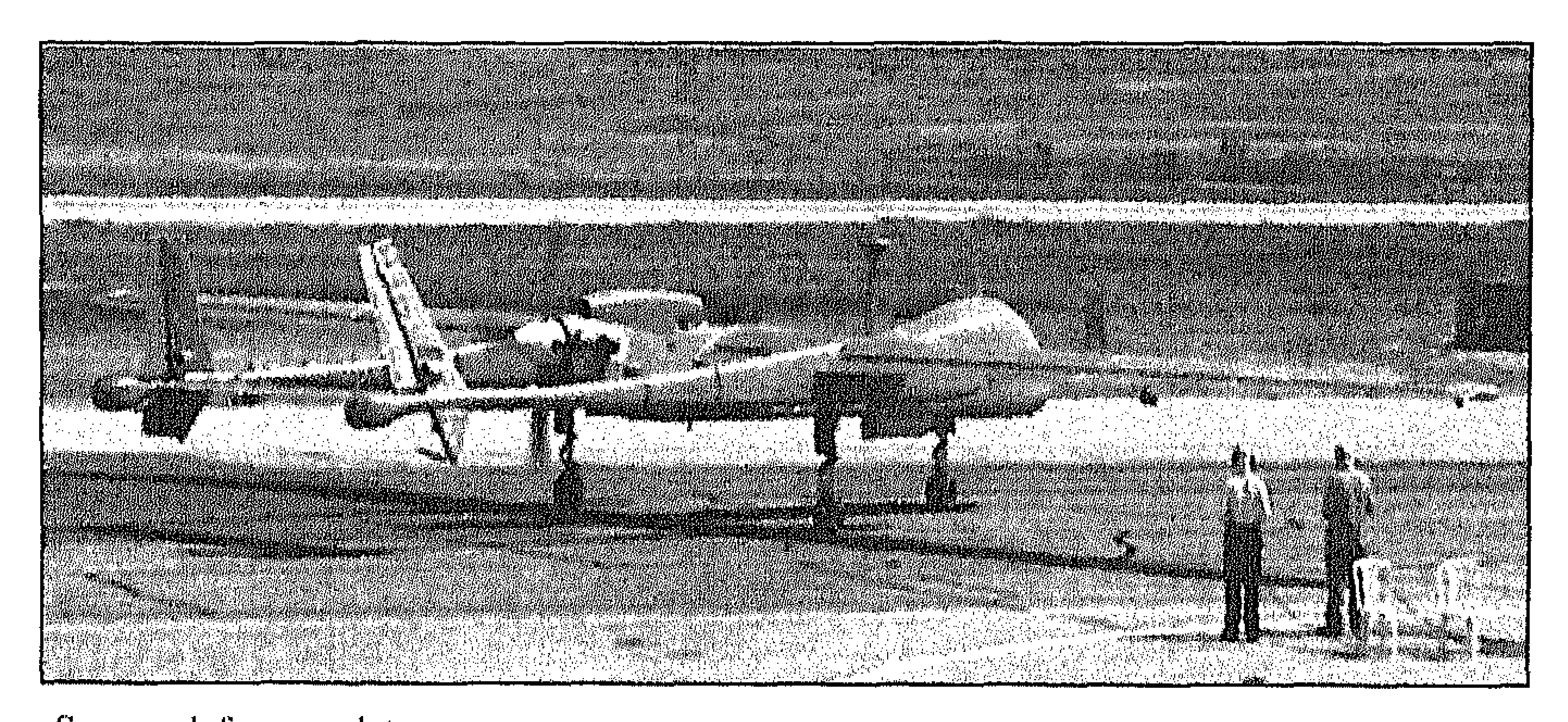
(2) *Mosquito Micro UAV, Israel Aircraft Industries*, ***defense-update.com***, April 3, 2011, at: http://defense-update.com/products/m/mosquito.htm

(3) *BirdEye 100 Backpackable UAV, Israel Aircraft Industries*, ***defense-update.com***, April 3, 2011, at: http://defense-update.com/products/b/birdy.htm

(4) Ibid.

طائرة التجسس الإسرائيلية (Eitan)





Source: defense-update.com

وفي كانون الثاني/يناير 2010، أدخل سلاح الجو الإسرائيلي في الخدمة أول سرب من طائرات عملاقة بدون طيار من طراز "إيتـــان" (Eitan)، قادرة على الوصول إلى إيران[1]. والطائرة الجديدة يبلـــغ طول جناحيها معا 26 مترا، مثل طائرة ركاب مـــن طـــراز بوينـــغ (737)[2]. ويبلغ طول الطائرة 14 مترا، وتستطيع التحليق على علو أقصاه 40 ألف قدم، لمدة أقصاها 24 ساعة، في حين يبلـــغ وزنهـــا الإجمالي أثناء الإقلاع 5,4 أطنان، وتحمل معدات بوزن أقصاه طـــن واحد. وبوسع هذه الطائرة حمل أجهزة رادار واستطلاع ومعـــدات استخبارية وكاميرات تجسس، يتم تشغيلها ليلا ونهارا. وبفعل الحجم الكبير لهذه الكاميرات، يمكن رصد كثير من الأشياء مـــن ارتفـــاع شاهق. وهذه الطائرة مزودة أيضا بمنظومة اتصـــال عـــبر الأقمـــار الصناعية، مما يعني الاستغناء عن الاتصال البصري المباشر بينها وبـــين قاعدة إطلاقها[3].

4 – القوة الصاروخية الإسرائيلية

على مستوى قدرات إسرائيل الصاروخية، يمكـــن الإشـــارة إلى ثلاثة أجيال من الصواريخ الـــتي جـــرى تطويرهـــا داخـــل إســـرائيل، وهـــي ((Jericho I، Jericho II)) و(Jericho III). ويصل مدى الصاروخ الأول إلى 500 كيلـــومتر ويحمـــل رأســـا حربيا زنته 450 كغم، ويقدر على حمل رأس نـــووي يـــزن 20

---

(1) Barbara opall-rome, Israel's Heavy-Hauling UAVs Are Ready for Battle, ***defense news.com***, 25 Jan 2010, at: http://www.defensenews.com/story.php?i=4469090

(2) Ibid.

(3) Ibid.

طنا[1]. ويصل مدى الصاروخ الثاني إلى 1500 كيلـومتر، وقـد دخل الخدمة الفعلية في العام 1990، ويستطيع حمل رأس نـووي زنته 1 ميغا طن[2]، فيما يبلغ مـدى الصـاروخ الثالـث 4000 كيلومتر[3]. وفي كانون الثاني/يناير 2008، قالت إسـرائيل إنهـا أجرت اختبارا ناجحا للصاروخ (Jericho III). وهذا الصـاروخ قادر على حمل رأس نووي يصل وزنه إلى أكثـر مـن ميغـاطن واحدة[4]. وتمتلك إسرائيل في السياق نفسه عددا من المنظومـات المضادة للصواريخ أبرزها منظومة (arrow)، المعنية بالصـواريخ المتوسطة المدى.

---

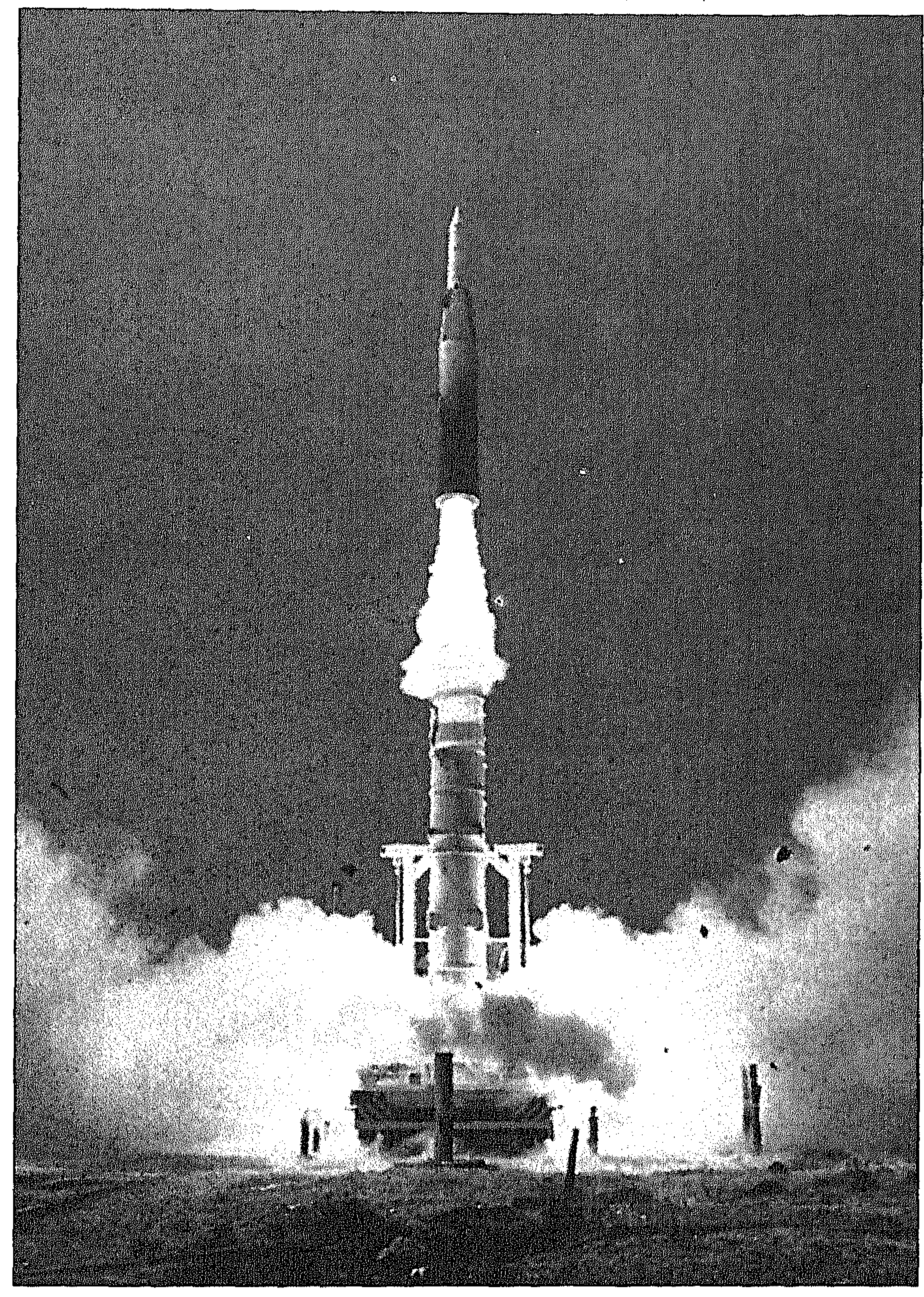
(1) Jericho 1, Ballistic Missiles of the World-Israel, ***missilethreat.com***, at:
http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.56/missile_detail.asp

(2) Jericho 2, Ballistic Missiles of the World-Israel, ***missilethreat.com,*** at:
http://www.missilethreat.com/missilesoftheworld/id.57/missile_detail.asp

(3) Israel Tests a New Propulsion for 4,000 km Jericho III Missile, ***defense-update.com***, at:
http://defense-update.com/newscast/0108/news/170108_missile

(4) Israel Tests a New Propulsion for 4,000 km Jericho III Missile, ***defense-update.com***, at:
http://defense-update.com/newscast/0108/news/170108_missile

منظومة (arrow) الإسرائيلية المضادة للصواريخ متوسطة المدى



Source: defense-update.com

الجدول رقم (29): القدرات الصاروخية الإسرائيلية

الصاروخ	زنة الرأس الحربي (كلجم)	المدى (كلم)
Jericho I	450 kg; Nuclear 20KT; HE	500 km
Jericho II	Nuclear 1MT; HE	1,500 km
Jericho III	750 Kg	4,800-6,500 km

Source: Abdullah Toukan And Anthony Cordesman, Iran, Israel and the Effects of a Nuclear Conflict in the Middle East, ***Center for strategic and international studies***, Washington 2009

5 - القوة البرية الإسرائيلية

على صعيد القوة البرية، تبنى الجيش الإسرائيلي في صيف العام 2008 نظرية جديدة ترتكز على تدعيم ألوية المشاة والقوات البرية، ومنحها الأفضلية في واردات السلاح. وقد جاء هذا التحول على خلفية حرب العام 2006. وكذلك، غياب رئيس الأركان السابق دان حالوتس، الذي كان، بوصفه قائدا سابقا لسلاح الجو، يصر على تفضيل القوات الجوية على مستوى التجهيزات العسكرية. ووجد الاهتمام بالقوات البرية ترجمته الفعلية في طلب وزير الدفاع إيهود باراك من الحكومة الموافقة على تشكيل فرقتين مدرعتين جديدتين، تضمان قوات الاحتياط. وقادت هذه التغيرات للإطاحة بإستراتيجية "بليتزكريغ" (Blitzkrieg Strategy) التي انتهجتها هيئة الأركان الإسرائيلية، وتقوم على تحريك سلاح الجو والدبابات والمدفعية بشكل مكثف في وقت واحد[1].

(1) Florian Waitl, The True Strategy of Blitzkrieg, ***military history online***, at: http://www.militaryhistoryonline.com/wwii/articles/strategyofblitzkrieg.aspx

6 – القوة البحرية الإسرائيلية

على صعيد السلاح البحري، تعد إسرائيل قوة رئيسية في الشرق الأوسط، وتفصلها مسافة واسعة عن عدد من القوى الإقليمية الأخرى.

ويخدم في سلاح البحرية الإسرائيلي حوالي 9500 شخص، إضافة إلى عشرة آلاف في الاحتياط، وذلك وفقا لبيانات العام 2010[1]. وتتشكل القوة الأساسية لهذا السلاح من ست غواصات من طراز دولفين (Dolphin)، الألمانية الصنع، وعشر سفن صاروخية، وأربعين زورقا صغيرا، إضافة إلى عدد من الطائرات والمروحيات[2].

وقد تم تطوير بعض أجهزة غواصات دولفين، التي بحوزة إسرائيل في الولايات المتحدة. وهذه الغواصات مزودة بصواريخ هارفون، وفوهات توربدو بـ 650 مليمترا. وهي لا تحتاج إلى قوة بشرية كبيرة (35 شخصا لكل غواصة). ولديها القدرة على البقاء المستقل في أعماق المياه لمدة شهر تقريبا، وهي ذات قدرة عمل في الأعماق وقرب الساحل. وتستطيع دولفين حمل صواريخ جوالة مزودة برؤوس نووية[3].

ومن أبرز السفن السطحية لدى سلاح البحرية الإسرائيلي البارجة الصاروخية ساعر (a'ar 4.5)، التي تعد الأحدث في صناعة

---

(1) Israel-Navy Equipment, ***global security.org***, 2011, at: http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/navy-equipment.htm

(2) Ibid.

(3) Israel Navy, Dolphin, ***global security.org***, 2011, at:

(3) http://www.globalsecurity.org/wmd/world/israel/dolphin.htm

السفن الحربية الإسرائيلية، وتمتلك منها البحرية الإسرائيلية 8 سفن، وفقا لبيانات العام 2010[1]. والبارجة (ساعر-4.5)، مزودة بصواريخ (Harpoon) و(Gabriel II)[2].

وعلى نحو مجمل، يمكن القول إن الردع العام الإسرائيلي حول مفهوم إظهار امتلاك القوة الفائقة (transcendent force). وتركزت فكرة الردع الإسرائيلي حول آلية وضع الخطوط الحمراء الواضحة التي إذا اجتيزت فإن ذلك سيولد ردا عسكريا صارما. وتطرح إسرائيل مثالا على ذلك، وهو أن تحرك أي جيش أجنبي إلى الأردن سيكون سببا للحرب، لدرجة أن معاهدة السلام الإسرائيلية-الأردنية الموقعة في العام 1994 تتضمن بندا ينص على ذلك[3]. وقد أوضحت إسرائيل أيضا أن أي إغلاق لأحد ممراتها البحرية سيكون سببا لاندلاع الحرب.

ولعل مفهوم "الرد الشامل" (massive retaliation) هو الذي يهيمن على حالة الردع الإسرائيلي في مجال الحرب غير التقليدية. ومن أجل ردع أي حرب صغيرة، ظلت إسرائيل تتوعد دائما بالرد بما لا يتناسب مع أي عمل تقوم به مجموعات مسلحة. وهي قد اعتمدت في الوقت نفسه مبدأ حرب المناورة الهجومية (maneuver warfare) والضربة المفاجئة (surprise attack). وقد أصبح هذا المفهوم متأصلا بعد حرب 1956 وتعزز بصورة كبيرة بعد

(1) Israel-Navy Equipment, op. cit.

(2) Israel Navy, Aliya Sa'ar 4.5, ***global security.org***, 2011, at:

(2) http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/aliya.htm

(3) A nuanced treatment of Israeli deterrence may be found in Uri Bar-Joseph, "The Conceptualization of Deterrence in Israeli Thinking", ***Security Studies,*** Vol. 7, No. 3 (Spring 1998), pp. 145-181.

حزيران/يونيو 1967، وذلك على المستويين التكتيكــي والعمليــاتي. وظل الجيش الإسرائيلي لوقت قريب يدافع دفاعا شديدا عن مبــدأ حرب المناورة الهجومية، مع أنه عــدل مــن مفاهيمــه التكتيكيــة والعملياتية (operational and tactical principles) بعــد حــرب 1973[1].

(1) Ibid.

خلاصة البحث

شهدت الدول موضع الدراسة مستويات متفاوتة من الإنفاق العسكري، غير أن غالبيتها بدت متقدمة على المعدلات العالمية، من حيث نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج القومي الإجمالي، وحصة الفرد منه. وقد حافظت الدول الغربية على ريادتها في سوق الدفاع الخليجي عامة، مع زيادة نسبية للوجود الأوروبي فيه، في الفترة الممتدة بين العامين 2005 و2010، وذلك قياسا على السنوات القليلة السابقة على ذلك التاريخ. وفي حالة العراق وإيران واليمن، تبدو المؤشرات متباينة على هذا الصعيد.

أما الهند، التي لا زال الروس يهيمنون على سوقها الدفاعي، فقد شهدت توجها لافتا نحو صناعة الدفاع الأميركية، خاصة الجوية منها، في الفترة موضع الدراسة. ومن ناحيتها، بقيت باكستان موزعة بين منتجي السلاح الأميركيين والصينيين، كما اتجهت إلى الصناعة الجوية السويدية.

أما إسرائيل، فاستمرت في اتجاهها التقليدي الثلاثي، الذي يرتكز على التصنيع المحلي المكثف، وسوق الطيران الأميركي، وسوق البحرية الألماني، خاصة على صعيد الغواصات الحديثة.

على صعيد البنية التسليحية نفسها، هناك تفاوت كبير بين الدول موضع الدراسة، فأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتجهت في السنوات الخمس، الممتدة بين العامين 2005 و2010، إلى التركيز على بناء قواتها الجوية. وهو اتجاه يمكن ملاحظته أيضا في السنوات القليلة السابقة لذلك التاريخ، كما أنه سوف يستمر على المدى المنظور، وفق ما توحي به الاتفاقات المبرمة مع شركات التصنيع العالمية.

وفي المجمل، يمكن القول إن دول المجلس تتجه لجعل القوة الجوية عماد أداتها الردعية، أو على الأقل هكذا يوحي سياق الأحداث.

من ناحيته، اتجه العراق لتعزيز قدراته البرية، وعقد عددا من الاتفاقات التسليحية في هذا الاتجاه، فيما استمر ذراعه الجوي غائبا، وكذلك الحال تقريبا لذراعه البحرية. أما إيران، فاستمرت في منح الأولوية لقواتها البحرية، في حين بدت القوة الجوية لديها أقل حضورا، وثمة وضعية خاصة لقواتها البرية والصاروخية. ومن ناحيته، عزز اليمن، في السنوات الماضية، من قدراته الجوية. غير أن سلاحه الجوي لا زال بحاجة إلى كثير من التحديث.

وفي الهند، سارت برامج التسليح بصورة شبه متوازية برا وبحرا وجوا، وشهدت مختلف هذه الأسلحة تطورات كبيرة، في الفترة بين العامين 2000 و2010.

ولا يختلف الوضع كثيرا لدى باكستان، غير أن قواتها الجوية لم تشهد قدرا من التطوير يوازي ذلك الذي شهدته الهند. والسبب في ذلك لا يرتبط بإستراتيجية التسليح بل بمعوقات مالية. وشهدت كل من الهند وباكستان، في الفترة موضع الدراسة، تطويرا لافتا لقدراتهما الصاروخية، الباليستية منها على وجه الخصوص.

وعلى صعيد التوازن النووي، لا زالت قدرات البلدين متقاربة، مع تطور في عدد الرؤوس الحربية لمصلحة باكستان، وتطور في حجم ونوع الوسائط الصاروخية الناقلة للسلاح النووي لمصلحة الهند.

وفيما يرتبط بإسرائيل، كان أبرز ما شهدته السنوات الخمس الماضية هو ذلك المرتبط بتطوير سلاح الغواصات، الذي بدا معتمدا بصفة أساسية على غواصات دولفين الألمانية.

ويمكن القول، بصفة عامة، إنه باستثناء الحالة القائمة بين الهند وباكستان، فإن بقية الدول موضع الدراسة تشهد حركة نحو التسلح، لكنها لا تشهد سباق تسلح بالمعنى النظامي للمصطلح.

التعريف بالكاتب

عبد الجليل زيد المرهون، باحث وخبير استراتيجي متخصص في شؤون النظام الإقليمي الخليجي. له تجربة مهنية في حقل البحث العلمي، تمتد لأكثر من عشرين سنة.

يعتبر كتابه "أمن الخليج بعد الحرب الباردة"، الصادر في العام 1997، الأول من نوعه في المكتبة العربية. وهو أول كتاب عن أمن الخليج لباحث عربي، وأول كتاب يناقش الأمن الخليجي بصورة منهجية متكاملة.

ألف المرهون في السنوات اللاحقة خمسة كتب، هي: "السياسة الروسية تجاه الخليج العربي" (2011)، "أمن الخليج والمتغيّر الأميركي" (2009) "أوروبا وأمن الخليج" (2009)، "أمن الخليج وقضية التسلح النووي" (2007)، "أمن الخليج بعد حرب العراق" (2005).

نشر المرهون على مدى عشرين عاماً عدداً من الدراسات والبحوث في مجلات بحثية محكمة في الخليج والوطن العربي.

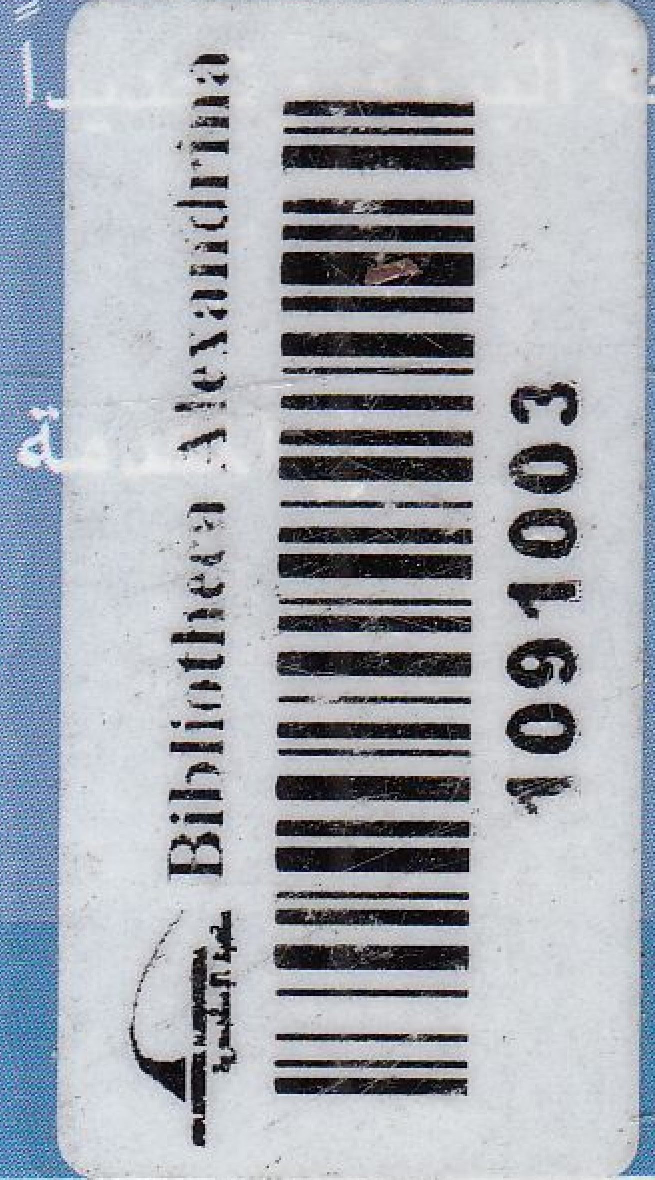
شارك بعدد من الأوراق البحثية في مؤتمرات علمية حول الخليج العربي، كما قام بتحكيم عدد من الكتب والدراسات لمصلحة مؤسسات بحثية خليجية وعربية. وكتب منذ العام 1992، أكثر من 2000 مقالاً حول النظام الإقليمي الخليجي، في صحف خليجية وعربية وأجنبية.

هذا البحث هو محاولة لاستشراف واقع وآفاق برامج التسلح في الخليج العربي، وجواره الإقليمي، المتأثر بهذه البرامج أو المؤثر فيها، ورغم طابعه التقني تبقى خلاصات هذا البحث ودلالاته سياسية في التحليل الأخير.

شهدت منطقة الخليج العربي وجوارها في السنوات العشر الماضية حركة تسليح نشطة، استقبلت خلالها دولها الكثير من السلاح والعتاد، من أجيال وصنوف مختلفة، ومن مصادر توريد عديدة، أوروبية وأميركية، في الأعم الأغلب.

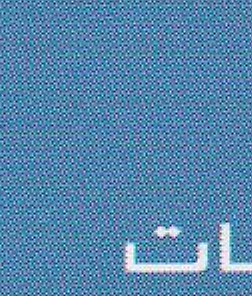
وشهدت دول المنطقة، في الوقت نفسه، مستويات متفاوتة من التصنيع العسكري. وعلى النحو الذي يمكن رؤيته اليوم، بلغت الدول الخليجية مستويات عالية من الإنفاق العسكري، سواء بالأرقام المطلقة، أو قياساً إلى الناتج القومي الإجمالي. وعلى مستوى برامج التسليح، يمكن ملاحظة أن الطيران الحربي والأسلحة المرتبطة به قد استحوذ على الجزء الأعظم من الواردات العسكرية لدول المنطقة، في السنوات العشر الماضية، لا سيما الخمس الأخيرة منها، تلت ذلك بمسافات الأسلحة [illegible] الدبابات والآليات العسكرية.

[illegible] مقدمة



ISBN 978-614-01-0356-6





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

جميع كتبنا متوفرة في موقع نيل وفرات.كوم www.neelwafurat.com - www.nwf.com